



المركز الجامعي أفلو-الجزائر

مجلة دورية دولية علمية محكمة

تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير



مجلة
الماقرزي

لدراسات الاقتصادية والمالية

المجلد 4
العدد 1
جوان 2020

ر.د.م.د: 2571-9955 ISSN

الإيداع القانوني: جوان 2017

Review EL-MAQRIZI Vol 4 Number 1 June 2020

مجلة الماقرزي

المجلد 4 العدد 1 جوان 2020

University Center of Aflou- agleria

International Peer-reviewed Scientific Bi-annual Journal issued
by the Institute of Economic and Commercial and Management



Review
EL-MAQRIZI
FOR THE ECONOMICAL AND FINANCIAL STUDIES

Vol 4
Number 1
June 2020

ISSN: 2571-9955

Legal Deposit : June 2017

مجلة دورية دولية علمية محكمة
تصدر عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
-المركز الجامعي أفلو- الجزائر

المدير الشرفي للمجلة :
د. عبدالكريم طهاري " رئيس المركز الجامعي "
مدير المجلة: د. زاوي عيسى
مدير هيئة التحرير : د. قطاف عبدالقادر
مسؤول النشر : د. طلحة أحمد

هيئة التحرير

- | | |
|--------------------|---------------------|
| - د. بوفاتح بلقاسم | - أ/ بوجلخة ابراهيم |
| - د. فتحي مولود | - أ/ شنافي مولاي |
| - د. جخيوة الطاهر | - د. طلحة محمد |

التدقيق والمراجعة

أ. قطوفي ياسين

التدقيق اللغوي

أ. شعمي محمد الامين

د. حمزة بوجمل

سكرتير

غريب عبدالقادر

الهيئة العلمية للمجلة

أ. د .مقدم عبيرات	جامعة الأغواط	د. حاكمي بوحفص	جامعة وهران2
أ. د . شنوف شعيب	جامعة بومرداس	د. طويطي مصطفى	جامعة البويرة
أ. د. قريشي محمد جموعي	جامعة ورقلة	د. علماوي أحمد	جامعة غرداية
أ. د . كمال رزيق	جامعة البليدة	د . بن ثابت علال	جامعة الأغواط
أ. د. فرحي محمد	جامعة الأغواط	د. لقلطي الأخضر	جامعة المسيلة
أ. د . إلياس بن الساسي	جامعة ورقلة	د. قشام إسماعيل	جامعة الجلفة
أ. د . سليمان ناصر	جامعة ورقلة	د . بوزيد عصام	جامعة ورقلة
أ. د. براق محمد	المدرسة العليا للتجارة	د . مخلوفي عزوز	جامعة الأغواط
أ. د . شريط عابد	جامعة تيارت	د. صلاح محمد	جامعة المسيلة
أ. د . قندوز عبدالكريم	جامعة الملك فيصل السعودية	د. الحاج قويدر قورين	جامعة الشلف
أ. د . تومي كوثر	جامعة تولوز3 فرنسا	د. خنيش يوسف	جامعة غرداية
أ. د. شريط عابد	جامعة تيارت	د. فيروز زروخي	جامعة الشلف
د. بن برطال عبد القادر	جامعة الأغواط	د.زهرة علي بني عامر	جامعة الأردن
أ. د . رمضاني لعلا	جامعة الأغواط	د. خالد حيرش	جامعة تيارت
أ.د منصور الزين	جامعة البليدة	د. طيبي حمزة	جامعة الأغواط
د.البشير عبدالعالي	جامعة الأغواط	د . داوود سعد الله	جامعة الجزائر3
د.كاتب كريم	جامعة وهران	د. بن البار امحمد	جامعة المسيلة
د.نجية ضحاك	جامعة الجزائر3	د.نصير أحمد	جامعة الوادي

المراسلات و الاستفسارات:

تبعث جميع المراسلات والاستفسارات إلى

البريد الإلكتروني للمجلة :

eco.elmagrizi@cu-aflou.dz

قواعد النشر بالمجلة

تنشر مجلة المقرريزي الابحاث و الدراسات العلمية غير المنشورة من قبل ، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية والمالية و التجارية و علوم التسيير ، و باللغات الثلاث : العربية، الفرنسية و الانجليزية ، و التي تهتم بالدراسات الاقتصادية والمالية وفق الشروط التالية:

1. يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 20 صفحة من حجم (24*17)بهاشم الصفحة من الأعلى 1 و الأسفل 1.3 سم و من اليمين 1.5 سم و من اليسار 1.5 سم.

2. يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخط (Sakkal Majalla) للعربية بحجم خط 14، و Times New Roman (Titres CS) للفرنسية و الانجليزية، و بحجم خط 12 ، و بمسافة بين الأسطر 1.15 ، و العناوين الفرعية تكتب بـGras؛

3. تتضمن الورقة الأولى ، العنوان الكامل للمقال (خط Sakkal Majalla بحجم خط 16)، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها ، العنوان الالكتروني: و ملخصين للموضوع في حدود 80 كلمة أو 05 اسطر ، أحدهما بلغة المقال و الثاني بإحدى اللغتين الأخرتين؛

4. تدوين المراجع يكون في آخر المقال و باعتماد أسلوب: American Psychological Association (APA)، وفق الأصول العلمية؛

5. ترقم الجداول والأشكال حسب ورودها في متن المقال؛

6. تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.

7. تهتميش محتوى المقال يكون بإستعمال American Psychological Association (APA).

8. تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتي؛

9. المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة وهذه الأخيرة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها؛

10. للتفاصيل أكثر حول شروط النشر والإطلاع على مختلف أعداد المجلة، يرجى زيارة الموقع الرابط التالي : <https://www.cu-aflou.dz/index.php?p=journal/show&&id=2>

11. يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع؛

ملاحظة : ننبه على أن أي مقال يخالف شروط النشر لا يؤخذ بعين الاعتبار، وهيئة المجلة غير معنية بإعلام صاحب المقال بذلك .

حقوق النشر محفوظة للمجلة

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي بفضلہ تتم الصالحات

ها نحن اليوم نضع بين يدي القارئ عددا جديدا للمجلة ساعين إلى نشر الفكر في

ميدان الاقتصاد ، ليتعمق البحث العلمي لدى المختصين، وتشيع ثقافة السياسة

الاقتصاد والمالية في المجتمع..

وإذ نجد في طيات هذا العدد - بالإضافة إلى الإسهامات الأخرى ذات القيمة العلمية بحثا

يتناول قطاع الفلاحة الجزائري بين مشكل التمويل واثره على التنمية الاقتصادية، على

اعتبار ان التوجه الحكومي الجديد يعتمد على هذا القطاع ،واخر يتعلق السلوك البيئي:

خيار استراتيجي للمؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة ،بالإضافة الى موضوع

إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية .

ومهما يكن من عمل، نسأل الله التوفيق والعون لخدمة العلم ونشر المعرفة العلمية

رئيس التحرير

د. قطاف عبدالقادر

ص	عنوان المقال
1 - 25	السكن الريفي بالمغرب من المقاربة القطاعية إلى المقاربة المندمجة -جدلية المفارقة بين الخطاب والتنفيذ- د. خالد الحاضري جامعة شعيب الدكالي - المغرب
26 - 43	تقنيات التسويق السياحي الالكتروني ودورها في انعاش القطاع السياحي السعودي د. ملوكة برورة ط.د: طيب موسلي جامعة محمد خيضر - بسكرة- الجزائر
44 - 63	التمويل البنكي كألية دعم لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر ط.د/ عويفات محمد العربي د/ دوار ابراهيم جامعة غرداية- الجزائر
64 - 83	أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على المرافق العمومية -دراسة تحليلية لشركة الاتصال تونس- ط.د: ختيري وهيبه ط.د: بوعلاقة نورة جامعة يحي فارس المدية - الجزائر
84 - 102	السلوك البيئي: خيار استراتيجي للمؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة أ.رحال إيمان أ.سايجي الخامسة أ.بن صغير فاطمة الزهرة جامعة بسكرة - الجزائر جامعة تبسة - الجزائر جامعة تبسة - الجزائر
103 - 122	المخاطر الائتمانية وإدراجها في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية - دراسة حالة بنك دبي الإسلامي - ط.د : حاكمي إبراهيم د. قطاف عبدالقادر جامعة الجلفة -الجزائر المركز الجامعي افلو -الجزائر

124	قطاع الفلاحة الجزائري بين مشكل التمويل واثره على التنمية الاقتصادية
-	ط.د : همكة محمد
144	جامعة غرداية – الجزائر

السكن الريفي بالمغرب من المقاربة القطاعية إلى المقاربة المندمجة

-جدلية المفارقة بين الخطاب والتنفيذ-

L'habitat rural au Maroc de l'approche sectorielle à l'approche intégrée: la dialectique du paradoxe entre discours et application

د. خالد الحاضري

جامعة أبي شعيب الدكالي - المغرب

Elh-82@hotmail.fr

Received: 11/02/2020

Accepted: 20/04/2020

Published: 30/06/2020

ملخص:

تتمحور مضامين هذا الورقة البحثية حول تشخيص مكانة السكن الريفي ضمن السياسات العمومية بالمغرب من خلال المخططات الاقتصادية للدولة، وتظهر هذه الورقة أن السكن الريفي ورغم الحضور المهم على مستوى التصورات ضمن المخططات الاقتصادية، إلا أنه يظل الخاسر الأكبر في معركة التحديث القروي التي خاضها المغرب خلال العقود السبع الأخيرة، لأن الدولة تبنت بموجبه منطقاً متضارباً، فهي تارة كانت ترجح كفة العالم القروي وإطارة المعيشي، وتارة أخرى تعطي الأولوية للمجال الحضري، وذلك بمبرر ضعف التحولات بالمجال الريفي وباسم القضايا الاستعجالية التي فرضها التمدن السريع، وهو ما يجعل السكن يخضع في مسارة لتحولات ذاتية وعفوية وغير مؤطرة، إلا أن تبني الدولة للمقاربة المندمجة في إطار سياسة إعداد التراب الوطني، مكنت السكن الريفي من بعض التجهيزات الأساسية من ماء وكهرباء وطرق. لكن الملاحظ هو أن هذه التدخلات العمومية على أهميتها وتنوعها لم تنجح في تدارك مختلف أشكال التأخر بالمجال الريفي .

في هذا المقال سنحاول تسليط الضوء على حضور السكن الريفي ضمن المخططات الاقتصادية للدولة، من خلال التركيز على أثر البرامج التنموية والمخططات القطاعية والمندمجة، وقياس مدى فعاليتها في رسم معالم التحول السكاني، وتجاوز حالات الجمود والركود التي طبعته في العقود الماضية

الكلمات المفتاحية: السكن الريفي- المخططات الاقتصادية -المقاربة المندمجة

تصنيف D83 ;A32:JEL

* المؤلف المرسل: خالد الحاضري، الإيميل : Elh-82@hotmail.fr

Résumé:

Cet article aborde le poids de l'intervention de l'état dans l'habitat rural à travers la politique de plans économiques. L'article souligne que malgré la présence importante de l'habitat rural au niveau des plans économiques, il resté le plus parent pauvre dans le processus de modernisation rural que le Maroc à mené à cours des sept derniers décennies, non, l'état favorisait jadis le monde rural et donnait une fois de l'importance à la sphère urbaine, et cette dernière n'avait jamais préparé la sphère rurale et urbain dans logique de fusion de l'aménagement intégré. Ce paradoxe a soumis l'habitat rural à des transformations titre de sanction et non encadré, et en également fait un domaine où toutes les autres formes sont basées sur niveau des infrastructures et des équipements de base, cependant, l'adoption par l'état de l'approche intégrée de l'aménagement du territoire à permis de remédier à certains aspects de retard ou niveau social et des équipements de l'infrastructure de base. Cependant, ces efforts publics, malgré leur importance, n'ont pas réussi à corriger les différentes formes de retard dans le monde rural ou Maroc.

Les mots clé: ***L'habitat rural- plans économiques- l'approche intégrée.***

Jel Classification Codes: D83;A32

1. مقدمة:

يحظى المجال الريفي بالمغرب بأهمية كبرى من طرف العديد من الباحثين، على اختلاف تخصصاتهم ومناهجهم وأهدافهم، وينبع هذا الاهتمام في كون المجال الريفي بالمغرب يشكل الركيزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد. وبهذا المعنى، فإن الاهتمام بالمجال الريفي، ظل يستمد مشروعيته من الأهمية الدائمة لهذا المجال سواء على مستوى حملته الديموغرافية أو على مستوى التنمية ورهاناتها، ودور المجال الريفي فيها إما بالإيجاب أو بالسلب.

وقد قاربت العديد من الدراسات التحولات التي عرفها المجال الريفي المغربي، وأجمعت - على تنوعها - أن هذا المجال قد عرف تحولات في بنياته الرئيسية، اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا، وبشكل عام في إنتاج وتوزيع الخيرات المادية والقيمية. فهذا المجال تستوطنه مجموعات بشرية تعيش على الزراعة أو الرعي أو هما معا في إطار نظام مركب يجمع بين الزراعة والتدجين، ويتخذ السكن أشكالا مختلفة، قد يكون متفرقا أو متجمعا أو مفككا. كما تتخذ هندسته المعمارية أشكالا متعددة، وغالبا ما تتناسب هذه الهندسة مع المعطيات البيئية والثقافية والاجتماعية، وتخضع هذه الهندسة للتحويل والتغير بتحول وتغير هذه المعطيات.

إن معظم أشكال التحديث التي عرفتها الأرياف المغربية، كان ولا بد، أن تنعكس على السكن الريفي، اعتبارا أن هذا الأخير هو متغير تابع، يتحول بتحول الأنظمة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بل يرتبط بتحول المجتمع ككل. من هذا المنظور، فكثيرا ما يعتبر السكن مرآة صريحة لقراءة التحولات المجالية، باعتبار أن مكوناته وهندسته أشكاله تعكس درجة وأساليب استغلال الإنسان للمجال.

في هذا السياق، يشكل تنمية السكن الريفي بالمغرب وضبط تطوره، أهم طرق لتحديد العوامل والميكانيزمات المتحركة في تحوله. فالسكن الريفي يعد اليوم الرهان الخاسر في معركة التحديث القروي والهيكلية الهيدر وفلاحية التي عرفتها الأرياف المغربية خلال العقود الستة الأخيرة، وحتى وقت قريب جدا مازال المغرب يحتضن زهاء 60% من الساكنة القروية. وتبنى الدولة ومختلف الفاعلين منطقا متضاربا في سياستها الموجهة للعالم القروي، فمرة تعطي الأولوية للسكن الريفي والمجال القروي، ومرة أخرى تغض طرفها، تحت غطاء مبررات شتى (محاربة السكن الصفيحي بضواحي المدن مثلا)، مما يفسر عجز البرامج عن تحقيق أهدافها. ويعني هذا انعدام إصلاح ينفذ إلى عمق المشاكل التي يعرفها المجال.

منذ عشية الاستقلال، اعتبر تحديث الإنتاج الفلاحي في جل البوادي المغربية كشرط أساسي لتحسين ظروف استقرار السكن، وتنطلق فلسفة التحديث هاته، من كون التطور السياسي للبلاد يتطلب تنظيم اجتماعي جديد للأفراد تؤهلهم للمشاركة الموسعة في حياة الأمة، ويدفع هذا التنظيم إلى التخلي عن نمط الحياة التقليدية التي تناقض بطبيعتها مع الصبغة السياسية للجماعات القروية ومع الاقتصاد العصري، والتي تحول دون التقدم الاجتماعي للسكان القروية. كما اتسم الخطاب حول العالم القروي بتضخم نسبي من طرف المهتمين بالشأن التنموي على الصعيد الوطني والدولي، وهذا الاهتمام وثيق الارتباط بالتطور الذي عرفه المجال الفلاحي، والذي أضى يشكل أحد أهم أورش التحديث والعصرنة ورهانا يعول عليه لحل مشكلة الاكتفاء الذاتي وتزويد المصانع الغذائية بالمواد الأساسية.

وضمن منطق التحديث، فكثيرا ما تم التركيز على تغيير بنية الإنتاج، في حين أغفل السكن الريفي ضمن فلسفة الإعداد، باستثناء تجربة معزولة ومحدودة في المجال، يتعلق الأمر بهيكلية السكن في إطار وحدات قروية للتجهيز والتسيير التي لم تحقق النتائج المرجوة، أو سكن تعاونيات الإصلاح الزراعي أو تجديد وحماية القصور بالمجالات الواحية.

إن إغفال السكن ضمن مشاريع التحديث جعله يخضع لتحولات ذاتية وأحيانا غير مخطط لها. غير أن الدولة وفي إطار مشاريع التهيئة المندمجة، أطلقت مجموعة من البرامج في ميادين الماء والكهرباء والبنيات التحتية الضرورية لفك العزلة عن الأرياف، الأمر الذي ساهم في إحداث تحولات ملحوظة، كما أن تنامي دينامية التمدين ساهم هو الآخر في تعزيز سيورة هذا التحول.

وقد وضعت مجموعة من المخططات تصب في اتجاه تنمية وتهيئة السكن الريفي. فما طبيعتها؟ وما أثرها على تحول السكن الريفي بالمغرب؟

2. المفاهيم الهيكلية لدراسة

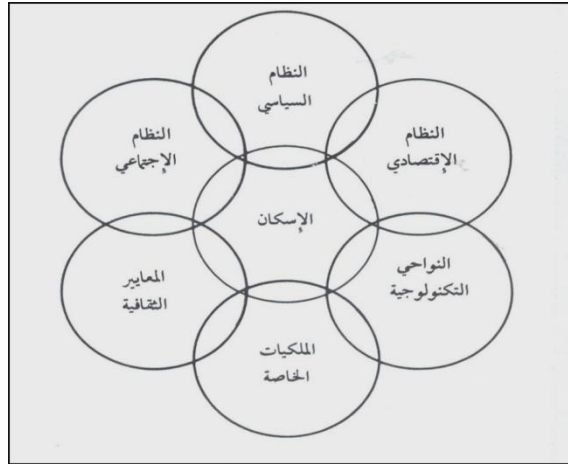
2.1. السكن والإسكان

يعرف المسكن على أنه البناء الذي يأوي الإنسان، ويتضمن هذا المأوى كل الضروريات والتسهيلات والتجهيزات والأدوات التي يحتاجها أو يرغبها الفرد لضمان تحقيق الصحة الطبيعية والعقلية والسعادة الاجتماعية له ولعائلته، وهو المكان الذي يسعد فيه الفرد بممارسة هواياته، وهو أيضا يحفظ فيه الثقافات الأساسية ومكونات العادات واللغة والتقاليد، والفضاء الذي يشعر فيه الفرد باحترام الآخرين والوفاء والإخلاص والأمانة وأشياء أخرى.

أما الإسكان فهو بشكل عام، يعرف على أنه دراسة للوحدات السكنية التي يعيش فيها الناس، وهو دراسة لسوق إنتاج الإسكان، وأيضاً دراسة لرغبات ومتطلبات الناس الخاصة بمساكنهم، والمشاكل التي يتعرض لها الناس للحصول على مسكن ملائم، وأيضاً تأثير الإسكان على الناس نفسياً واجتماعياً وثقافياً.

وهناك إجماع على أن نوعية المسكن الذي تقطنه الأسرة يتأثر بالبيئة المحيطة، ذلك أن موارد الأسرة وقراراتها والأنظمة العديدة المحيطة هي التي تؤثر على الأسرة، وتؤثر على نوعية المسكن الذي تختاره. هناك العديد من العوامل التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالمسكن: منها المعلومات المتوفرة لدى الأسرة عن المساكن المختلفة الشاغرة في سوق الإسكان، وعوامل أخرى متعلقة بالأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأخرى متعلقة بالحكومة على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي، والمتعلق بالمالك والبنائية والمختصين بالتنمية الشاملة وبالأبنك والشركات العقارية وكذلك المعمارين والمخططين، كلها عناصر تؤثر في قرارات الأسرة التي تختار مسكنها.

شكل 2 : ارتباط نظام الإسكان بالأنظمة الأخرى للمجتمع



المصدر: من إعداد الباحث بناء على قرارات سابقة

2.2. السكن الريفي

يعرف السكن الريفي على أنه مجموعة من المساكن الدائمة أو المؤقتة يقطنها سكان غالبيتهم يشتغلون في القطاع الفلاحي. وبهذا المعنى فهو الشكل التوطيني للسكان الذين يعيشون من الزراعة،

وتسلك المسيرة العادية إلى البحث عن عمليات الارتباط بين المسكن الريفي والأشكال القديمة والحالية لاستعمال الأرض والعمل فيها. وبذلك يعتبر السكن الريفي بمثابة الوجه الحقيقي لنوعية التطور الإقتصادي والثقافي للمجتمعات الريفية، حيث تعبر المساحات المبنية في غالب الأحيان عن نوعية اندماج السكان بالوسط المحلي وعن تنظيم المجال والمستوى الاقتصادي والإرث الثقافي، وبنية المجتمعات الريفية، فهو يعتبر آخر إطار جغرافي يبني فيه المجتمع نسقه الاقتصادي، وينظم فيه مختلف جوانب حياته، بالإضافة إلى كونه عنصرا مكونا للنسق الاجتماعي والمسكن معا. فهو بالإضافة إلى ذلك يتضمن ميزات خاصة منها محدوديته وانغلاقه ونسقه الاقتصادي مبني على نشاط أحادي، إضافة إلى قوة وثبات العلاقة مع المجال..

ومن الناحية الشكلية، فالسكن الريفي هو نمط من أنماط التوطن البشري، تتشكل فيه تجمعات سكانية متباينة على مستوى درجة انتشارها(فهناك مسكن متفرق وآخر متجمع، وآخر منتظم بجوانب الطرق). أما من الناحية الوظيفية ، فالسكن الريفي هو بعد اجتماعي واقتصادي، وهو إطار للحماية، لكنه في نفس الآن عنصر أساسي ومساهم في العملية الإنتاجية، إذ يأوي الأسر وفي نفس الوقت يأوي وسائل الإنتاج.(جمال ع 2007).

3.2. الدوار كوحدة سوسيوإقليمية وترابية

يطرح مفهوم الدوار إشكالات كثيرة سواء على المستوى الدلالي، حيث تتعدد وتشابك الدلالات، وتزداد هذه الصعوبة عند العودة إلى المعاجم اللغوية العربية الكلاسيكية، إذ يحيل هذا المصطلح إلى مفاهيم بعيدة من قبيل « دوار هو جزء قابل للدوران واللف في آلة، ويقال جسر يدور بشكل أفقي للسماح بالمرور والخروج.

إن هذا المثال يعطي الانطباع لأول وهلة عن بعد مدلول الدوار كتجمع سكاني عن ما ورد في المعاجم العربية. لكن على العموم فكلمة دوار من دار ودائرة، وتطلق في المغرب أيضا على جميع أشكال التجمع السكاني الذي يأخذ شكل دائرة. وهذه التسمية تطلق على أشكال السكن المستقر، بالرغم من وجود مرادفات لهذه التسمية، والتي تختلف باختلاف المناطق الجغرافية، ككلمة الدشر المستعملة بشكل طبيعي في جبال الريف، واغرم في بالأطلس الكبير، والقصر في المجالات الواحية والصحراوية.

أما من الناحية الاصطلاحية فيشير مصطلح الدوار في البلدان العربية وخاصة في البلدان المغربية إلى كل تجمع سكاني مستقر أو متنقل مؤقت أو دائم، يضم أفراد تربطهم علاقة القرابة والأبوية، وهو جزء من التنظيم المجالي والاجتماعي. وهذا التنظيم هو ذو مستويات وأبعاد مختلفة، كما أنه ليس وحدة جامدة بل وحدة تتسم بالدينامية.

تجب الإشارة إلى أن مفهوم الدوار قد ظل غامضا من الناحية القانونية بالمغرب، إلى أن أتى قرار وزير الداخلية سنة 1964، حيث تم تعريفه بكونه مجموعة مساكن متجمعة ومرتبطة بروابط فعلية أو صورية بعنصر القرابة فهو يوافق أصغر خلية إقليمية، قد يتضمن نمط استغلال جماعي ومسيرا إداريا من طرف المقدم.(لوكوز.1966).

3. السكن الريفي ضمن المخططات الاقتصادية للدولة: التصورات وحدود النجاح

في فجر الاستقلال شكلت لجنة يرأسها المحمدي وزير الداخلية قدمت مشروعا لإعادة بناء العالم القروي ضمت فريقا من المراقبين الليبراليين على رأسهم لانج كامي وسكالابر. وهكذا فمن خلال استباقية لأعمال اللجنة قرر وزير الداخلية في 1958 أن يضع الأسواق الكبرى ضمن وحدات إدارية مستقلة، وكان الهدف من هذه الترقية هو إحداث تطور حضري يستمد قوته من الناحية المادية من الموارد المالية للبادية المجاورة، كما أقيم في نفس الوقت تقطيع جماعي يحترم إلى حد كبير الحدود القبلية القديمة، إذ أصبحت تضم كل قبيلة لها جماعة ترابية. وقد كان الهدف الأساسي من هذه التقطيع هو عدم القضاء على روابط التكافل بين القرويين الممتدة من نظام القرابة، حيث ستظل هذه الروابط تقوم بدورها، لاسيما في فترات التعبئة الاجتماعية السياسية ضمن المجموعات السكانية. كما تم تأسيس داخل هذه الجماعات مراكز قروية كي تكون محورا للعصرنة والتحديث، حيث تستطيع البوادي المجاورة لها أن تضيي عليها ما تحتاجه من توازن. في هذا السياق نستعرض رأي أحد أعضاء اللجنة المكلفة بمشروع تحديث وعصرنة الأرياف حيث يقول " ليس هناك أي تثقيف مئمر وأي تعليم مستدام ولا أي تطور يمكن أن يكون ما دام قائما ذلك على التشتت الراهن بالبادية المغربية. طبعا إن الأمر لا يتعلق بتقبل السكان وإرغامهم على التجمع عبر القرى، غير أنه توجد بين هذا الحل المتطرف، وبين الوضعية الراهنة إمكانية للتفكير في إقامة مراكز قروية في مقابل كل قبيلة أو فخذة من القبيلة، بحيث تصبح تلك القرية فيما بعد مركزا للتكوين والإشعاع ونواة إدارية للتجمع المقصود، بحيث تنطلق هذه القرية مختلف التجارب والتظاهرات المرتبطة بالعصرنة والتحديث"(ريبي لوفو.1965).

وهناك أيضا في هذه القرية يمكن أن يتجمع صناع القرار الذين بدونهم لن يتأتى لأي تطور منتظر ومتواصل وأن يكون قابلا للإدراك، ذلك لأن الأمر لا يتعلق فحسب باجتماع الشباب القروي نحو استعمال العتاد العصري الحديث، بل أنه يقتضي تزويد هذا الشباب بروح النظام والنظافة وبالقدرة على تعهد وصيانة ذلك العتاد، وهذه هي الروح التي لا يمكن التفكير فيها بالنظر إلى هذا التشتت الراهن للسكنة القروية" ويضيف أحد أعضاء اللجنة أيضا: "يجب إذن التفكير في إنشاء القرية والمراكز القروية، في مكان مقبول ومعينا من قبل الجماعة التي تتولى شأن إقامة المركز الجماعي المستقبلي، حيث أن الجماعة المتجددة والتي تظهر بين ظهراتها عدد غير محدد من قدماء التلاميذ، هي التي ستعود على تدبير الشؤون العامة وعلى تهيئة المراكز وعصرنة قطاع الإسكان. أي وفي كلمة واحدة، كل ما من شأنه أن يفرض نفسه في موضوع تطور الجماعة المحلية" (ريمي لوفو.1965)..

وأنه من الأساسي ألا تضم هذه الجماعات في مرحلة أولى إلا قسما محددا من الشباب المتخرجين من مدارسنا، وذلك لكي لا يتسبب في تطور سريع جدا من الصعب مواكبة إيقاعه من لدن مجموعة من السكان. إذ أن أي تسرع في هذا المجال قد يؤدي لا محالة إلى حدوث قطيعة بين جيل الشباب وبين الأجيال السابقة، مما من شأنه أن يعرض للخطر بشكل دقيق تطور الجماهير القروية وهو التطور الذي لا يمكن إلا أن يكون متمهلا وتدرجيا، وفي هذه المراكز أيضا يجب أن تقام التجهيزات الرياضية التي سيتوافد عليها جميع الشباب ليتلاقوا ولينغمسوا من جديد في جو سليم من شأنه أن يربطهم بالأرض وبحثمهم عن الاستقرار (ريمي لوفو.1965)..

نستنتج انطلاقا من هذه النصوص أن تأسيس أنوية تمدنية بالعديد من المراكز القروية كان حلما يراود أصحاب القرار عشية الاستقلال من أجل تثبيت الساكنة المحلية، وخلق مراكز يتم عبرها تحديث وعصرنة الدواوير المجاورة، بيد أن حضور المقاربة الأمنية حال دون إعطاء هذه المراكز فرص للتحديث، حيث أن أصحاب القرار، وإن أبدوا رغبتهم في تمدين المراكز القروية والدواوير المجاورة لمواجهة تشتت الساكنة، إلا أنهم تخوفوا من أن تصبح هذه المراكز مجالات لتحول سريع يصعب مواكبتها، حيث لوحظ أن النص يتحدث عن ضرورة تقبل الشباب للولوج إلى المؤسسات المحلية والمشاركة فيها، وباعتبار أن الحياة عبر هذه المراكز هي سيروية للمثاقفة خاضعة للمراقبة التي تظل في يد القدماء، حتى لا يحتفظ لهؤلاء الشباب ببعض المفاجآت غير المتوقعة، وغير المحسوبة العواقب.

وإذا كانت هذه الإجراءات قد انتهت بإحداث مجموعة من الأقاليم والعمالات، وترقية بعض القرى إلى مراكز مستقلة، وبإنشاء بعض الوحدات الإدارية القروية بالجماعات المحدث (مقر الجماعة، مقر

القيادة، مرافق السوق الأسبوعي). فإن كثير من الإجراءات لم يكتب لها النجاح. ويمكن تصنيف مختلف هذه الإجراءات ضمن أجواء الحماس التي تطبع عادة البدايات الأولى للاستقلال، حيث كان ممثلو السلطة المركزية والإداريون المحليون يعلنون رغبتهم في تحديث عصنة الأرياف، لاسيما في الجهات الفلاحية الغنية، ويعلنون عن رغبتهم في خلق أنوية تمدنية تكون بمثابة صلة الوصل للنشر مبادئ العصنة والتحديث.

لكن هذه الطموحات انتهت بالفشل الذريع، بحيث اعترضتها رغم طبيعتها الخجولة صعوبات مالية خصوصا بعد انسحاب الاستثمارات الأجنبية وقلة الرساميل الوطنية. لذلك فإن مبادئ التمدين والعصنة تتطلب موارد مالية مضمونة، وفي انعدام قاعدة اقتصادية حقيقية وليدة الإصلاحات الهيكلية أكثر مما هي نتيجة لتقطيع ما بحيث أن الغايات المعلن عنها، هي غايات أقلقت القرويين أكثر مما كان في مصطلحتهم، ويرى ريبي لوفو" في هذه الظروف لا يجب أن نتعجب ونحن نرى ظهور نخبة محلية أكثر انشغالا بالمطالبات بحقوقها بالنسبة للتجمعات المجاورة والمتنافسة معها، وذلك بدلا من أن تطالب بالعصنة والتحديث". (ريبي لوفو. المرجع نفسه). مما يعني ظهور ثقافة مضادة للتغيير والتحديث بفعل رغبة الأعيان في الإبقاء على الأوضاع على ما هي عليه بغية الاستفادة من أوضاعهم، وقد ظل الإجراء الوحيد الذي أحدثته اللجنة هو إنشاء مراكز قروية تفيد في بروز نموذج جديد من النخب المحلية.

أما مخطط 1964-1960 فقد اعتبر خلال هذه المحطة تجهيز المراكز القروية عاملا أساسيا لتحديث البوادي، بحيث ستكون هذه الأقطاب بمثابة نقط لنشر التقدم. وبالرغم من ذلك فقد همش السكن القروي لصالح السكن الحضري، تحت مبرر الاستعجالية، وضعف التحولات الاجتماعية بالوسط القروي. لكن هذا لا ينفي من وجود تدخلات استثنائية، متفرقة وانتقائية ومعزولة أحيانا، ترجمت هذه العملية على مستوى السكن بما يسمى بالمساعدة على البناء الذاتي، والعمل على تحسين البنيات التحتية من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية للسكان في إطار عملية الانطلاقة الجماعية والإنعاش الوطني.

وخلال مخطط 1968-1972 استفادت حوالي 600000 سكن أعيد تجديده على مجموع التراب الوطني، وذلك بتخصيص 13 مليون دولار وهو أول قرض موجه لتحسين السكن القروي.

لكن الذي حصل هو انزلاق هذه المشاريع نحو الأعلى، فقد استفادت هذه العملية المراكز الحضرية، في حين غابت الدواوير القروية عن هذا المشروع، وتم تحويل 40% من القروض عن هدفها في مشاريع لا

علاقة لها بالمشروع. هذا الأمر دفع المسؤولين إلى تمديد هذه العمليات الإصلاحية في المخططات المقبلة.(الناصري م.1996).

وعشية مخطط 1973-1977 اعتبرت الوضعية السكنية بالوسط القروي جد كارثية، 68% إلى 90% اعتبر في عداد السكن القروي، كما أن بعض التجهيزات كالمراحيض والحمامات غير موجودة بالقرى، بل غير معروفة لدى الساكنة القروية. كما اعتبرت الحويلة المنجزة جد هزيلة، بحيث لم ينجز سوى 30% من المشاريع المقررة.

ومهما يكن فقد ركزت الدولة بتدخلها في إطار تصورها الشمولي للإعداد سياسة الترفيف على مناطق الاستثمار الفلاحي ذات إمكانية لخلق اندماج ما بين التنمية الاقتصادية، وإنتاج السكن بمرجعية نمط السكن الحضري، قصد تحسين ظروف عيش السكان. أما فيما يخص التمويل، فالمسطرة معقدة والاعتمادات هزيلة نظرا لتضخم الاقتصاد سنة 1974، بفعل الحرب الفوسفاطية التي شنتها أمريكا على المستوى العالمي، في حين أن العقدة المبرمة ما بين البرنامج العالمي والحكومة المغربية في تمويل البناء الذاتي لم تحقق النتائج المرجوة. وفيما يخص النظام البنكي خاصة الصندوق الوطني للقرض الفلاحي فإجراءاته معقدة ونسب الفائدة مرتفعة، مما حد من مسألة البناء الذاتي بالعالم القروي.

لقد ظل مسلسل التجاهل والتمهيش أحد الثوابت في هذه المخططات. وأمام ضعف المنجزات وخاصة تشتت السكن التي اعتبرها مخطط 1978 _ 1980 عوائق تحول دون حدوث تحولات سكنية، فإن هذا المخطط تبني مناهج تدخل جديدة (تأطير المتعلمين، إنتاج المواد المحلية، إنشاء تعاونيات خدماتية، إنعاش البناء الذاتي)، وذلك بالانطلاق من الواقع بالتركيز على السكن المجتمع، عبر إنشاء قرى نموذجية، في حين ألغيت الاستثمارات ذات الطابع الاجتماعي في المخطط نفسه، نظرا لبروز قضية الصحراء وتصدها للأولويات. هذا الإجراء كانت له انعكاسات على المستوى السكاني الأكثر حساسية، لاسيما بضواحي المدن حيث ازدادت أهمية الدواوير السرية وغير المهيكلة.

مقابل ذلك فإن ميزة التشتت التي يتسم بها السكن القروي وغياب تهيئة مدمجة وضعف المنجزات السكنية، قد دفعت مخطط 1981 _ 1985 إلى اعتماد تهيئة مدمجة تقوم على تمكين الوسط القروي من تصاميم تهيئة متماسكة ومتناغمة. فإعداد البوادي يجب إذن أن يندرج في إطار عام يأخذ بعين الاعتبار تحسين السكن القروي وتنميته من ناحية أخرى. لكن سياسة التقويم الهيكلي لسنة 1983 وجفاف الثمانينات الذي دفع بالآلاف من ساكنة البوادي المغربية إلى الهجرة خاصة بالمناطق البوروية،

كلها عوامل حالت دون بلوغ النتائج المرجوة. ومن هنا تدخلت السلطات المحلية بتجهيزها بعض الطرق وإنشاء صهاريج للماء وترصيف بعض الأزقة وكهربة بعض المراكز القروية وتزويدها بالماء الشروب. وفي تقريرها التركيبي، جاءت اللجنة الوطنية للسكنى التي تشغل في إطار مخطط مسار 1988 _ 1992 بتصور جديد للتخفيف من مشاكل السكن القروي، مؤكدة على الخصائص الجهوية للسكن، وظروف تكيف التدخلات مع السياق المحلي، الذي يندرج فيه تدخل الجماعات المحلية، وتشجيع البناء الذاتي. لكن الحصيلة كانت هزيلة، ولم تكن في مستوى حجم الانتظارات. وهكذا تعددت الدراسات لإيجاد مقاربة منهجية ملائمة لخصوصيات العالم القروي، فانخرطت الدولة في سياسة إنشاء القرى النموذجية، هذه المقاربة تعتبر تجديدية وواقعية تهدف إلى تجاوز خصوصيات السكن التقليدي بإدماج السكن مع التجهيزات والأنشطة، قصد تحسين نمط عيش السكان والحد من الهجرة القروية. ومنذ ذلك الحين اعتبرت التهيئة المندمجة مقاربة لتجاوز تشتت السكن والحفاظ على الخصوصيات الجهوية والمحلية، إلا أن غياب أدوات التهيئة وعدم التنسيق بين المتدخلين تظل كلها تحديات أمام هذه السياسة.

ومن أجل تصحيح واقع حال السكن القروي تم الشروع منذ تخطيط 2000_2004 في إنجاز سياسة ملائمة لإعداد التراب الوطني، تسمح على المدى البعيد بتوجيه إنشاء التجهيزات والأنشطة على أساس دراسات معمقة للعوامل المحددة لاستغلال المجال، مما سيمكن من مواجهة عدد من التحديات كتلك المتعلقة بظاهرة الهجرة القروية والتحضر. وهذه المنهجية تنطلق من مقاربة ترابية بإشراك جميع الفاعلين وخلق دينامية للتغيير وتعبئة المبادرات الجهوية والمحلية.

وهكذا إذن، وفي إطار البرنامج الدولة الشمولي لتجهيز العالم القروي بالكهرباء والماء الصالح للشرب استفادت كثير من البوادي المغربية من تغطية شبه تامة، فقد شملت الكهرباء الكثير من الدواوير والتجمعات القروية. وعلى مستوى التزود بالماء الشروب همت عملية الربط أكثر من 60 في بالوسط القروي سنة 2004، وذلك بفضل تظافر جهود مختلف الفاعلين: الدولة، الجماعات المحلية، البرنامج الشامل للتزويد بالماء الشروب. أما في مجال السكن فقد تمت برمجة إعادة هيكلة العديد من الأحياء السكنية بالمراكز الحضرية، لا سيما بعد عقد الشراكة مع مؤسسة العمران.

4. من سياسة المخططات إلى فلسفة التصاميم

أظهرت سياسة المخططات الخماسية التي تبناه المغرب بخصوص السكن صعوبات على مستوى التفعيل، بالنظر إلى طابعها المركزي، مما حدا بالدولة إلى محاولة معالجة الإشكالية السكنية بالمجال

الريفي انطلاقا من الإطار الجهوي. وفي هذا الصدد برزت التصاميم الجهوية وتصاميم الهيكلة القروية ثم تصاميم الوكالات الحضرية.

1.4. تصاميم التهيئة الجهوية: المضمون والأهداف

تسعى التصاميم الجهوية للتنمية والتهيئة إعداد المجال الترابي الجهوي بصفة متماسكة ومتناسقة، عن طريق استغلال الإمكانيات المتاحة وتوجيهها نحو إغناء حياة السكان، مع تفادي حدوث أي اختلال محتمل من الجهات. فهذه التصاميم تشكل إذن أساسا مرجعية غنية بالمعطيات، تمكن المتدخلين سواء من القطاع العام أو الخاص على اتخاذ القرار. وتبعا لأهميتها التوجيهية والتنسيقية، فقد كان من الطبيعي أن تستجيب هذه التقنية للانفعالات والطموحات الجهوية، خاصة بعد تقوية المسلسل الجهوي عن طريق المراجعة الدستورية الأخيرة التي رفعت الجهة إلى مستوى المؤسسة الدستورية القائمة الذات. ويتضمن التصميم الجهوي لمنطقة دكالة تشخيص للخصائص الطبيعية للجهة ككل، وكذا الجوانب الديمغرافية والأنشطة الاقتصادية، ووضعيات التعمير والإسكان والبنى التحتية والتجهيزات الأساسية، كما يتضمن أيضا المؤهلات الاقتصادية غير المستغلة، وكذا المعوقات السوسيواقتصادية وإشكالية الاكتظاظ السكاني.

ويروم تصميم التهيئة الجهوية إلى تحقيق مجموعة من الشروط:

- بلورة منهجية جد ملائمة، تعتمد على تخطيط التنمية المحلية والجهوية، من أجل تقويم نقط القوة وتحديد مصادر ضعفها، والاستفادة منها على مستوى التخطيط الجهوي، وهو ما سيسمح بالانتقال، ليس فقط من تخطيط قطاعي واستدراكي بل إلى تخطيط استراتيجي ومندمج، وكذلك من جهوية وتخطيط فوقي إلى تخطيط جهوي تفاوضي وتشاوري، يقبله الفاعلون المحليون والجهويون في إطار التسيير التشاركي لا مركزي ولا متمرکز.

- يجب على التنمية الجهوية أن تركز على إسهامات جديدة، وعلى كفاءات تكون قادرة على القيام بدورها في مجال التسيير المطبوع بالتخلي التدريجي للدولة عن جزء من مهامها بالانفتاح والليبرالية. ومن هنا ضرورة البحث عن كفاءات واختصاصات جديدة تكون مهمتها، هي دعم التخطيط الجهوي والمقاربة الخاصة بالتصاميم الجهوية.

- تحديد البنى التحتية، والإجراءات التنفيذية للتخطيط الجهوي، ويتعلق الأمر أساسا بالفاعلين والمؤسسات وآليات التنسيق والتتبع والتقييم، وينبغي للتفاعل المنسجم بين هاته المستويات والآليات

أن يؤدي إلى بلورة مشروع تنمية جهوية، يمول انطلاقا من الإمكانيات المتاحة الجديدة، كما يستغل الفرص التي يتيحها التعاون الدولي اللامركزي

- إعداد أدوات لغايات إعداد التراب الجهوي، بحيث تشكل أداة فعالة لتحقيق التنمية الجهوية، وينبغي أن تراعي خصوصيات بعض المجالات أثناء تبنى هذه الأدوات التنموية.

- يمكن للجهة أن تشكل إطارا جيدا لحل المشاكل الخاصة باللاتوازن الجهوي، والتفاوت بين المدن والقرى على مستوى التجهيزات السوسيوثقافية، وإعادة البنية الاقتصادية القادرة على المساهمة في مجهود التنمية الاجتماعية. وإذا لم تهدف الجهة إلى تحقيق هذه التنمية، ولم تستجيب للطلبات المتعددة الأشكال للسكان، فإنها ستتحول إلى مجرد بنية إدارية بدون فعالية اقتصادية.

- تسفيد الجهة إلى جانب مصادرها التمويلية الخاصة بها كباقي الجماعات الترابية من نسب مخصصة لها من الضرائب الوطنية، كالضريبة العامة على الدخل IGR والضريبة على الشركات. أما على مستوى إعادة توزيع الموارد المالية، فإن إحداث صندوق للتنمية الجهوية سيكون إسهاما أساسيا في بناء الجهة.

وعموما، فإن منظرو هذا التصميم يأملون إلى تحويل الجهة إلى مكان يتحرر فيه السكان من اكراهات المركزية، ويتطورون اجتماعيا وثقافيا وسياسيا وفقا لروح جهوية. (ل بكرر. 2000)

2.4. تصاميم الهيكلية القروية لتأهيل العالم القروي

تعرف تصاميم الهيكلية القروية على أنها وثائق تهدف على المدى المتوسط والبعيد بناء شبكة لمجموعة من التكتلات القروية المزمع إنشاؤها، حسب الأهمية الاقتصادية للجهة التي تطبق فيها، بهدف إجراء تصنيف لجدوى هذه التكتلات حسب الأهمية، لتحديد طرق تنميتها للتجهيزات الضرورية لها. وقد شكلت تصاميم الهيكلية القروية أحد أهم وثائق سياسة تهيئة المجال القروي، وأكثرها تحديدا كذلك إذ تعتبر بمثابة وثائق ذات أهمية بالغة بين الهيئات المنتخبة والمصالح الإدارية الجهوية، يعتمد عليها في تحديد الاختيارات اللازمة لأي من المراكز القروية على المديين المتوسط والطويل، بهدف الحد من الفوارق بين الجهات والقرى بصفة أدق.

هذه التصاميم تم النظر إليها على أنها أدوات كفيلة بخلق مراكز أو قرى نموذجية، تجمع بين السكن والتجهيز عن طريق تقديم جملة من الامتيازات منها:

- فسح المجال أمام الجميع حتى تكون الحظوظ متساوية قدر الإمكان
- المساهمة في تعميم الأساليب، والطرق الحديثة في الفلاحة والاستثمار في الأرض

- تحقيق تنمية لصالح القطاعات الاقتصادية الملحقمة، كالتجارة والصناعتين التقليدية والصغيرة، مما يسهل عملية استغلال الموارد المحلية بما يخدم المصلحة الاقتصادية.

5. بعض تجارب التدخلات العمومية في السكن الريفي بمجال دائرة الاستثمار الفلاحي بدكالة

في إطار التهيئة الهيدروفلاحية لدائرة الدكالة، عمل مخططو الإعداد على الجمع بين تغير بنية ووسائل الإنتاج وهيكلية السكن الريفي، وذلك من منطلق أن عملية الأعداد الفلاحي، سيظل بعيدة عن تحقيق النتائج المرجوة، ما لم تتم هيكلة السكن القروي. وفي هذا الصدد برزت بمجال دكالة تجربتين مختلفتين على مستوى هيكلة السكن القروي، من خلال خلق قرى نموذجية بهدف محاربة تشتت السكن، طالما أن هذا التشتت سيزيد من ارتفاع تكاليف التجهيزات الهيدروفلاحية وسيحول دون الاستفادة الجماعية منها، ومن أبرز هذه التجارب نذكر:

1.5. سكن تعاونيات الإصلاح الزراعي

عبارة عن تجمعات سكنية وزعت على صغار الفلاحين في إطار عملية الإصلاح الزراعي، حيث يتطابق عددها مع عدد التعاونيات، ولا يتباين مضمونها الوظيفي كثيرا عن باقي الدواوير بدكالة، غير أنها مختلفة من حيث الشكل الهندسي ونوعية تجهيزات، فهي تظهر أما كسكن متجمع مفتوح (تعاونية الطالبية بالزمامرة) أو سكن متجمع متراس (شركة بولعوان).

وهي على العموم عبارة عن تجمعات سكنية متباينة من حيث الأصول، وبهذا المعنى تفقد نسبيا البعد الجينالوجي، وكل مجموعة تنتمي إلى دوار بالجماعة أو خارجها، ولازالت كل مجموعة لها علاقة معينة بالدوار الذي تنحدر منه، لكن علاقات الجوار والمصاهرة والمصالح المشتركة تؤدي إلى تقوية العلاقات التضامنية فيما بينها، ولا تتجاوز عدد سكانها في كثير من الحالات 500 نسمة كما هو الشأن بالنسبة لتعاونية بوسحيمية والطلابية بجماعة الغنادرة، حيث لا تتجاوز الأولى 474 نسمة والثانية 365 نسمة حسب إحصاء 2004، وتظل شركة بولعوان أضخم تجمع سكني لهذا الصنف من السكن، حيث وصل عدد ساكنتها حسب إحصاء 2004 حوالي 2074 ن وحوالي 358 أسرة، في حين لا يتجاوز عدد ساكنة التعاونيات البورية 200 نسمة، كما هو الحال بالنسبة لتعاونية الهموشية بأولاد عمران التي يصل عدد ساكنتها إلى 182 نسمة.

يتكون سكن التعاونيات من المجال السكني الخاضع للتصميم على مستوى هندسة المسالك والممرات، ومن مجال خارجي مشكل من حيازات فلاحية مكونة من 5 هكتار في أغلب الحالات لكل فلاح، وكل

حيازة فلاحية مشكلة من عدة مشارات زراعية، تزرع بها مزروعات متنوعة حسب نظام الدورة الزراعية المتبعة.

2.5. سكن الوحدات القروية للتجهيز والتسيير:

أحدثت هذه الوحدات في إطار برنامج الإعداد الهيدروفاحي بالقطاعات المسقية بدكالة بعد 1970، وهي عبارة عن قرى نموذجية، تواجهها رهين بالاستجابة لمجموعة من المتطلبات، خاصة فيما يتعلق بالحد من ظاهرة التشتت المجالي للسكن، مع فصل التجمعات السكنية على الاستغلاليات، ومحاولة الحد من البناء العشوائي وتجهيز القرويين بمجموعة من التجهيزات التي يصعب القيام بها في إطار السكن المتفرق الفوضوي، فضلا عن تحسين الأوضاع المعيشية للسكان الريفيّة، وتنظيم تنقل وسائل الإنتاج بالمجال.

وهي نتيجة لاقتطاع بعض الأراضي من عملية الضم، وتتكون من مجموعة من البقع المعدة للبناء، حيث تضم كل واحدة من 200 إلى 400 بقعة، ومساحتها تتراوح ما بين 1000 و2500 متر مربع حسب أهمية الملكية الزراعية الأصلية للمستفيد، وترتبط مساحة كل وحدة بأهمية الدواوير الملحقة، وتقوم الدولة بتجهيز هذه الوحدة على شكل تجزئات سكنية شبيهة بالتجزئات الحضرية. وقد روعي عند اختيار نقطة ما في كل وحدة قروية، ضرورة تقريب الفلاح من الحيازة، فالمسافة الفاصلة بين الحيازة والسكن يجب أن لا تتجاوز 1,5 كلم، بالإضافة إلى تركيز التجهيزات العمومية للتخفيض من تكلفتها. لكن ما يسترعي الانتباه عند الملاحظة المباشرة لهذه الوحدات، أن المساحات الفارغة تظل أهم ميزة تميز الوحدات، ومن ثمة يمكن القول، أنه إذا كان السقي قد عمل على محاولة وضع حد لظاهرة التشتت السكني، فإنه في المقابل لم يعمل على تطوير وتنمية نسبة البناء في الوحدات القروية عموما، والتي تظهر من خلال الصورة الجوية والمعاينة الميدانية على شكل سكن مجمع مفكك.

6. السكن الريفي بالمغرب من المقاربة القطاعية الى المقاربة المندمجة

1.6. مشروع تنمية المراكز الصاعدة

شكل المجال الحضري طيلة العقود الستة الأخيرة مجال إغراء الساكنة الريفيّة، بالنظر إلى الإمكانيات التي يتيحها هذا الأخير سواء على مستوى التشغيل أو تحسين مستوى المعيشة وتوفير التمدرس للأبناء. وإذا كان المجال الحضري قد تمكن بشكل نسبي من استيعاب هؤلاء المهاجرين على الأقل خلال العقود التي تلت الاستقلال، فإنه بدء من الثمانينات أضحت قدرة هذا المجال على امتصاص الوفود المتتالية من المهاجرين غير ممكنة، في ظل تنامي مشاكل التمدين ناجمة عن الهجرة)

انتشار أحياء الصفيح، البطالة..). وفي هذا الصدد أطلقت الدولة مشروع تنمية المراكز الصاعدة لتحقيق مجموعة من الرهانات نذكر منها:

-تقريب النموذج الحضري من الساكنة والحد من الهجرة القروية إلى المدن، كما أنها تشكل مجال التقاء وتداخل مجموعة من الفاعلين على المستوى المحلي، وتبني الظروف لظهور وبروز المبادرات الفردية والجماعية، وكذا تحسين إطار عيش سكان هذه المراكز والمجالات المحيطة بها عن طريق تقريب وتسهيل ولوج ساكنتها، وسكان المجالات المجاورة للخدمات والتجهيزات العمومية الأساسية في إطار سياسة القرب.

-تثمين الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة بها، وكذا التخفيف والحد من مؤشرات ومظاهر الهشاشة الاجتماعية خاصة في مجال خلق فرص الشغل في بعض الأنشطة الاقتصادية لسكانها وسكان المناطق المحيطة بها لتقوية التماسك الاجتماعي والمجالي، كما أنها تشكل مجالات انتقالية بين المدن والقرى، وبالتالي التخفيف من الضغط الذي تتركه المدن.

-إحداث توازن في التنمية بين المجالات القروية والحضرية عن طريق تأهيل المناطق المتواجدة بها، وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي على عموم التراب الوطني، تم التحكم كما وكيفا في النمو الحضري وتحفيز التنمية القروية، بحيث أن المراكز الصاعدة تشكل نقطة ارتكاز للتنمية الترابية عن طريق خلق تكامل بين هذه المراكز ومحيطها.

-وعلى صعيد آخر يساهم صغر حجم هذه المراكز في تسهيل مأمورية التحكم في تطويرها، على عكس المدن التي تعاني من عدة مشاكل تصعب معالجتها. كما تتسم هذه المراكز بإطار بيئي أحسن من المدن (غياب التلوث)، وبالتالي فإنها توفر إطار أفضل لعيش السكان، كما أنها تيسر سياسة اللامركزية واللامركز.

عموما، فإن هذه المراكز يمكن أن تلعب دورا مهما في تجنب الانكسارات المجالية والاجتماعية عن طريق تقوية التماسكات بين المجال الحضري والمجال القروي وتحقيق تنمية ترابية متوازنة عن طريق تقوية منطقة القرب في مجال التنمية (قرب هذه المراكز من نسيجها القروي والاجتماعي والاقتصادي). فكل هذه الإمكانيات التي توفرها هذه المراكز يمكن أن تستمر بشكل جيد إذا ما طبقت القواعد الأساسية لحسن التدبير، فالتطبيق الأمثل لهذه القواعد سيمكن من تحقيق الحكامة الترابية، وبالتالي ضمان التنافسية والجاذبية والترابية التي تعتبر الآن أمالا لا محيد عنه من أجل تحقيق تنمية شاملة على المستوى الوطني .

وتجب الإشارة إلى أن أهمية هذه المراكز في سياسات وبرامج الدولة منذ فترة الاستعمار، ومن أهم هذا البرامج نذكر: برنامج ايكوشار في الفترة ما بين 1950 و 1974، وكان هدف هذا البرنامج إلى الارتقاء بالمراكز القروية. أما م عدم فعاليات تلك البرامج اتجهت السلطات العمومية، وتحت ضغط التأثيرات الناجمة عن الهجرة القروية وتزايد حجم المدن وتنامي المشاكل المرتبطة بالمدينة إلى الاهتمام من جديد بالمراكز القروية، حيث أكد مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973- 1977 إلى ضرورة نهج سياسة استقطاب المهاجرين القرويين والمراكز القروية. هذا الإجراء توج في المخطط لاحق أي مخطط 1978-1980 بإطلاق عملية المراكز الجماعات القروية. وابتداء من التسعينات، وفي إطار التهيئة الريفية المندمجة، استفادت المراكز القروية من عدة برامج قطاعية كالكهرباء والماء والطرق.

إجمالاً، فإن الوضعية الحالية لعدة المراكز تفرض الآن تبني نموذج جديد للتنمية، يجمع بين القرب والاستغلال الأمثل لموارد ومؤهلات كل مجال، خاصة مع أهمية صعود التنمية المحلية والمستدامة. فالمراكز الصاعدة تشكل القاعدة الأساسية لتنظيم المجالي المحلي وتحديث المجال خاصة بالمناطق الهامشية والقروية، كما أنها تمكن من عصنة وتحديث المجال، إذ تقدم إمكانيات متعددة للتنمية توافق انتظار المواطنين فيما يخص تحسين ظروف العيش، القرب من المجال، الحفاظ على البيئة. لكل هذا، فالمراكز الصاعدة، تعد رافعا للتنمية المجالية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي ضمان التوازن المجالي للبلاد عن طريق محاربة الانكسارات المجالية والاجتماعية.

2.6. السكن الريفي: من منظور إعداد التراب الوطني

من منظور إعداد التراب الوطني فإن تحسين وضعية المجال القروي يظل رهينا بتحسين ظروف عيش السكان، وتوفير المحيط الملائم لتحفيز الاستثمار، سواء في القطاع الفلاحي، أو في مختلف الأنشطة غير الفلاحية.

وفي هذا الأفق، يتوجب تركيز الجهود لتدارك التأخر المتراكم في خمسة ميادين حاسمة هي الانتشار الواسع للأمية، وضعف التغطية الصحية، وتفاوت توزيعها في المجال، وسوء السكن وهشاشته ومشاكل التزود بالماء الشروب والإنارة العمومية، والتصريف الصحي، ومشكل العزلة التي تعاني منها معظم التجمعات القروية، وأخيرا ضعف مردودية النشاط الاقتصادي وتدني مستوى الدخل في الوسط الريفي..

ومن منظور إعداد التراب الوطني، وبالنظر إلى خصوصيات منطقة دكالة، فإن المجهودات العمومية ينبغي أن تركز على واجهتين أساسيتين، تتعلق الواجهة الأولى بالدائرة المسقية، فيما تشمل الواجهة

الثانية المناطق البورية. فعلى مستوى الدوائر المسقية فإن تصور إعداد التراب الوطني يلح على الاستمرار في تنفيذ البرنامج الوطني للري، مع ضرورة ترشيد استعمال المياه المتاحة، والرفع من أداء القطاع الفلاحي وتدعيم تنافسيته، هذا بالإضافة إلى تنويع الموارد الاقتصادية لمقاومة الفقر، والرفع من مستوى عيش سكان الأرياف، وكذا تقوية الاندماج الاقتصادي داخل الدوائر السقوية، وكذا علاقات التكامل مع محيطها.

أما على مستوى المناطق البورية فالميثاق الوطني لإعداد التراب الوطني يوصي بمعالجة التنمية وإعداد التراب بمناطق البور بتطبيق برنامج إستراتيجية 2020 للتنمية القروية، وتطبيق مخطط الاستثمار الفلاحي في المناطق البور أي برنامج 1994، ثم إقامة التجهيزات الأساسية للرفع من مردودية أراضي البور وتحسين المراعي وتجهيزها، والمحافظة على التربة بإقامة التجهيزات لمحاربة التعرية. عموماً، فإن تصورات إعداد التراب الوطني مكنت من قياس حجم التأخر الذي راكمته البوادي، سواء على مستوى العزلة، وغياب الكهرباء والماء الشروب، وضعف التجهيزات الأساسية وخصوصاً مدى انتشار الأمية. (العراقي وآخرون 2012).

وإذا كانت كثير من الأمور قد تحسنت بشكل كبير، لأن السلطات العمومية، قامت بمواجهة كل مشكلة على حدة من خلال برامج موجهة لمختلف الميادين، فإن مسألة تدارك التأخر، لا ينبغي اختزاله في مجرد الإنجاز الكائن، كما كان يجب القيام به منذ العقود السابقة، بل يجب تصور هذا العمل انطلاقاً من الظروف الحالية وعلى ضوء التحديات القادمة، وعلى الأساس فإن التصميم الوطني لإعداد التراب يؤكد ليس فقط على إقامة التجهيزات، بل يجب كذلك التفكير في قضايا التنمية الاقتصادية، مما يعني أن حل مشاكل الأرياف يمر عبر نهج سياسة شمولية في ميدان الإعداد الريفي.

3.6. تصاميم الوكالات الحضرية تصاميم غير معروفة ويطلعها عدم الانسجام

في إطار توسيع مهمات تدخلها لتشمل المجال الريفي، طرحت الوكالات الحضرية مجموعة من التصاميم المجانية كأداة للمساعدة على البناء الذاتي للعالم القروي. وهي تصاميم تهدف من حيث محتواها العام إلى تطوير السكن الريفي عبر تقليص المساحة التي يشغلها، وذلك للحد من انتشار هذا الأخير على حساب الأراضي الزراعية، فضلاً عن تضمينها لمبدأ الفصل بين مرافق السكن، بحيث تضمن تصميم المبنى السفلي كمأوى للماشية ووسائل الإنتاج، فيما تضمن الطابق الأول مأوى للأر.

إن هذا التصميم، وكغيره من التصميم الموجهة للعالم القروي (تصاميم الوحدات القروية مثلا) يتغافل كلية الواقع الاقتصادي للأرياف، على اعتبار أن البناء ذو طابق أو أكثر يحتاج إلى إمكانيات مالية مهمة، تتضمن تكاليف الخرسانة وإسمنت مسلح وأجور ويد عاملة متخصصة، ويحتاج إلى تمويل بنكي مضمون. كما أن هذا التصميم لا يراعي حقيقة الوضع الاجتماعي للسكان الريفي، كونها تفضل البناء الأفقي بهدف التواصل بين الجيران واقتسام معها مجالات السكن وبعض المرافق المشتركة (عتبات المنازل، المطابخ. . .)، فضلا عن ذلك فإن عملية البناء في العالم القروي تتميز بالطابع المتدرج، على اعتبار أن أغلب الأسر تشيد في البداية غرفة واحدة تتخذ تسمية " حطة"، وعندما تحسن ظروف الأسرة ماديا أو في إطار الرغبة في تلبية حاجيات الأسر من الغرف يتم تشييد مباني جديدة، فبناء المسكن الريفي يتطلب فترة زمنية تفوق عقد من الزمن في بعض الأحيان.

7. خاتمة:

وقد لوحظ أنه تم تجريب عدة مقاربات في مجال التنمية بالمجال الريفي، أدى بعضها إلى تغير مكونات المشهد السكاني بالبوادي المغربية، لكن مع ذلك نسجل أنه بالرغم من وصول التيار الكهربائي والماء الشروب والطرق، وتمكين المجال الريفي من عدد من مؤسسات القروض الصغرى، فإن المجال القروي استمر في التراجع ضدا على كل مبادرات التنمية، مما يجعل السكن الريفي والمجال القروي على مستوى الآفاق مطبوعا بنوع من الضبابية، نظرا لانتشار الفقر واستمرار الهجرة، هذا الوضع يصعب معه تحديد سيناريوهات المحتملة للسكن الريفي.

إن هذا الوضع دفعنا إلى طرح جملة من التساؤلات: كيف يمكن إخراج المجال القروي من هذه الوضعية؟ وما هي المقاربات الممكنة لتحقيق التنمية القروية وضمان أسباب البقاء داخل المجال الريفي؟ وهل تفي بالغرض مختلف عمليات التمدين المختزلة في الكهرباء وشق الطرق، وتوفير المياه واستتباب المؤسسات الاجتماعية والثقافية؟ وهل تكون المراهنة على العمل الجماعي أجدى؟ أم أن الأمر يتطلب أعمال خيارات راديكالية المتصلة بإعادة صياغة علاقة الإنتاج في مجتمع شديد التركيب؟ إن أهم معوقات تطور السكن الريفي تتجسد في طبيعة البنية العقارية السائدة من جهة (بنية عقارية مركبة هناك أراضي الملك الخاص والأراضي الجماعية والحبوس..)، ومن جهة أخرى تكمن في عدم فعالية البرامج التنموية على مستوى التمدن والصحة والبنيات الثقافية والرياضية. هذا علاوة على التشتت المبالغ فيه للسكن، والذي يعسر مأمورية الاستفادة من التجهيزات الأساسية.

وعند هذا المستوى يمكن التساؤل عما يمكن فعله، لأننا نلاحظ أن العالم القروي حاليا- على الأقل المجال الذي ندرسه- قد استنفد كليا كل إمكانيات الاستمرار وتجاوز مشاكله وتصريفها: فالفرص التي كانت تمنحها المدينة وإمكانية الشغل فيها أصبحت شبه معدومة، كما أن ظاهرة البطالة التي كان يتم احتوائها داخل عالم القرية اعتمادا على الآليات التضامنية المتعددة، والتي كانت سائدة آنذاك، أصبحت حاليا شبه غائبة، وبالتالي وفي غياب بدائل قد تنقذ ما يمكن إنقاذه، يمكن أن نتصور مستقبل هذا العالم القروي ومن تم المجتمع المغربي ككل، حيث أن العالم القروي لا يمكن أن يظل في انتظارية دائمة.

مع ذلك فإن إمكانيات التدخل في المجال في نظرنا ما زالت ممكنة، متعددة الاتجاهات واعدة شريطة أن تكون مبنية على مقاربات علمية دقيقة. على العموم فإن مستقبل السكن الريفي يظل مرتبطا بتطور الأنشطة غير الفلاحية، لذا يتوجب التفكير في تنويع الأنشطة القروية، وذلك في إطار رؤية واضحة لمستقبل العالم القروي، حيث يشكل تنويع هذه الأنشطة حلا ملائما لتوفير هذه الإمكانيات، كما يتوجب الكف عن النظر إلى المجال القروي كفضاء لتصحيح الاختلالات الاجتماعية والاستدراك الدائم، فالعالم القروي يستدعي أفقا اقتصاديا واضحا ومنسجما، أفق لا يمكن أن يتبلور دون إرساء تمفصل ذي مع المدن، من خلال تطوير المراكز الصناعية والتجمعات السكنية الريفية وذلك في إطار منظورات ترابية قائمة على التشاور وتحظى بدعم الدولة، بل ومن شأنها أن تصل إلى درجة اعتماد تميز إيجابي لفائدة المناطق القروية ذات المؤهلات الخاصة. ومن جانب آخر فإن تفعيل البرامج التنموية وفق آليات الحكامة من شأنها أن توفر إطارا مستقبليا لإعادة تنظيم التضامنيات، وتسريع وثيرة محاربة الفقر والإقصاء، وتوفير أسباب البقاء داخل المجال الريفي.

8. قائمة المراجع

1. جمال عبد اللطيف (2007)، ملاحظات أولية حول موضوع السكن الريفي بالمغرب، ورد في ندوة السكن الريفي بالمغرب، التحولات وآفاق التنمية منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة شعبة الجغرافيا سلسلة ندوات ومناظرات العدد 8 ص 7-10
2. الحاضري خالد (2007)، الجماعات المحلية وإشكالية التنمية الريفية بدكالة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، شعبة الجغرافيا كلية الآداب بالجديدة
3. الحاضري خالد (2015) " تحول السكن الريفي بدكالة " اطروحة لنيل دكتوراه في الجغرافية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة جامعة أبي شعيب الدكالي.

4. الحاضري خالد (2018) "السكن والخدمات العمومية بالمجال المجاور للجديدة" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية العدد 2018
5. الحاضري خالد (2019) "التراث المعماري القروي بدكالة الذاكرة المجالية وسبل التثمين" مجلة المجال والتنمية العدد 4
6. الحاضري خالد (2020) "السكن الريفي بدكالة: التحولات ومشاكل الإعداد والتهيئة" منشورات مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل المركز القومي الديمقراطي العربي بـ برلين العدد 7.
7. حليم عبد الجليل (1988) " التحديث القروي ورسملة الزراعة المغربية، تطور العلاقات بين البوادي والمدن في المغرب العربي"، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط
8. حليمي أحمد (1975)، المجموعات القروية التقليدية وتطورها، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع العدد الثاني .
9. ريباع محمد (2000)، إعداد الهيدروغرافي والتحول الجغرافي بسهل دكالة المسقي. أطروحة لنيل دكتوراه دولة في الجغرافية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال.
10. ريمي لوفو (1965) ، الفلاح المغربي حامي العرش " ترجمة محمد ابن الشيخ، مجلة وجهة نظر الطبعة الأولى
11. كرزازي موسى (1993)، جوانب من التحولات الاجتماعية المجالية الحديثة في أرياف سهل العرب، ورد في التحولات الاجتماعية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 28 الرباط.
12. كرزازي موسى (2007)، السكن الريفي الفلاحي في علاقته بالضغط الديمغرافي بالقطاع المسقي بالغرب وعواقبه، ورد في ندوة السكن الريفي بالمغرب، التحولات، وآفاق التنمية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة، شعبة الجغرافيا سلسلة ندوات ومناظرات العدد 8 ص 11-32.
13. كريم محمد (2012) اقتصاد اجتماعي بالمغرب: التنمية المعاقلة وجدلية الاقتصاد والمجتمع، مطابع افريقيا الشرق

14. **الغراوي إدريس (1998)**، المغرب والمستقبل: تأملات في الاقتصاد والمجتمع، سلسلة المعرفة الاقتصادية، دار توبقال للنشر، الرباط
15. **لبركر رشيد (2003)**، إعداد التراب الوطني ورهانات التنمية الجهوية، اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية عين الشق، الدار البيضاء.
16. **المباركي حسن، الحلاسي أحمد (2007)**، التحديث الفلاحي وأثره على تطور السكن الريفي بسهل تاساوت الوسطى (الحوز الشرقي)، ورد في السكن القروي: التحولات وآفاق التنمية " منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة، شعبة الجغرافيا، سلسلة ندوات ومناظرات العدد 8 ص 47-67
17. **Akesbi (2002)**, la question sociale : éducation, emploi, élément de bilan. In Revue Marocaine d'Audit et de développement n° 15, Décembre, pp59-63.
18. **Alian N (1992)**, concepts de géographie économique contemporaine, collection ; parais puf.
19. **Alioua F (1997)**, L'exploitation agricole familiale dans le périmètre irrigué des Doukkala (MAROC), Anciennes stratégies alternative ? In politique agricoles paysannes ou Maghreb et en méditerranée occidentale, Elouni Méditations, Paris. ALIF-IRMC PP296 -311
20. **Ammor F (2003)**, L'état à L'épreuve du Sociale, Revue marocaine d'Administration et développement N°44, 176P.
21. **André Fages,(2000)** Casuelles et pierre sèche, Los Adralhans, Millau
22. **Atlas de l'Afrique (2002)**, Atlas du Maroc, les Editions J. A, 2002. 1ere Edition Paris.
23. **Ayad. M(1982)**, L'organisation de l'espace rurale dans le plateau d'El Jadida et sahel d'Azemmour, Etude de géographie rurale, cartographie, Mémoire DES en Géographie, Rabat (Ronéo).
24. **Ayad. M(2004)**, l'économie solidaire et développement locale : réalité et perspectives, In économie d'audit et développement n°18 pp2-17.

25. **Badouiri R (1979)**, Economie et Aménagement de l'espace rurale, Paris Ed, P. U. F.
26. **Barthes. R, (1971)**, sémiologie et urbanisme, l'Architecture d'aujourd'hui .
27. **Beguin H (1974)**, Densité, développement, Productivités et développement agricole, Revue Espace géographique n°4.
28. **Christian. L, (2008)**, La pierre sèche, mode d'emploi, Eyrolles,
29. **Daoud. M et Rouihaa. A, (2007)**, Eclatement de l'habitat Ksourien et disfonctionnement dans la gestion de terroirs dans la moyenne vallée du Ziz : Esquisse d'une monographie. In Publication de FLSH E LJADIDA, série colloque et séminaires n°8 PP123-137.
30. Direction de la statistique, Recensement général de la population et de l'habitat 2004. sur web : www. Hcp. Ma.
31. **Direction de statistique (1984)**, Population rural du Maroc d'après le recensement général de la population et de l'habitat 1982, Région de centre, Rabat, Direction de la Statistique.
32. **Direction de statistique (1996)**, Recensement général de la population et de l'habitat 1994. Direction de la statistique, ministre chargé de la population.
33. **El khalidi. A, (2009)**, Mots et choses Amazighs de Doukkala-Abda et Chaouia, N°3, El-Jadida. com..
34. **El Moula (1988)**, les U. R. E. F des Doukkala : facteurs de blocage et ou développement de l'habitat rurale, Al Maouil (les cahiers de l'ANHI) col 1991-1997 mois pp 364-369.
35. **Fadil A (1997)**, la réforme régionale et locale au Maroc. Thèse d'état, Faculté de droit, Casablanca (ronéo).
36. **Ferre. J-P M et Ruhard**, «Les bassins des Abda-Doukkala et du Sahel de Azemmour à Safi». ressources en eau du Maroc : Plaines et bassins du Maroc atlantique. Rabat : notes et mémoires du service géologique ,P. 275 – 279
37. **Forse, M et Mendras. H, (1983)** Le changement social, tendances et paradigmes, Armand Colin Editeur, paris.
38. **Fosset. R et Noin. D, 1966**, "Utilisation du sol et population dans les Doukkala" Revue géographique. Du Maroc N°10, P : 34-41.

39. **Fosset. R, 1979**, Société rurale et organisation de l'espace dans les bas plateaux atlantiques du Maroc moyen : Chaouia, Abda-Doukkala. Thèse de doctorat d'état, universitaire Paul Valery, Montpellier.
40. **Gelerierc. J, (1993)**, Le développement du crédit et des coopératives indigènes ou Maroc, In annales de géographie vol 38, n°2-75-276 pp538-542 ? Site électronique : [www. presse. fr/webgeo-0003-4100](http://www.presse.fr/webgeo-0003-4100).
41. **Hanses. J, (1971)**, L'habitat et société et l'état dans les pays Maghrébin, puf paris
42. **Hermelin. M (1957)**, Les cultures maraichères de la zone côtière Marocaine de Fedala a Oualdia, les cahiers d autres mer, N39pp190-200
43. **Iraki. A et Tamim. M(2012)**, La dimension territoriale du développement rural au Maroc : Etude géographique. INAU, PUB Rabat net

E-tourism marketing techniques and their role in reviving the Saudi tourism sector

ط.د طيب موسلي*

د. ملوكة برورة

جامعة محمد خيضر – بسكرة- الجزائر

جامعة محمد خيضر – بسكرة- الجزائر

tayeb.mousli@univ-biskra.dz

meloukabaroura@yahoo.fr

Received: 14/04/2020

Accepted: 16/05/2020

Published: 30/06/2020

ملخص:

لقد عانى التسويق السياحي من مشكلة توزيع الخدمات السياحية، إلا أن التكنولوجيا سمحت للمنظمات السياحية بوضع الأساس المعرفي الخاص بها وتحسين الإدارة ووظائف التسويق، كما حقق استخدام الإنترنت كأداة تسويق نجاح هذه المنظمات السياحية في اكتساب مزايا متعددة خفضت التكلفة وزيادة الدخل وبحوث التسويق وتطوير الأساس المعرفي.

أبدت المملكة العربية السعودية اهتماما كبيرا بالقطاع السياحي الذي أصبح يتلقى دعماً متزايداً من طرف الحكومة السعودية التي تعمل حالياً على تنفيذ عمليات تطوير شاملة لمنظومة القطاع السياحي عبر تحويل السياحة إلى قطاع اقتصادي يساهم بفعالية متزايدة في الناتج القومي الإجمالي، ودعم الاقتصاد الوطني، بعائدات تصل إلى 10%، وتوفير ما يصل إلى 1.6 مليون وظيفة في عام 2030 وذلك من خلال تلبية احتياجات السائح بمحافظتها على أصالتها ومواكبتها التطور التكنولوجي من خلال استخدام الإنترنت والتقنيات الحديثة للتسويق الإلكتروني .

الكلمات المفتاحية: التسويق الإلكتروني، التسويق السياحي، التسويق السياحي الإلكتروني.

تصنيف JEL: M31; L83 .

* المؤلف المرسل: طيب موسلي، الإيميل : tayeb.mousli@univ-biskra.dz

Abstract:

Tourism marketing has suffered from the problem of distributing tourism services, but technology has allowed tourism organizations to establish their own knowledge base and improve management and marketing functions. The use of the Internet as a marketing tool has achieved the success of these tourism organizations in gaining multiple advantages such as cost reduction, increased income, marketing research, and the development of the knowledge base.

The Kingdom of Saudi Arabia has shown great interest in the tourism sector, which has been receiving increased support from the Saudi government, which is currently working on implementing comprehensive development processes for the tourism sector system by transforming tourism into an economic sector that contributes more effectively to the gross national product and support the national economy, with returns of 10% And, providing up to 1.6 million jobs in 2030 by meeting the needs of tourists by maintaining their originality and keeping pace with technological development through the use of the Internet and modern technologies for e-marketing.

Keywords: *e-marketing; tourism marketing; e-tourism marketing.*

Jel Classification Codes: M31;L83.

1. مقدمة:

يعتبر التسويق من أكثر العلوم الإنسانية تطوراً في السنوات الأخيرة، إذ لم يعد كما كان في السابق بأنه بيع السلع والخدمات بل تنفيذ مختلف أنشطة المنشأة التي تهدف إلى توجيه تدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك، كما أن مفهوم التسويق أكبر من الإعلان والترويج، فهو عملية فهم رغبات العملاء ومحاولة إرضائهم وتحفيز رغباتهم في الحصول على ما تقدمه المنشأة من سلع وبرامج ومنتجات، كما يعد التسويق من أهم الأنشطة التي تقوم بها المنشآت الحديثة، إدراكاً منها لأهمية المنهج العلمي في التعامل مع الأسواق التي تخدمها، وللتعرف على رغبات واحتياجات المستهلكين، والعمل على إشباعها مما يحقق فائدة مشتركة للطرفين.

وفي ظل التطور التكنولوجي وظهور وسائل الاتصال الحديثة والانتشار الواسع لها والإقبال اللامتناهي عليها لم يعد التسويق يقتصر على المفهوم التقليدي الذي تستعمل فيه وسائل تقليدية بسيطة ومحدودة كالمطويات والملصقات والإشهار عبر قنوات التلفزيون أو راديو... إلخ، بل تعداه لغير ذلك لتستعمل فيه وسائل تكنولوجية متطورة على رأسها الأنترنت ليأخذ التسويق صورا أخرى قد يتحقق معها ما لا يتحقق في ظل التسويق التقليدي وهو ما يطلق عليه اسم التسويق الإلكتروني.

كما لم تعد السياحة في إجراءاتها وصورها التقليدية متفقة مع متغيرات العصر الرقمي الذي حوت شاشة الحاسوب فيه كل مناحي الحياة وأصبحت شبكة الانترنت مرآة الفرد على هذا العالم، فكان لابد وان تمتد يد التطور إلى القطاع السياحي، فبعد أن كان التسويق السياحي يتم من خلال أوراق وملفات متعددة وجلسات ومؤتمرات أصبح التسويق السياحي يتم عبر شاشة الانترنت والأكثر من ذلك يتم الحجز والتنظيم للرحلة السياحية من البريد الإلكتروني بواسطة أنظمة الحجز الإلكتروني العالمية والمعمول بها في الدول المتقدمة سياحياً وكذلك في دول الشرق الأوسط وبعض الدول العربية.

لذلك يُنظر إلى السياحة في المملكة العربية السعودية على أنها فرصة للنمو الاقتصادي، ووسيلة مهمة تُسهم في تعريف المواطنين بما تمتلكه وتزخر به بلادهم من مقومات وإمكانات طبيعية وحضارية وتراثية؛ مما يوثق تلاحم المجتمع وترابط أفرادها، وتوطيد روح المواطنة لديهم، وينمي اعتزازهم بثقافتهم، ولدى المملكة العربية السعودية خطط طموحة وكبيرة لاستمرارية دعم البنية التحتية لقطاع السياحة الوطنية، مع توفير التسهيلات الخاصة باستقطاب المستثمرين في المجالات السياحية، وتسويقها، خصوصاً أن المملكة تتمتع بمقومات سياحية هائلة ومتنوعة تمنحها الأفضلية والتميز في القطاع

السياحي، وتقديم خدمات مميزة بجودة عالية وأسعار تناسب مختلف شرائح السوق المستهدفة بالتنمية السياحية.

ووفقاً لذلك تعي الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني أهمية الأنشطة والخدمات التسويقية في دعم السياحة الداخلية والترويج لها والتعريف بمقوماتها، وضرورة التكامل مع القطاع الخاص في جهود ومشاريع التنمية السياحية بما فيها البرامج التسويقية لدعم السياحة الوطنية وباتت الخدمات التسويقية المتطورة المعتمدة على تقنيات التسويق الإلكتروني مطلباً مهماً للسائح المحلي والأجنبي ومن هنا نطرح التساؤل التالي:

ما هي تقنيات التسويق الإلكتروني المعتمد عليها في إنعاش القطاع السياحي في المملكة العربية السعودية؟

للإجابة على هذا السؤال وضعنا الفرضية التالية:

- التسويق السياحي الإلكتروني يعتمد على إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة خاصة الأنترنت في عمليات التسويق.

1.1 أهمية وأهداف البحث:

تكتسب أهمية البحث في الاهتمام المتزايد من قبل مختلف الشركات وعلى المستوى العالمي في ادخال وسائل الاتصال الالكترونية الحديثة في اعمالها مثل الانترنت والفاكس والايميل والهواتف المحمولة وغيرها، في عقد الصفقات وانجاز المعاملات التجارية وتسويق السلع والخدمات بما يحقق سرعة الاداء واختصار الوقت والمسافات بين الدول، والقيام بأنشطة تسويقية من عمليات بيع وشراء والتفاوض والتعاقد والترويج وتسديد الفواتير.

كما نهدف من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على التجربة السعودية التي تعد رائدة في هذا المجال بعد دولة الإمارات العربية .

2.1 خطة الدراسة:

في هذا الاطار نتبع الخطة التالية:

- مفهوم وأهمية التسويق السياحي الإلكتروني
- حجم السياحة في المملكة العربية السعودية والعالم
- تقنيات التسويق السياحي الإلكتروني في السعودية

2. مفهوم وأهمية التسويق السياحي الإلكتروني

2.1. تعريف التسويق الإلكتروني:

لا تزال المفاهيم النظرية عن التسويق الإلكتروني غير مستقرة وليست موحدة، ويعود ذلك إلى الاختلافات الواسعة في آراء الخبراء والمختصين، وأحد أسبابها هو أن التسويق الإلكتروني إنما نشأ في هيئات مختلفة وفي أحضان الشركات التي كانت تروج لمنتجاتها وخدماتها عبر قنوات الخط المباشر، ومن بين أهم هذه التعاريف:

— هو استخدام إمكانيات شبكة الأنترنت وشبكات الاتصال المختلفة والوسائط المتعددة في تحقيق الأهداف التسويقية مع ما يترتب على ذلك من مزايا جديدة وإمكانيات عديدة. (أبولنج، 2008، الصفحات 486-488)

— وحسب خبراء شركة سيسكو فإن التسويق الإلكتروني هو تعبير يستخدم كي يشمل نطاقا واسعا من الأنشطة مثل: الإعلان، الاتصال بالزبائن،.... باستخدام تقنيات الأنترنت، ويتجاوز هذا التعريف مجرد بناء وتطوير موقع على الأنترنت ليصل إلى التواصل المباشر، والدخول في حوارات مباشرة مع الزبائن الذين يتحولون وبرغبة منهم ومن دون وعي أو قرار إلى أعضاء في فريق خلق منتجات أو خدمات جديدة، واكتشاف طرق كفاءة لضمان ولاء الزبائن ووفائهم، وتسهيل مهمات إدارة الأعمال لديهم. (الصيرفي، 2008، صفحة 13)

إذن يمكن القول أن: التسويق الإلكتروني هو مجموعة العمليات والأنشطة التي تمارسها مؤسسة معينة بهدف البحث عن زبائن جدد أو لفت نظرهم أو كسبهم أو الاحتفاظ بهم، معتمدة في ذلك تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبالأخص الأنترنت.

2.2. التسويق السياحي:

يُعرف التسويق السياحي بأنه:

— كافة الجهود والأنشطة المنظمة والتي يتم تأديتها بتناغم مدروس من قبل كافة مقدمي الخدمة السياحية بعناصرها أو أجزاءها المختلفة والتي تهدف إلى إشباع أذواق المتلقين أو الراغبين في السياحة بشتى صورها. (عبيدات ، 2000 ، صفحة 22)

— نشاط إداري يشمل كل وظائف الإدارة من : تخطيط، وتنظيم، وتوجيه ورقابة، وتحقيق الإدارة العلمية للتسويق فوائد عدة، منها: تخطيط وتنظيم الجهود التسويقية، تقييم وتطوير الأداء التسويقي، استخدام الموارد التسويقية بكفاءة عالية... (الهيئة العامة للسياحة والتراث، 2015)

ومنه التسويق السياحي هو ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به المنظمات والمنشآت السياحية داخل الدولة وخارجها، لتحديد الأسواق السياحية المرتقبة، والتعرف عليها، والتأثير فيها، بهدف تنمية الحركة السياحية القادمة منها، وتحقيق أكبر قدر من الإيرادات السياحية.

3.2 . التسويق السياحي الالكتروني:

التسويق السياحي الالكتروني هو مصطلح ناتج عن تداخل مفاهيم التسويق الالكتروني مع مفاهيم التسويق السياحي العادي وهو مصطلح عام يطلق على استخدام الحاسب وتكنولوجيا الاتصال لتسويق الخدمات ويعرف بأنه استخدام تكنولوجيا المعلومات للربط الفاعل بين الوظائف التي يوفرها البائعون (قطاع السياحة) والمشترون (السياح).

ويعرف على أنه: "عملية استخدام شبكة الأنترنت والتكنولوجيا الرقمية لتحقيق الأهداف التسويقية للشركات وتدعيم المفهوم التسويقي الحديث، وبالتالي يمكن للمسوقين عبر الأنترنت أن يقوموا بنشر المعلومات حول منتجاتهم وشركاتهم بسهولة أكبر وحرية أكبر مقارنة بالتسويق التقليدي. (بوحادة، 2016، الصفحات 20-23)

وللتسويق السياحي الالكتروني أهمية بالغة تفوق نظيره التقليدي، فالتسويق السياحي التقليدي يفرض على الزبون التواجد في مكان وزمان تقديم الخدمة وتحمل مصاريف طائلة لمعاينة هذه الخدمة كما أن المؤسسة المسوقة للخدمة السياحية تتحمل بدورها تبعة ذلك من وقت ونفقة....الخ، ويمكننا إجمالاً القول أن أهمية التسويق السياحي الالكتروني تكمن في:

- تيسير تقديم المعلومات التي تعتمد عليها صناعة السياحة، حيث تتسم الخدمات السياحية بأنها منتجات تتباين فيها المعلومات بشكل كبير فلا يمكن قياس جودتها إلا بالتجربة، وأنها تعتمد بالأساس على ثقة السائح في جودة الخدمات السياحية التي تقدمها الشركات والمؤسسات السياحية. ومن هنا أصبح بإمكان المستهلك السياحي الحصول على جميع البيانات والمعلومات التي يحتاجها عن المنتج السياحي من خلال شبكة الانترنت، ويشمل ذلك معلومات عن الطيران والفنادق والبرامج السياحية وأماكن تأجير السيارات..الخ، وأسهم ذلك في تحقيق رغبات السائح وإرضاء احتياجاته الأساسية، وذلك من خلال إمكانية قيام السائح بإجراء العديد من المقارنات بين المواقع السياحية المختلفة واختيار الأنسب منها دون أن يحتاج إلى الانتقال من مكان إلى آخر. وتتيح شبكة الانترنت ذلك من خلال أشكال متعددة تشمل المعلومات التفصيلية المكتوبة والمصورة التي يستطيع السائح من خلالها زيارة الأثر أو تصفح المنتج

بنفسه، أو حتى إمكانية قيام السائح بتصميم البرنامج السياحي الذي يرغب فيه دون التقيد ببرنامج للتكلفة. (ردينة و الصميدعي، 2005، صفحة 513)

- تخفيض تكاليف الخدمات السياحية المقدمة ومن ثم تمتع المنتج السياحي بميزة مقارنة نتيجة لانخفاض الأسعار، فمن شأن استخدام السياحة الإلكترونية التقليل من تكاليف التسويق السياحي، وتكاليف الإنتاج (تسهيل وتسريع التواصل بين منتج الخدمة السياحية والوسيط)، وتكاليف التوزيع، بالإضافة إلى خفض حجم العمالة، فعلى سبيل المثال يمكن للسائح تسلم تذاكر الطيران الإلكترونية أو وقسيمة التبادل الخاصة بحجز أحد الفنادق من خلال بريده الإلكتروني. (السمان، 2005، صفحة 12)

- سهولة تطوير المنتج السياحي وظهور أنشطة سياحية جديدة تتفق مع شرائح السائحين المختلفة، وذلك من خلال قياسات الرأي التي يمكن من خلالها مع رفة التوجهات السياحية الجديدة والخدمات الأساسية والمكملة التي يحتاجها السائحون.

- زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات السياحية بما يسهم في زيادة مبيعاتها وإيراداتها وأرباحها، وهو ما ينعكس في النهاية على زيادة القيمة المضافة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

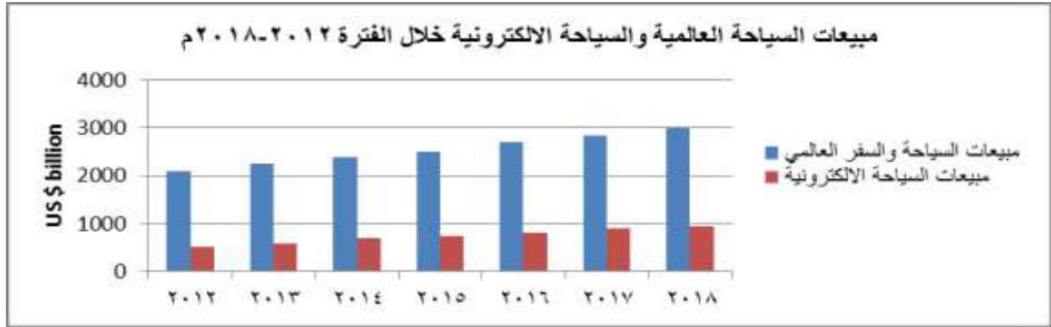
- إن شيوع استخدام السياحة الإلكترونية يعتبر على تقدم البنية التكنولوجية الإلكترونية دليلاً في بلد ما، بما يسهم - ضمن عوامل أخرى - في زيادة الاستثمارات الأجنبية وفي تمتع بنية الأعمال الحكومية والخاصة بالمصداقية في مجمل التقارير المنشورة والمعداة على مستوى دولي. (حمد، 2013، الصفحات 1044-1045)

3. حجم السياحة في المملكة العربية السعودية والعالم

1.3. حجم السياحة الإلكترونية في العالم:

بلغت مبيعات السياحة العالمية 2100 مليار دولار أمريكي عام 2012 م، لترتفع إلى 3000 مليار دولار أمريكي خلال عام 2018 م، مسجلة معدل نمو سنوي مركب مقداره 7% خلال الفترة 2012- 2018 م. وبلغت مبيعات السياحة الإلكترونية العالمية 510 مليار دولار أمريكي عام 2012 م لترتفع إلى 950 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2018 م مسجلة بذلك معدل نمو سنوي مركب 10% خلال الفترة 2012- 2018 ومشكلة 27% من إجمالي مبيعات السياحة العالمية كما يوضح ذلك الشكل التالي:

الشكل 1 : مبيعات السياحة العالمية والسياحة الإلكترونية خلال الفترة (2012-2018)



Source :.Euromonitor International 2018

وتسيطر أمريكا الشمالية على وجهات السفر العالمية عبر الانترنت بنسبة % 43 من إجمالي البحث الإلكتروني السياحي العالمي، بينما كانت أوروبا ثاني أكبر وجهة سياحية عالمية عبر الانترنت بنسبة % 35 من إجمالي البحث السياحي الإلكتروني، وهناك فقط % 15 من إجمالي البحث السياحي عبر الانترنت لآسيا، وبالنسبة للدول العشر الأول من حيث وجهات البحث الإلكتروني كمقصد للسياحة فقد ظهرت تايلاند كأكبر بلد آسيوي للوجهات السياحية عبر الانترنت، والدول هي:

1 الولايات المتحدة 2 إسبانيا 3 المملكة المتحدة 4 إيطاليا 5 فرنسا 6 ألمانيا 7 كندا 8 المكسيك 9 البرازيل 10 تايلاند (خضرة و القصيري، 2017، صفحة 644)

2.3. السياحة في المملكة العربية السعودية:

السياحة في السعودية هي أحد القطاعات الناشئة ذات النمو السريع، وتمثل أحد المحاور المهمة لرؤية السعودية 2030، فإضافة للمكنوز التاريخي والتراثي والتنوع الطبيعي والثقافي للسعودية، تعد أرضها مهد الدين الإسلامي ما يجعلها محل جذب سياحي، حيث يقصد المسجد الحرام والمسجد النبوي ملايين المسلمين لأداء فريضة الحج ومناسك العمرة، وتعد المملكة أول الوجهات العربية تفضيلاً من قبل السياح المسلمين ورابعها عالمياً ضمن قائمة الوجهات العشر الأولى الأكثر زيارة من قبل السياح المسلمين، من بين 130 بلداً بحسب تقرير المؤشر العالمي للسياحة الإسلامية لسنة 2019م

وباتت السياحة تلقى دعماً متزايداً من الحكومة السعودية التي تعمل حالياً على تنفيذ عمليات تطوير شاملة لمنظومة القطاع السياحي، تشمل عدداً من المشاريع الكبرى، وتحديث وتطوير البنية

التحتية، وتأهيل المواقع السياحية والتراثية، والارتقاء بقطاع الإيواء ووكالات السفر والخدمات السياحية، وتطوير الأنشطة والفعاليات في المواقع السياحية، فضلاً عن تنمية الموارد البشرية السياحية. وتسعى هيئة السياحة لاستكمال مهمتها نحو تحويل السياحة إلى قطاع اقتصادي يسهم بفعالية متزايدة في الناتج القومي الإجمالي، ودعم الاقتصاد الوطني، بعائدات تصل إلى 10%، وتوفير ما يصل إلى 1.6 مليون وظيفة في عام 2030.

وقد أسهم قطاع السياحة السعودي في تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تجاوزت 7.2% سنة 2011، وتجاوزت نسبة توظيف السعوديين فيه 26% من مجموع العاملين في القطاع السياحي، والذين يشغلون 670 ألف وظيفة مباشرة، كما أسهم هذا التوظيف بما نسبته 9.1% من إجمالي القوى العاملة بالمملكة بالقطاع الخاص. ووفقاً لبيانات منظمة السياحة العالمية فإن حصة المملكة العربية السعودية من عدد الرحلات السياحية إلى منطقة الشرق الأوسط قد بلغت 32%. كما كشف تقرير عرض في المنتدى الاقتصادي العالمي أن السعودية حصدت 76 مليار دولار من السياحة في سنة 2013، أنفق منها السياح الأجانب 48 مليار فيما أنفق السياح المحليون 28 مليار. في سنة 2008 أعلنت منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة عن اعتبار مدائن صالح (الحجر) كموقع تراث عالمي، وبذلك أصبح أول موقع في السعودية ينضم إلى قائمة مواقع التراث العالمي. في سنة 2010 أضيفت الدرعية إلى القائمة، وفي سنة 2014 أضيفت جدة التاريخية إلى نفس القائمة، كما تمت إضافة الفنون الصخرية في منطقة حائل سنة 2015 لتكون على قائمة التراث العالمي، وكذلك واحة الأحساء سنة 2018م. حصلت المملكة على تصنيف الوجهة السياحية الرابعة ضمن المؤشر العالمي للسياحة بالنسبة لدول منظمة التعاون الإسلامي لسنة 2014.

وتعول السعودية على زيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج الوطني حيث تم استقطاب استثمارات تقدر بـ 115 مليار ريال حتى وقت إطلاق التأشيرة السياحية، متوقعاً في عام 2030 استقبال 100 مليون زيارة سنوياً لتكون المملكة وفق رؤية 2030 ضمن أكثر 5 دول استقبالا للسياح، إذ تعمل الآن على زيادة القدرة الاستيعابية لمطاراتها إلى 150 مليون راكب سنوياً، كما تعمل على تطوير وجهات سياحية جديدة مثل مدينة المستقبل "نيوم"، ومدينة القدية الثقافية قرب الرياض، إضافة لعدد من المشاريع السياحية والترفيهية في محيط البحر الأحمر. ويتوقع أن تشهد أعداد الغرف الفندقية زيادة قدرها 500 ألف غرفة إضافية

أما عن حركة السياحة الوافدة إلى السعودية فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وبلغ إجمالي الرحلات السياحية لشهري يوليو وأغسطس 2019، حوالي 3.2 مليون مسافر، مقارنة بـ 3 ملايين للمدة ذاتها من العام 2018، حيث أن السياح الوافدين قضوا داخل مدن المملكة ما يزيد على 56 مليون ليلة سياحية خلال الشهرين الماضيين، في مقابل 52.9 مليون ليلة للعام الماضي عن المدة ذاتها، حيث أنفقوا خلالها ما يقارب 36.2 مليار ريال مقارنة بـ 33 مليار في 2018.

كما ارتفع الإنفاق السياحي لـ 33.8 مليار ريال في 2019 مقارنة بـ 31.3 مليار ريال العام الفائت. كما انخفض عدد المسافرين إلى خارج المملكة، في المدة من شهر يناير وحتى أغسطس 2019 بنسبة 5.8%، مقارنة بذات المدة من العام الماضي، حيث وصل عددهم في شهري يوليو وأغسطس هذا العام، بالتزامن مع وقت إجازة الصيف، إلى 4.4 ملايين مسافر في مقابل 4.6 ملايين مسافر للمدة ذاتها في 2018. (العربية نت، 2019)

4. تقنيات التسويق السياحي الإلكتروني في السعودية

يزداد الاعتماد على الإنترنت والتقنية الحديثة ووسائل الاتصال التقنية بشكل سريع، لتحتل مقدمة الوسائل التسويقية التي يعتمد عليها السائح في الحصول على المعلومات أو توصيلها إليه؛ لذلك تسعى الهيئة إلى تلبية احتياجات السائح من خلال استخدام الإنترنت والتقنيات الحديثة في وسائل مختلفة، وتعدد هذه الوسائل، ومنها:

1.4. بوابة السياحة السعودية : Sauditourism.sa

تعد قناة تسويق إلكترونية توفرها الهيئة لخدمة صناعة السياحة المحلية؛ لتساهم في زيادة عدد الرحلات للوجهات المحلية، وزيادة الطلب على الخدمات والمنتجات السياحية، بما يحقق أهداف الهيئة. ولتحقيق ذلك تقوم إدارة الاتصالات والعلاقات التسويقية بالتطوير المستمر لبوابة السياحة السعودية بكل خدماتها، وتطوير المحتوى وتحديثه بشكل دوري، وتمت إضافة خدمة حجز السيارات ضمن الخدمات المتاحة، وإضافة جولة افتراضية لمواقع تراثية وسياحية، وبناء جزء خاص على البوابة يُعنى بتوثيق ونشر التدوين، وتصميم وتنفيذ وإطلاق مدونة خاصة بالسياحة السعودية، إضافة إلى التواصل مع المدونات المتخصصة بالسياحة لنشر معلومات السياحة السعودية. ومع هذا التطور المستمر ارتفع عدد زوار الموقع بنسبة % 118 وبلغ متوسط عدد زوار الموقع سنوياً أكثر من 350 ألف زائر.

2.4. تطبيق جوال السياحة السعودية: Saudi Tourism mobile application

حاز التطبيق على جائزة أفضل خدمة حكومية عبر الهاتف المحمول في قطاع السياحة على المستوى العربي في مؤتمر القمة الحكومية المقامة في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة لعام 2014 م ويمكن تحميله عبر الموقع (www.mgov-award.ae).

وقد تم تطوير التطبيق باللغتين الإنجليزية والعربية ليكون الأداة السهلة والسريعة لخدمة السائح وتزويده بمعلومات الوجهات السياحية وآخر الفعاليات وخدمات الحجوزات للفنادق ورحلات الطيران واستئجار السيارات مع توفير خرائط تفاعلية ترشده لطريق الوصول ومعلومات الاتصال الخاصة بمقدمي الخدمات ومنظمي الرحلات، بالإضافة إلى توفير خاصية تقديم الشكاوى مع إضافة صور وتحديد موعد ووقت الشكوى ومعلومات المشتكى عليه، وقد بلغ عدد مرات التحميل للتطبيق منذ تاريخ إنطلاقه حتى يونيو 2015 أكثر من 32201 مرة (الهيئة العامة للسياحة والتراث، 2015).

3.4. رزنامة الفعاليات: [www. SaudiEvents.sa](http://www.SaudiEvents.sa)

تم تطويرها وربطها ببوابة السياحة السعودية وتطبيق الجوال، وتوفر الرزنامة الخدمة لكل من السائح ومنظمي الفعاليات السياحية، حيث يقوم منظم الفعالية بالتسجيل وإدراج كافة المعلومات الخاصة به وبالفعالية وموقعها وصورها وعنوان الاتصالات، وتقدم الرزنامة للسائح معلومات الفعاليات السياحية بعدة طرق لتسهيل وصوله للمعلومة وإبراز أهم الفعاليات القائمة، والتذكير بوقت الفعالية والتنبيه بأي تغيير يطرأ على الفعالية، وقد تم ربط الرزنامة تقنيًا بعرض نتائجها من خلال تطبيق السياحة السعودية ومشاركة معلوماتها في البوابة الرئيسية (بوابة سياحة سعودية).

4.4. التواصل الاجتماعي: Social Media

من خلال توفير فريق متخصص لإدارة حسابات السياحة السعودية، ورفع مستوى الوصول إلى الحسابات عبر نشر وإيجاد التفاعل بين السياح والمهتمين، والمحافظة على التواصل المستمر والمعلومات التي ترد من السياح، والتعاون والتنسيق مع شخصيات لها متابعون ومهتمون؛ لنشر تغريدات تتعلق بالسياحة السعودية، إلى جانب النشر الدوري والمستمر للصور والأفلاك الخاصة بالسياحة السعودية على موقع إنستغرام. وتم توظيف حساب (السياحة السعودية) على موقع (تويتر) بشكل أفضل، ومن خلال إدارة داخلية. وشهد الحساب نمواً متسارعاً، وتأثيراً أفضل لتسويق الوجهات السعودية، وبلغ متوسط عدد المتابعين 615 ألف متابع، ووصل متوسط عدد إعادة التغريد أكثر من 44 ألفاً.

ووصل عدد المشتركين في حساب السياحة السعودية على موقع فيسبوك ما يقارب 900 ألف شخص من بينهم أكثر من 527 ألفاً أبدوا إعجابهم، فيما تم التواصل بالمحادثة مع أكثر من 32 ألف شخص وارتفع عدد المعجبين بصفحة المكتبة على فيسبوك بنسبة % 800 ليصبح المجموع 550 ألف شخص، وازاد عدد المتابعين لحساب المكتبة بنسبة % 850 ليصبح المجموع 17 ألف متابع، كما بلغ عدد المتابعين لحسابات التواصل الاجتماعي لملتقى السفر والاستثمار السياحي السعودي أكثر من 19 ألف متابع ما بين (تويتر) و(فيسبوك) و(يوتيوب). وجرى تطوير الموقع الإلكتروني لملتقى السفر والاستثمار السياحي السعودي STTIM مع تقديم خدمات متقدمة، ويبلغ متوسط عدد زوار الموقع سنوياً 80 ألف زائر، كذلك يتم تسويق ملتقى ألوان السعودية عبر الموقع الإلكتروني الذي تم تطويره وتدشينه ليعكس التطور الذي تشهده عناصره المختلفة، إلى جانب تدشين الإصدار الجديد من تطبيق الملتقى على الأجهزة الذكية.

ووصل متوسط عدد زوار موقع ملتقى ألوان السعودية سنوياً أكثر من 190 ألفاً، والمتوسط السنوي للمتابعين له على مواقع التواصل الإلكتروني أكثر من 77 ألف شخص، وبلغ عدد التغريدات على تويتر 4,924 تغريدة، وقارب عدد المشتركين في قناة ملتقى ألوان السعودية على يوتيوب 700 مشترك. (الهيئة العامة للسياحة والتراث، 2015)

5.4. المواقع الإلكترونية للمناطق : Provincial Web

يتضمن ذلك المساهمة في بناء مواقع إلكترونية خاصة بالوجهات السياحية في المملكة موزعة على المناطق، وتنفيذ ورش عمل لتفعيل دور الشركاء في تعزيز وتنشيط هذه المواقع مع تقديم خطة تسويقية لإدارتها وتفعيلها وتشغيلها، ومتابعة مؤشرات أدائها، من خلال نشر تقارير إحصائية شهرية، لتحديث وتقييم أداء هذه المواقع الإلكترونية بشكل مستمر.

6.4. مكتبة الصور والأفلام السياحية السعودية: Saudi Tourism Multimedia Library

وتعدّ البوابة الإلكترونية الأولى من نوعها في المنطقة التي يبنها المصورون وصنّاع الأف ام السياحية، وتحتوي على مواد مصوّرة في المملكة تعكس مختلف المناطق، والمشاهد السياحية، والتراثية السعودية، وقد أطلقتها الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، لتجسيد رؤيتها كمركز للتحفيز السياحي، وتفعيلاً لمهمتها في تطوير صناعة السياحة، وتوفير منصة محترفة للمصورين السعوديين لعرض أعمالهم بشكل إلكتروني متميز يعرض واقع السياحة والتراث في المملكة، من خلال وسائط متعددة تضم صوراً ومقاطع

فيديو ومعلومات نصية وأعمالاً يدوية وهدايا تذكارية ليكون مرجعاً لكل مهتم بالسياحة السعودية، ولكل من يحتاج إلى وسائل متعددة عالية الجودة عن المملكة.

وتقوم إدارة الاتصالات والعلاقات التسويقية بإدارة وتطوير مكتبة الصور والأفلام السياحية، بشكل مستمر، وهو ما يؤدي إلى زيادة عدد المستخدمين والمستخدمين لها بنسبة لا تقل عن 10 في المئة سنوياً، إذ يبلغ متوسط عدد زيارات الموقع أكثر من 150 ألف زيارة سنوياً، وارتفع عدد الأعضاء المسجلين إلى 5400 عضو بعضوية كاملة بنسبة نمو 23 في المئة، ووصل مجموع الصور حتى الآن في المكتبة إلى 17.402 ألف صورة، وتقوم الإدارة بإصدار تقرير شهري للمجموعات والإضافات من الصور والأفلام، وتوفير صور تغطي مختلف الأنماط والمنتجات السياحية بدقة ووضوح عالين، مع تنوع يتناسب مع حاجة الصناعة، والتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة لشراء صور عن طريق المكتبة. (الهيئة العامة للسياحة والتراث، 2015)

7.4. التأشيرة السياحية: Tourist visa

هي تأشيرة أطلقتها السعودية في 27 سبتمبر 2019، وتستهدف جميع جنسيات العالم دون النظر إلى الجنس أو الجنسية أو الدين، حيث يمكن الحصول عليها إلكترونياً أو عند الوصول إلى أحد المنافذ الجوية أو البرية المتاحة، أو من خلال السفارات والقنصليات السعودية، وفق مجموعتين، الأولى تشمل 49 دولة، فيما تشمل المجموعة الثانية بقية الدول، وتبلغ قيمة التأشيرة 440 ريالاً شاملة التأمين الطبي والضرائب كما أن السياح سيحصلون على التأشيرة إلكترونياً في مدة زمنية لا تتجاوز 7 دقائق.

وفقاً لنظام التأشيرة السياحية السعودية يمكن للسائح البقاء في السعودية لمدة ثلاثة أشهر كحد أقصى لكل عملية دخول، حيث إن التأشيرة تكون صالحة لمدة عام كامل، يسمح للمستفيد خلالها بالدخول المتعدد، كما تسمح التأشيرة لحاملها بأداء العمرة باستثناء موسم الحج، كما لا تشترط التأشيرة وجود مرافق للمرأة، أو ضرورة لبسها للعباءة، لكن لا تسمح المملكة بمخالفة قواعد النظام العام أو الآداب العامة. كما لا يمنع الحصول على تأشيرة أخرى لغرض آخر كالعمل، ويتوقع أن تساهم بنحو 80 % من نفقات السفر العالمية و75 % من الرحلات الترفيهية في العالم بحلول عام 2030. (العربية نت، 2019)

8.4. مركز الاتصال: Call Centre

حيث يتم تخصيص فريق عمل مؤهل للإجابة والرد على استفسارات السياح على مدار الساعة، وتهيئة فريق خدمات العملاء لتنفيذ أسلوب تزويد السياح بالمعلومات التي تثرى البرنامج السياحي، وتتيح التواصل المستمر مع المنشآت السياحية؛ لتوفير العروض بشكل أسبوعي، مع نشر رسائل نصية عبر الجوال والبريد الإلكتروني بشكل دوري لتوعية السياح، إلى جانب توفير فريق عمل متخصص لمتابعة حالة البلاغات والشكاوى. ولزيد من التطوير تم تفعيل الرقم الجديد 19988 وعمل هيكلية جديدة في إدارة المركز مع تطوير سياسة خدمة العملاء، إلى جانب تنفيذ حملة للتعريف بالمركز من خلال الملصقات واللوحات الإعلانية ومواقع التواصل الاجتماعي. ويتلقى مركز الاتصال السياحي مكالمات واستفسارات هاتفية لا تقل عن 100 مكالمة يومياً، ويبلغ متوسط مدة كل منها 2.15 دقيقة. وقد بلغت نسبة الرضا عند تقييم الخدمة التي حصل عليها المتصل أكثر من 97 في المئة. (الهيئة العامة للسياحة والتراث، 2015)

9.4. مراكز المعلومات السياحية: Visitor Centers

وهي مراكز خدمات للزوار موزعة على مراكز ومواقع رئيسية للوجهات السياحية، يتم تشغيلها بواقع 18 ساعة يومياً على الأقل على مدار العام، ويتم من خلالها توفير المعلومات السياحية في المواقع العامة والمنشآت السياحية لكل الوجهات السياحية في المملكة، إلى جانب توفير مراكز معلومات متنقلة تدفع بها الهيئة في المناسبات والفعاليات الرئيسية، لتسهيل حصول السائح على المعلومات التي يحتاج إليها، في إطار جهود الهيئة لتوفير المعلومات للمواطنين عن الوجهات والمواقع والأنشطة والفعاليات السياحية، من خلال هذه المراكز.

وقامت الهيئة بتزويد فروعها بكوادر سعودية متخصصة في إدارة وتوزيع المعلومات في المناطق، مع متابعة دقيقة للمطبوعات ومراكز المعلومات المؤقتة والدائمة، الحالية والمستقبلية، بما يشمل هذا من إنتاج حوامل مطبوعات سياحية تسويقية في المواقع والمنشآت السياحية.

وقد راعت الهيئة عند تصميم أجهزة المعلومات السياحية أن تكون وفق أحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال، وبما يتيح سهولة الاستخدام من خلال واجهة تتيح البحث والوصول السريع إلى المعلومات السياحية المطلوبة.

كما يتميز التطبيق المستخدم في أجهزة المعلومات بأنه ليس مجرد واجهة جديدة فحسب، بل هو مجموعة من أفضل التجارب التي صُممت من أجل مساعدة السائح في الحصول على ما يريد من

معلومات، من خلال تركيز التطبيق بشكل أساسي على سهولة وسلاسة الاستخدام. (موقع سعودي تور، 2019)

5. خاتمة:

تعتبر السياحة قطاع إنتاجي من منظور اقتصادي حيث يلعب دوراً مهماً في تحقيق برامج التنمية ومصدراً للعملة الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً في تحسين ميزان المدفوعات، لذا كان لزاماً على كثير من الدول مساندة التغيرات العالمية في مجال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة لزيادة موارد هذا القطاع.

أما دراستنا المملكة العربية السعودية في اعتمادها على تقنيات التسويق الإلكتروني السياحي توصلنا إلى مايلي:

- عملت على توفير البنى التحتية الخاصة بالتسويق السياحي الإلكتروني بتطوير وسائل الاتصال الحديثة خاصة الانترنت ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في هذا المجال.
- تسعى إلى تطوير مهارات وكفاءة الموارد البشرية لممارسة نشاط التسويق السياحي إلكترونياً قصد تحسين جودة خدماتها السياحية.
- إعتمدت المملكة عدة برامج باستخدام الكثير من وسائل الترويج السياحي وبمختلف التقنيات والأدوات المتاحة في السوق السعودية وسوق دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام أساليب اتصال متعددة لعرض المنتجات السياحية، ومن خلال توظيف وسائل الإعلام المتاحة.
- استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية، وخصوصاً مواقع الإنترنت المخصصة للتسويق السياحي الإلكتروني، وبرزت المملكة باعتبارها إحدى الوجهات السياحية التي تقدم برامج مميزة موجهة لاستقطاب السياح.

6. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

- عثمان يوسف ردينة، و محمود جاسم الصميدعي. (2005). تكنولوجيا التسويق. عمان: دار المناهج.
- محمد الصيرفي. (2008). التسويق الإلكتروني. مصر: دار الفكر الجامعي.
- محمد عبدالعظيم أبو النجا. (2008). إدارة التسويق مدخل معاصر. مصر: الدار الجامعية.
- محمد عبيدات . (2000). التسويق السياحي مدخل سلوكي (الإصدار 1). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

2. المقالات:

- أحمد حمد الله السمان. (2005). التجارة الإلكترونية وتنمية الصادرات. سلسلة أوراق اقتصادية (24)،
- جلال بدر خضرة، و عمار القصيري. (2017). دور السياحة الإلكترونية في التسويق السياحي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة الاداب والعلوم الانسانية، 39(4)،
- سعد إبراهيم حمد. (2013). التسويق السياحي الإلكتروني وأثره على مستوى أداء الخدمات في صناعة الضيافة دراسة تطبيقية على فنادق الدرجة الممتازة في العراق. مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، 4، الصفحات 1044-1045.

3. المداخلات:

- سميرة بوحادة. (2016). دور التسويق السياحي الإلكتروني في ترقية السياحة. مداخلة ضمن مؤتمر آليات جذب وعودة السياحة الدولية وانعكاساتها (الصفحات 20-23). طنطا: كلية الحقوق.

4. مواقع الانترنت:

- الهيئة العامة للسياحة والتراث. (2015). التسويق السياحي. تاريخ الاسترداد 20 01 2020، من www.sctth.gov.sa

- العربية نت. (27 09, 2019). السعودية تبدأ إصدار تأشيرات سياحية للمرة الأولى. تاريخ الاسترداد 02 04, 2020، من <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/travel-and-tourism/2019/09/27>
- العربية نت. (12 09, 2019). حجم الانفاق على السياحة المحلية بالسعودية. تاريخ الاسترداد 02 04, 2020، من <https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/travel-and-tourism/2019/09/12>
- موقع سعودي تور. (2019). تاريخ الاسترداد 20 01, 2020، من <http://www.sauditour.info/ar/>

7. ملاحق:

بعض تقنيات التسويق الإلكتروني السياحي المعتمدة في المملكة العربية السعودية
تطبيق جوال السياحة السعودية هاتف مركز الاتصال السياحي



الموقع الإلكتروني لملتقى السفر والاستثمار السياحي السعودي STTIM



الموقع الإلكتروني لملتقى ألوان السعودية



مكتبة الصور



المصدر: موقع الهيئة العامة للسياحة والتراث www.sctth.gov.sa

التمويل البنكي كآلية دعم لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر
*Bank financing is a support mechanism for various economic sectors in
Algeria*

د.دوار ابراهيم

جامعة غرداية - الجزائر

brahim.douar@univ-ghardaia.dz

Received:02/04/2020

ط.د:عويقات محمد العربي

جامعة غرداية - الجزائر

aouiffat.mohammed@univ-ghardaia.dz

Accepted:25/05/2020

Published:30/06/2020

ملخص:

تهدف دراستنا الى تبين دور النظام البنكي في ارساء قواعد التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال الدعم المالي وتحقيق الاطار الائتماني ، الذي أصبح واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، وبالتالي نسعى الى تسليط الضوء اكثر في ابراز خصائصه وابرار اهم معوقاته لتجنب انعكاساته السلبية على مستوى المؤسسات الاقتصادية وحول أداء وفاعلية النظام البنكي في النشاط الاقتصادي، وقدرته على تحقيق التوازنات من بينها نشاط الادخار والاستثمار وتحقيق أهدافه المتمثلة أساسا في الربحية ومواجهة المخاطر.

الكلمات المفتاحية:البنكي، التمويل، الائتماني، التنمية، الاداء.

تصنيف D92 ;G10;JEL

Abstract:

Our study aims to clarify the role of the banking system in establishing the rules of development for various economic sectors through financial support and the achievement of the credit framework, which has become one of the most important pillars of economic development and without which no contemporary economy can perform its function, and therefore we seek to shed more light in highlighting its characteristics and highlighting The most important obstacles to avoid its negative repercussions at the level of economic institutions and about the performance and effectiveness of the banking system in economic activity, and its ability to achieve balances, including the activity of savings and investment, and to achieve its goals, which are mainly in profitability and facing various risks.

Key words: banking, finance, credit, development, performance

Jel Classification Codes: D92 ;G10.

*المؤلف المرسل: عويقات محمد العربي الإيميل aouiffat.mohammed@univ-ghardaia.dz

1.. مقدمة:

يعد ملف التنمية في أي مجتمع وارتباطه بالقضايا المتعلقة بالتمويل، من حيث الأساليب والأجهزة وبوجه خاص من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه الجهاز البنكي للاضطلاع بهذا العبء، ومدى إمكانياته في تغيير أوضاعه وسياساته بما يمكنه التكيف مع الأوضاع المطلوبة لتنمية المجتمع، فيمكن للبنوك أن تلعب دورا أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة.

وقد تأكد دور النظام البنكي من خلال ما قدمه من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، ونظرا لكون الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية، فبذلك يمكن القول إنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام بنكي أكثر تطورا وأوسع خدمات، حيث يشكل مع المؤسسات الوسيطة والأسواق المالية شكل هيكل الائتمان الادخاري للاقتصاد الوطني.

وليس ثمة شك أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة وقابلة للاستمرار يتطلب إزالة العوائق التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ولعل أهم تلك العوائق هو قصور مصادر التمويل ورأس المال الكافي لتمويل المشروعات الاستثمارية الخاصة وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ظل غياب سوق حقيقي لرأس المال البنوك من المؤسسات المالية ذات الأهمية البالغة في النشاط الاقتصادي تعددت الآراء والاتجاهات حول أداء وفاعلية النظام البنكي في النشاط الاقتصادي، إلا أن استقرار النظام البنكي وقدرته على تحقيق التوازن بين نشاط الادخار والاستثمار يتم عن طريق تحقيق أهدافه المتمثلة أساسا في الربحية ومواجهة مخاطر الاستثمار.

الجهاز البنكي جهاز فعالا ومنشط لبقية القطاعات ، بحيث يوفر مختلف التمويلات والخدمات التي يحتاجها أي قطاع، ففاعلية الجهاز البنكي ومدى قدرته على تجميع الادخارات وتوفير الموارد المالية لمختلف الأعوان الاقتصادية أساس نجاح النظام الاقتصادي

و من اجل التطرق للجوانب المتعددة في هذه الورقة البحثية ولإبراز أهمية التمويل البنكي ودوره في النهوض وتطوير المؤسسات الاقتصادية قمنا بطرح الاشكال على النحو التالي:

1.1 الاشكالية الرئيسية :

ما مدى اهمية ومساهمة التمويل البنكي في تطوير القطاع الاقتصادي بالجزائر؟

تندرج تحت الإشكالية الرئيسة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي المفاهيم المتعلقة بالتمويل ومصادره وأهميته الاقتصادية؟؛
- ما هو دوره في التنمية الاقتصادية؟؛
- ماهي أهمية، ومراحل تطور التمويل البنكي ؟

2.1 فرضيات الدراسة.

ارتأينا صياغة فرضيتين كإجابات أولية لهذه التساؤلات والتي من شأنها تحديد معالم الموضوع والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- هناك مفاهيم متعددة تتعلق بمفهوم التمويل وهناك مصادر متعددة داخلية وخارجية للتمويل أهمها التمويل البنكي؛
- التمويل البنكي مؤشر مالي وائتماني تعتمد عليه كثير من المؤسسات الاقتصادية .

3.1 أهمية الدراسة.

تنبع أهمية الدراسة من خلال محاولة إبراز دور التمويل البنكي في تطوير مختلف القطاعات ، بالاضافة الى الدعائم المالية والائتمانية التي يحوزها هذا النوع من التمويلات التي تحضى بها الجزائر.

4.1 أهداف الدراسة. تتمثل فيما يلي:

- التعرف على أهمية التمويل البنكي؛
- التعرف على اثار التمويل التي يقدمها البنك وانعكاسه على تنمية نشاط المؤسسة الاقتصادية.

2. مفهوم التمويل، خصائصه ومصادره.

1.2 تعريف التمويل.

في الاقتصاديات المعاصرة يشكل التمويل أهم الأنشطة الرئيسية لتطوير القوى المنتجة وبالتالي الإنتاج، إذ تعتبر هذه الوظيفة بالغة الأهمية ومن الضروريات اللازمة لأي قطاع ذلك لما توفره من أموال لازمة لتغطية نفقات المشاريع المختلفة بقدر حاجتها المطلوبة.

ولقد اختلف علماء الاقتصاد على تعريف مصطلح التمويل حيث ظهرت عدة تعريفات تستند جميعها إلى المدارس التي ينتمون إليها والتي نذكر منها.

- التمويل على أنه: «البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة. (شاكر،، 2006،،

(صفحة 14)

-يعرف التمويل على أنه مجموعة من الأسس والحقائق التي تعامل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية. (الحكيم، 1998، صفحة 27)

وخلاصة التعاريف هي أن التمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها، وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشأة الأعمال لتحقيق أقصى حد من الرفاهية. ومما سبق يمكن ان نوجز تعريف مختصر للتمويل والذي يعتبر على أنه القوة التي تمد المشروع بالطاقة وتمكنه من توفير مبالغ مالية بهدف تطويره أو توسيعه.

2.2 خصائص التمويل

إن الأموال التي تتحصل عليه المؤسسات من مصادر مختلفة لها عدة خصائص نلخصها فيما يلي:

- أ- تاريخ الاستحقاق: الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة لها فترة زمنية ينبغي سدادها؛
- ب- عائد على الدخل: ينبغي أن مصادر التمويل له الحق بالحصول على أمواله وفوائده المترتبة عليها من السيولة أو دخل المؤسسة؛
- ج- الحق على الموجودات: إذا عجزت المؤسسة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة او الموجودات المتداولة تلجأ الى استخدام الموارد الثابتة؛
- د- الملائمة: وهو يعني أي تنوع مصادر التمويل وتعددتها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار نمو الذي يناسب الوقت والكمية والشروط والفوائد.

3.2 مصادر التمويل.

يمكن لنا تقسيم مصادر التمويل إلى: (الحاج، 2010، الصفحات 25-26)

- أ- من حيث الملكية: وتنقسم إلى:
 - التمويل من المالكين أنفسهم وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح، زيادة رأس المال، ويطلق عليه بأموال الملكية؛
 - التمويل من غير المالكين (المقرضين)، وقد يكونوا موردين للمنشأة، أو بنوك أو مؤسسات مالية...الخ، ويطلق عليه بأموال الاقتراض.

ب: من حيث المصدر: وينقسم إلى:

-تمويل داخلي: ويكون مصدره من المؤسسة نفسها أو مالكيها، مثل بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح... الخ؛

-تمويل خارجي: ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعبدا عن مالكيها مثل الاقتراض البنكي، التمويل التجاري، السندات... الخ.

ج-: من حيث المدة (الفترة الزمنية) وينقسم إلى:

1-تمويل طويل الأجل: تحصل عليه المؤسسة من المؤسسات المالية المختلفة مثل البنوك وشركات التأمين، تتوقف عملية السداد على ما يتم الاتفاق عليه من شروط وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة، تاريخ الاستحقاق عادة ما يفوق سبع سنوات؛

2-تمويل متوسط الأجل: يقصد بها تلك الأموال التي تحصل عليه المؤسسة في صورة نقدية أو أصول، والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين سنتين وسبع سنوات، وهذه القروض تكون موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة؛

3-تمويل قصير الأجل: وهو تمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع وتمويل الأصول المتداولة والاحتياجات المالية المؤقتة.

3. مفهوم التمويل البنكي ومعوقاته.

1.3 : مفهوم التمويل البنكي.

يعتبر التمويل البنكي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي وأهمها للقطاعات الاقتصادية العاملة في إطار الاقتصاد الوطني ولذلك يعرف التمويل البنكي على أنه:

الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد الوطني بصفتها وسيطا أوليا بين المدخر والمستثمر، فمدخرات الأفراد تتجمع لدى البنوك في صورة ودائع، وبالتالي تتوفر البنوك على رصيد قابل للإقراض مرة أخرى إلى المستثمر لتمويل عملياته الاستثمارية كما أنها قد تقوم بنفسها ببعض العمليات الاستثمارية، ولأن من وظائف البنك الأساسية خلق الودائع وهذا يعكس قدرتها على التوسع في منح الائتمان ومن هذا يتضح أنه لا بد من وجود سلطة عليا، يمكنها التحكم في قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وتوجيهها إلى اتجاه يتفق مع السياسة النقدية للبلاد وهذه السلطة تتمثل في شخص البنك المركزي؛ (عياش، 2012، صفحة 42)

عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير احتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية والاستثمارية ودعمها وتنميتها وذلك بما يتلاءم وأهداف النظام الاقتصادي والخطة الاقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع قطاعاته في كل البلدان النامية والمتقدمة، عن طريق القروض أو ما يسمى بالائتمان.

يعرف الائتمان بأنه: تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة تعسر العميل وعدم قدرته على السداد دون أن يتحمل البنك أي خسارة مالية، ويمكن تعريفه من وجهة نظر أخرى بأنه الثقة التي يولمها البنك لعميله في إتاحة مبلغ من المال لاستخدامه في عرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداؤه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه (الجبار،، 1990، صفحة 45)

ويمكن تصنيف الائتمان إلى نوعين: (شيحة،، 1999، الصفحات 124-125)

- الائتمان في شكل تقديم قروض نقدية بطريقة مباشرة أو إعطاء تقديم على الحساب أو الدفع من تحت الحساب، أو خصم كمبيالة لصالح صاحبها؛
- لا يقدم فيه البنوك أية أموال إلى عميله وإنما يمنحه الكفالة والضمان، فيلتزم مثلا لصالح العميل عن طريق قبوله كمبيالة صادرة عن العميل، عن طريق قبوله كمبيالة صادرة عن العميل، وفي الواقع إن هذه التفرقة تختفي في النهاية لأنه حق في حالة ضمان البنك لعميله، فإن البنك يؤدي به إلى التزام بدفع مبلغ معين للغير من أجل عميله، ومن ثم بتحويل الضمان على قرض غير مباشر.

2.3 معوقات التمويل البنكي:

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرض لأهم المعوقات التي تعترض التمويل البنكي الجزائري للمؤسسات الاقتصادية (فضيلة، 2009، صفحة 112).

- 1- صغر حجم البنوك: على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنه لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك الأجنبية والعربية، حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها؛

- ب-القروض المتعثرة: أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة الغير مواتية؛
- ج-الضعف في تقييم المخاطر: إن المصاريف عند ممارستها لوظيفتها تتعرض إلى مخاطر مرتبطة بكل من العملاء والسيولة ومعدل الفائدة والصرف، هذه الوضعية تقرض على البنك أن يكون على دراية بها ودراساتها بالشكل الذي يتيح التمكن منها وحسن تسييره أو عملية تقدير المصارف الجزائرية لدرجة مخاطرة صعبة ومعقدة؛
- د-وجود عدة مشاكل بيروقراطية إدارية: نرعى من وراء تطبيق الإصلاحات في الجزائر إلى اعتماد نظم اقتصادية ومالية وليمالية عن طريق تغيير جذري للمحيط الاقتصادي والمالي، وذلك بتغيير ذهنيات الإدارية في التسيير؛
- هـ-إن القضاء على العقبات البيروقراطية هو العمل ليصبح البنك مؤسسة تخضع في تسييرها لقانون رؤوس الأموال السوقية، وكذلك لقانون النقد والقرض والقانون التجاري، إلا أن الواقع أثبت أن البنوك مازالت ملكا للدولة، تعمل تحت سلطة الوزارة الوصية وموجهة خاصة إلى تمويل القطاع العمومي حتى المتعسر منه؛
- و-أدوات التمويل ووسائل الدفع التقليدية: حيث معظم البنوك التجارية تتم التعامل بأدوات التمويل التقليدية التي لا ترقى إلى تقنيات التمويل الدولية الجديدة؛
- ي-بالإضافة على ابتعاد البنوك التجارية عن وسائل الدفع الالكترونية رغم البدء في انتشارها مؤخرا ولكن بنسبة ضئيلة؛
- ز-الابتعاد عن تمويل النشاطات الإنتاجية الاستثمارية: رغم ما جاء به قانون النقد والقرض من إصلاح في عملية تقديم القروض لمختلف القطاعات وتنويعها، إلا أن الواقع أثبت عدم تمويل النشاطات الاستثمارية التي عوائدها في المدى الطويل بل تقدم قروض قصيرة ومتوسطة المدى مسترجعة بسرعة موجهة للميدان التجاري ومن المهن الحرة، غدا أن ثلثي القروض الممنوحة من طرف البنك الجزائري موجهة أساسا للاستيراد بدلا من الاستثمار بنسبة تصل إلى 60 أو 70 بالمائة موجهة إلى عمليات التجارة الخارجية.
- ك-هيكل ملكية البنوك: يتسم هيكل ملكية الجهاز البنكي في الجزائر بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي صاحبة السيطرة الكاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك، وقد أثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل للبنوك على استراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية بشكل كبير، وعلى الرغم من

سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك وتخفيض قيود الدخول إلى القطاع المالي و البنكي، إلا أن القطاع العمومي مازال يملك الحصة الأكبر في الجهاز البنكي حيث من بين 25 بنك ومؤسسة مالية معتمدة تملك السلطات العمومية 11 مؤسسة مالية وهي الأكثر حجما.

ل-ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي: يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقد في الاقتصاد، وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها: الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض، تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع، والقيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة، في حين يعتبر السوق المالي سوق الادخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل (فضيلة، 2009، صفحة 113).

4. أهمية التمويل البنكي.

لتمويل أهمية كبيرة في المجال الاستثماري، فلا استثمار بلا تمويل، ومن هنا برزت حاجة المشروعات المختلفة إلى المال كعنصر أساسي لتحقيق أهداف تلك المشروعات المختلفة في النمو والتوسع وخدمة البشرية ومن المعلوم أن تكوين رأس المال له أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، إذ أن انخفاض تكوين رأس المال يعود إلى نقص المدخرات وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ونقص الاستهلاك والادخار ويؤدي إلى انخفاض الاستثمار، ويمكن أن يسهم التمويل من خلال المؤسسات المالية المختلفة بنوك، المؤسسات التمويلية المختلفة، في تعزيز التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة من خلال جملة من الصيغ المتعددة التي تتناسب مع الأنشطة و القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت تجارية، صناعية زراعية، عقارية، مهنية، حرفية. يعد نشاط التمويل من أهم الأنشطة بالبنوك حيث تمثل عوائده أهم مصدر للأرباح.

ويمكن تلخيص أهمية التمويل على النحو التالي: (السامرائي، 2013، صفحة 53)

1.4 أهمية التمويل البنكي في زيادة الإنتاج:

تحتاج المشروعات الصناعية والزراعية الكبيرة الجديدة منها والقائمة إلى موارد مالية مستمرة ضخمة تفوق الموارد الذاتية للمشروعات، لذلك تلجأ المشروعات إلى الائتمان في البنوك أو إلى إصدار سندات

وطرحها على الجمهور وتلعب البنوك المتخصصة دورا أكبر في توفير مثل هذه الموارد، ويمكننا القول هنا أن البنوك الائتمانية تقوم بدور الوسيط فيما بين المدخرين والمستثمرين من أجل المساهمة في تمويل أو زيادة الإنتاج والاستثمار في الاقتصاد الوطني؛

2.4 أهمية التمويل البنكي في زيادة الاستهلاك:

يساهم في حصول المستهلكين من أصحاب الدخول المتدنية على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع، مما يترتب عليهم دفع قيم ذلك الائتمان عندما ترتفع دخولهم المستقبلية أو من مدخراتهم المستقبلية وساعد الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة حصة السوق وزيادة حجم الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني؛

3.4 أهمية التمويل البنكي في توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية:

يلعب الائتمان دورا مهما في توزيع الموارد المالية المتاحة للجهاز البنكي بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن الاستخدام الكفء لهذه الموارد من خلال توزيعها على جميع المشاريع وفقا لاحتياجاتها بما يحقق نموا اقتصاديا متوازنا يخدم كل من السياسة الائتمانية والسياسة الاقتصادية وذلك من خلال تعبئة الأموال ومنح الائتمان وتهتم بالأساس في كيفية تعبئة المدخرات المحلية وتجميع أكبر قدر ممكن منها ووضعها في خدمة التنمية الوطنية من خلال عرض واستخدام الائتمان في إطار من الاستقرار الاقتصادي ومحاربة التقلبات الاقتصادية من ناحية التضخم والانكماش؛

4.4 أهمية التمويل في تسوية المبادلات أداة تبادل:

نقصد بتسوية المبادلات أي تبادل بين طرفين وبما أن الأوراق النقدية والمسكوكات تمثل دينا لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها، فإن الشيكات تمثل دينا لحاملها على البنك المسحوبة عليها، أي بإتاحة أدوات الدفع بالشكل الكافي؛

5.4 أهمية التمويل البنكي في تشغيل الموارد العاطلة:

يمكن الاستفادة من الأموال العاطلة من تشغيلها بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الأجل وهذا المقترض ينتفع من استخدام هذه الموارد في نشاطات مؤقتة تحقق له دخلا مربحا وبالمقابل فإن المقرض سيحصل لقاء استعماله لتلك الموارد على دخل مناسب؛

تأتي أهمية التمويل من الحاجة إلى الأموال، فتزداد أهمية وظيفة التمويل بزيادة الحاجة للتمويل، وتنقص بنقصان الحاجة له، ونظرا لأهمية التمويل فإن بعض وظائفه ومهامه تعتبر أساسية لجميع

المؤسسات من ناحية كيفية حصولها على موارد مالية من مصادر خارجية وتوزيعها على استخداماتها المختلفة ومراقبتها لتدفق تلك الموارد في عملياتها التي يجب أن تؤدي في كل المنظمات سواء كانت مؤسسات حكومية او تجارية، وتتمثل هذه الوظائف في: (حسين،، 2000، صفحة 145)

-إنشاء مخطط تمويل على المدى الطويل؛

-توفير الموارد، ومن ثم استخدامها بطريقة تؤدي إلى زيادة فعالية عمليات وإنجازات المؤسسة إلى حد أقصى هذا يستوجب عليها دراسة الاسواق المالية التي تمكنها من الحصول على الموارد لاتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

-يسمح بإنجاز مشاريع جديدة.

من وجهة ثانية تكمن أيضاً أهمية التمويل البنكي في:

- الائتمان الذي يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستثمارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؛ (زبيدي، 2002، صفحة 28)

-يعد التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة؛ -توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية واستمرارها، ويتعلق ذلك خاصة بالمشاريع الإنتاجية الحديثة ذات الثقل الكمي والنوعي، والتي تعتبر نتاج الثورة العلمية التكنولوجية، ونتيجة حتمية لتطور الحياة الاقتصادية، والتي يترتب عليها من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما يلي: (عياش، 2012، صفحة 43)

- تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية؛

- التخفيف الكبير من حدة البطالة والفقر، وذلك من خلال توفير منافذ لجميع الموارد الاقتصادية بما فيها من العنصر البشري المنتج والمبدع؛

- تحقيق درجة عالية من العدالة الاجتماعية والاقتصادية في التوزيع، وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين بأسعار يمكن للغالبية دفعها، وذلك بما يتناسب مع الظروف والمتغيرات العالمية وبما يضمن الانخراط في واقع المجتمع العالمي؛

- تعزيز الأمن القومي لا سيما في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الحالية والمتمثلة بتعدد الأقطاب الاقتصادية والتكتلات الكبيرة التطور وانفتاح السوق وأيضا تفاقم النزاعات التجارية؛

- تمويل عجز الموازنة العامة وتعتبر مصادرها من المصادر الداخلية والتي تلجأ إليها الدولة عند دعم كفاية إيرادات المصادر التقليدية من ضرائب ورسوم وقروض لتغطية النفقات العامة لهذه الدولة.

5. بعض المؤشرات الخدمانية للتمويل البنكي

اردنا تقديم نموذجين لبعض البنوك الجزائرية وما تقدمه من اداءات مالية تمويلية واخرى ائتمانية تحضى بالاهتمام والدفع بالعجلة الاقتصادية ، واعتبارها دعامة اساسية لمختلف القطاعات .

1.5 البنك الوطني الجزائري

اول بنك تجاري وطني ، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي (<https://www.bna.dz>، 2020)

إلى غاية 31 ديسمبر 2018 توسعت نشاطات البنك من خلال الانتشار وما حققه من نتائج مالية واخرى تجارية نعرضها في ما يلي (الجزائري، 2018):

الجدول 1: خدمات ونتائج البنك الوطني الجزائري

الخدمات	النتائج المالية	النتائج التجارية
- 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني.	- المنتج البنكي الصافي : 95705 مليون دج	- الميزانية الإجمالية : 3082299 مليون دج.
- 17 مديرية جهوية للاستغلال	- الناتج الإجمالي للاستغلال : 73600 مليون دج	- إجمالي موارد الزبائن (دون احتساب العملة الصعبة): 1849643 مليون دج
- 145 موزع آلي للأوراق النقدية (DAB)	- ناتج الإستغلال: 50036 مليون دج	- وظائف الزبائن: 1822444 مليون دج.
- شبك آلي للبنك (GAB 97)	- الناتج الصافي 35 832 : مليون دج	- جاري القروض العقارية : أكثر من 52 مليار دج.
- أكثر من 5000 موظف		- جاري قروض المؤسسات : 91412 مليون دج.
- المئات من المؤسسات لديها اشتراك في خدمة تبادل المعطيات الإلكترونية (EDI)		- جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/الصناعات الصغيرة والمتوسطة
- 234122 بطاقة بنكية		المتوسطة 109862 مليون دج
- 2780481 حساب للزبائن		

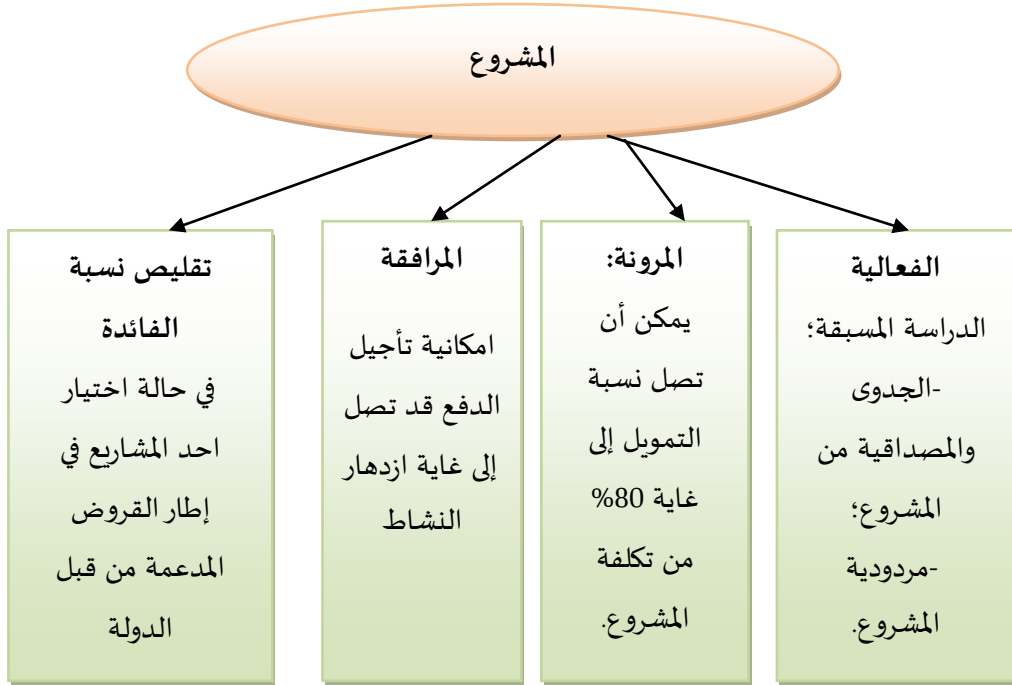
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد (<https://www.bna.dz>، 2020)

يسهر البنك على تقديم : (<https://www.bna.dz>، 2020)

- قروض طويلة المدى: تدعم المشاريع الاستثمارية وهي قروض تتجاوز مدتها 07 سنوات موجهة لتمويل الاستثمارات الضخمة، مثل بناء الهياكل الأساسية، مع فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع النشاط قد تصل حتى 05 سنوات و تجعل من القروض طويلة المدى الصيغة الأمثل التي تضمن نجاح الشركة. وفق مخطط مدروس مسبقا:

- قروض متوسطة المدى البنك الوطني الجزائري يضع تحت التصرف قرض متوسط المدى تتراوح مدته من 02 إلى 07 سنوات مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط الممارس تتراوح مدته من 01 إلى 03 سنوات .

الشكل 1: اطار متابعة المشروع بقروض طويلة ومتوسطة المدى



المصدر: من اعداد الباحثين : بالاعتماد على : (<https://www.bna.dz>، 2020)

بالاضافة الى ما يقدمه البنك الوطني الجزائري (<https://www.bna.dz>، 2020):

-القرض الايجاري للمهنيين الذين يرغبون في شراء عتاد التجهيز، معدات اخرى او حتى سيارة بما يتناسب مع الفترة الاستهلاكية مع امكانية شراء العقار عند نهاية العقد؛

-حماية الاهلية في الحصول على القرض والاستفادة من تخفيض في الضرائب ومن التمويل التام للعقار؛

-التجديد العقاري عن طريق الائتمان الايجاري الذي يعد تأمينا ضد القدم؛

-المرونة بتمويل عدة منتوجات في نفس الوقت بحسب قدرتك على التسديد ؛

-قروض بإمضاءات: يمكن للبنك الوطني الجزائري أن يكون ضامنا ، وهذا عن طريق إمضاءاته؛

-مردودية الاحتفاظ بالأموال عن طريق تأجيل الدفعات وتجنب الصرف الفوري للأموال؛

-التنوع في الاستفادة من التشكيلة المتنوعة للقروض بإمضاءات؛

- الضمان الاحتياطي هو ضمان خاص بالأوراق التجارية، في حالة ما اذا ألزم الممول بتقديم ضمان بالدفع لأجل، يمكّن للبنك الوطني الجزائري من الاستفادة من نوعية إمضائه و ذلك بضمان الاوراق التجارية؛

-كفالة التعهد وهي كفالة ضرورية في إطار الصفقات العمومية أو الخاصة، الوطنية منها أو الدولية لتجنيب المؤسسة إيداع أموالها في حالة قبول عرضها؛
-كفالة حسن التنفيذ وهي كفالة ضرورية عند رغبة المؤسسة في المساهمة في ورشات عمل مطلوبة من قبل الدولة أو الجماعات المحلية. و تجنب هذه الكفالة الخاصة بالمناقصة و حسن التنفيذ المؤسسة من إيداع أموالها كضمان عند مشاركتها في مناقصة؛
-تعهد خاص بقرض السحب قرض يسمح للمؤسسة بسحب السلع و البضائع المستوردة قبل تصفية و دفع الحقوق و الرسوم المتوجبة؛
القرض المستندي هو قرض يستخدم في إطار التعاملات الدولية من أجل استيراد و تصدير السلع و معدات التجهيز، ومن بينها كفالة جمركية. كفالة الإرجاع المسبق. تسبيق على وثيقة التصدير؛
-قروض الصندوق قروض الصندوق قصيرة المدى متوفرة في عدة صيغ ،كتسهيلات الصندوق مقدمة لتسيير وتغطية الفارق الزمني في الخزينة لمدة جد قصيرة. و لمواجهة صعوبات نهاية الشهر بالاضافة الى الارباح محسوبة على أساس الاموال المستعملة فعليا؛

-خصم الاوراق التجارية يقوم البنك الوطني الجزائري بتحويل القروض المجسدة بأوراق تجارية الى اموال نقدية بفضل خصم الاوراق التجاري؛

-السحب المكشوف يجسد هذا القرض بسحب مرخص من الحساب يتجاوز قيمة الرصيد، من اجل مواجهة المصاريف الفورية والغير متوقعة والتي تدخل في دورة الاستغلال.او الفوائد المحسوبة على اساس المبالغ المالية المستلمة؛

-تسبيق على الصفقات هو قرض يسمح للمؤسسات والشركات المشاركة في الصفقات العمومية بمواجهة فارق الزمن في الخزينة الناتج عن المصاريف الضخمة (الأشغال، التموينات...) و آجال التسديد.

2.5 مصرف السلام-الجزائر:

بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته . كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم إعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ

مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. إن مصرف السلام-الجزائري يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، و المتعاملين، و المستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد .
(<https://www.alsalamalgeria.com>، 2020)

الجدول 2 اهداف وخصائص مصرف السلام الجزائري

الاهداف	الخصائص
- التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء و المساهمين على السواء؛	- يعتمد معايير الجودة في الأداء، لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية و الإقليمية، و العالمية؛
- الريادة في مجال الصيرفة الشاملة؛	- المطابقة لمفاهيم الشريعة الإسلامية؛
- تقديم خدمات و منتجات مبتكرة، معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف؛	- تبني التميز كثقافة جماعية، و فردية، يسعى لتحقيقها بأعلى المعايير؛
- العمل على الإستجابة لكافة الحاجيات المطلوبة، و المنتظرة من قبل المتعاملين و الزملاء.	- الشعور بالمسؤولية ؛
	- بذل التواصل الداخلي و الخارجي ، كاولوية لتقديم الخدمات.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي للمصرف (<https://www.albaraka-bank.com>)، 2020

كما يقوم مصرف السلام بعمليات التمويل الخاصة بالمشاريع الإستثمارية، و كافة الإحتياجات في مجال الإستغلال، و الإستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الإستصناع، البيع بالتقسيط، البيع الآجل، الخ.....

- التجارة الخارجية: يضمن تنفيذ التعاملات التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح خدمات سريعة و فعالة من:

- وسائل الدفع على المستوى الدولي : العمليات المستندية ؛

-التعهدات و خطابات الضمان البنكية .

- الإستثمار والإدخار يقترح ويؤمن

-إكتتاب سندات الإستثمار؛

-فتح دفتر التوفير (أمني) ؛

-بطاقة التوفير (أمني)؛

-حسابات الإستثمار ، ...الخ

- الخدمات :

-خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي ؛

-الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر " ؛

-خدمة "موبايل بنكنغ" ؛

-خدمة مايل سويفت " سويفتي " ؛

-بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة " ؛

-بطاقات السلام فيزا الدولية ؛

-خدمة الدفع عبر الأنترنت "E-Amina" ؛

-خزانات الأمانات " أمان " ؛

-ماكينات الدفع الآلي ؛

-ماكينات الصراف الآلي ، ...الخ

6. خاتمة

من خلال ما تم التطرق اليه حول التأصيل النظري لماهية التمويل وبعض المفاهيم المتعلقة بالتمويل وخصائصه، ومصادره ومن بين اهم مصادر التمويل، كالتمويل البنكي الذي يعتبر من أهم النشاطات المالية مثل التمويل الخارجي واثره على القطاعات الاقتصادية كونها تمثل وسيطا بين المدخر والمستثمر،

اذ يعتبر التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات لمختلف أنواعها وأحجامها، وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بوظائفها وأنشطتها المعتادة، وهو ما يبرر الفرضية الاولى منها ما يتعلق ب:

- المصادر المتعددة الداخلية منها كالتمويل الذاتي نحو زيادة المدخرات واستغلال النشاطات الاستثمارية من خلال التمويل الخارجي كونه ايضا يشكل حجر الاساس في التغلب على انعكاسات السوق والصدمات المالية الغير متوقعة أهمها التمويل البنكي؛

- اما الفرضية الثانية فهي تفسر التطورات المالية والتحديات المتزايدة باتخاذ دعامة التمويل البنكي، كمؤشر مالي وائتماني تعتمد عليه كثير من المؤسسات الاقتصادية مثل ازدياد حدة المنافسة، التطور التكنولوجي ، زيادة نشاطات المؤسسات الناشئة كالانفتاح على السوق الدولية .

1.6 النتائج

ان من بين النتائج التي تم التوصل اليها حول اهمية التمويل البنكي باعتباره دعامة تحضى باهتمام الكثير من المؤسسات الاقتصادية هو:

- تأكد دور النظام البنكي الذي أصبح واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته؛
- الطلب على خدمات النظام المصرفي طلبا مشتقا من حاجة التنمية الاقتصادية، فبذلك يمكن القول إنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام بنكي أكثر تطورا وأوسع خدمات؛
- يشكل مع المؤسسات الوسيطة والأسواق المالية شكل هيكل الائتمان الادخاري للاقتصاد الوطني.

2.6 التوصيات

- ان تحقيق معدلات نمو اقتصادية متزايدة وقابلة للاستمرار تتطلب ما يلي:
- إزالة العوائق التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ،والمتمثلة في الاجراءات المالية والادارية المتاحة للمستثمرين والتعامل معها بشفافية دون تمييز؛
- التاكيد على ضرورة ازالة العوائق المالية ،وتوفير راس المال الكافي ؛
- تحقيق التوازنات المالية و الائتمانية للمستثمرين ، نحو بلوغ الاهداف التنموية الاقتصادية للمجتمع وللدولة.

7. قائمة المراجع

1. <https://www.albaraka-bank.com> (2020). الجزائر: بنك البركة .
2. <https://www.alsalamalgeria.com> (2020). بنك السلام. الجزائر.
3. <https://www.bna.dz> (2020). الجزائر: البنك الوطني الجزائري.
4. البنك الوطني الجزائري. (2018). *النتائج المالية والتجارية للبنك*. الجزائر: الموقع الرسمي للبنك.
5. بنك البركة. (2020). الجزائر.
6. بو الحية عبد الحكيم. (1998). *مشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية..* الجزائر: رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة.
7. حمزة محمود زبيدي. (2002). *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*. الاردن: مؤسسة الرواق والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
8. زبير عياش. (2012). *تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. الجزائر: طروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
9. زكريا الدوري ويسرى السامرائي. (2013). *البنوك المركزية والسياسات النقدية*. الاردن: دار اليازوري العلمية، الطبعة الأولى عمان.
10. زاوي فضيلة. (2009). *تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق المکانزمات الجديدة في الجزائر*. الجزائر: مذكرة ماجستير في لعلوم الاقتصادية تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس.
11. طارق الحاج. (2010). *مبادئ التمويل*. الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

12. عمر حسين، (2000). *الموسوعة الاقتصادية*، مصر: مؤسسة دار الفكر العربي الطبعة الرابعة القاهرة.
13. محمد العربي شاكر، (2006). *محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية*. الجزائر، : جامعة محمد خيضر بسكر.
14. مصطفى رشدي شيحة، (1999). *النقود والمعارف والائتمان*، مصر: الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية.
15. نفيسة محمد باشري، أماني عبد الجبار، (1990). *إدارة الائتمان*. مصر: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على المرافق العمومية
-دراسة تحليلية لشركة الاتصال تونس-

The effect of using information technology on public utilities -An analytical study of the Tunisian telecom company

ط.د: بوعلاقة نورة

جامعة يحي فارس المدية – الجزائر

bouallagsnoura2018@gmail.com

ط.د: ختيري وهيبة

جامعة يحي فارس المدية – الجزائر

Khetiri.wahiba@gmail.com

Received: 09 /04/ 2020.

Accepted: 23/05/2020

Published:30/06/2020

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه استخدام تكنولوجيا المعلومات، في التحسين والرفع من أداء شركة الاتصالات بتونس كأحد أهم المرافق العمومية التي تحظى باهتمام كبير ومتزايد، من خلال معرفة طبيعة العلاقة التي تربط كل من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمرفق عمومي والذان يشكلان محور الدراسة لهذا الموضوع، ومحاولة التعرف على أهم القواعد والبرامج المستخدمة ومدى الاهتمام بها من قبل الهيئات العمومية وتدريب العاملين عليها لتحسين مستوى أداء الشركة والعمل على الارتقاء به.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، شركة الاتصال، الأداء الفعال.

تصنيف JEL: H11, H82, O32, p17

* المؤلف المرسل: ختيري وهيبة، الإيميل : khetiri.wahib@gmail.com

Abstract:

The study aims to know the role that the use of information technology plays in improving and raising the performance of the telecommunications company in Tunisia as one of the most important public facilities that are receiving great and increasing attention, by knowing the nature of the relationship that binds both information and communications technology as a public facility and that constitute the focus of the study for this topic, And try to identify the most important rules and programs used and the extent of interest in them by public bodies and train workers on them to improve the level of company performance and to improve it.

Keywords: *information technology; information and communication technology; communication company; effective performance.*

Jel Classification Codes: H11, H82, O32, p17.

1. مقدمة:

تبنت منظمات الأعمال تكنولوجيا المعلومات سعيًا منها الى تحقيق التميز في مختلف الجوانب والمجالات، تماشيًا مع عالم الأعمال المعاصر، الذي يتميز بسرعة التغيير وحدة المنافسة بين المنظمات التي تسعى دائما الى مواجهة التحديات في بيئة الأعمال من أجل تلبية حاجيات زبائنها المتغيرة باستمرار خاصة في ظل المد العولمي الذي أثر بشكل كبير على أذواق ورغبات الزبون وتوجهاته الأمر الذي أجبر المنظمات إلى مساهمة والتكيف مع الوضع الجديد، باعتبار الزبون سبب وجود هذه المنظمات بصفة عامة والمرفق العمومي بصفة خاصة، فهو يقوم على المبدأ القائم على تلبية وتحقيق المصلحة العامة والاستجابة بشكل كامل للأغراض العامة التي أنشئت من أجلها، مستخدما بذلك التكنولوجيات والوسائل الحديثة التي تسهل وتسرع في تحقيق الهدف بكفاءة وفعالية.

من خلال كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: -ما مدى اسهام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء شركة الاتصالات؟

2.1. أهمية الدراسة:

يمكن إبراز الأهمية التي تكتسبها دراستنا لهذا الموضوع في جملة من النقاط التالية:

- التعريف بالجانب النظري للدراسة التي ساهمت بشكل كبير في اثراء الموضوع؛
- الواقع الفعلي لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في مجال الارتقاء بمستوى الأعمال على المستوى المحلي والتطلع إلى المستوى الدولي كنوع من التحدي لمواكبة التطور الذي فرضته العولمة؛
- توضيح أهم العراقيل التي تواجه تكنولوجيا المعلومات على مستوى شركة الاتصالات والارتقاء بمستوى أدائها.

3.1. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة إلى الإجابة على إشكالية دراستنا المتمثلة في توضيح اسهامات تكنولوجيا المعلومات في الارتقاء وتحسين مستوى شركة الاتصالات بتونس.

4.1. المنهج المتبع:

انطلاقا من طبيعة موضوع الدراسة فقد تم الالتزام بالمنهج الوصفي في كل من المحاور الأول، الثاني، الثالث ولخصوصية المحور التطبيقي تم الالتزام بالمنهج التحليلي حيث تم الاعتماد على مؤشرات دقيقة قمنا بتحليلها من أجل الإجابة على اشكالية دراستنا والتي تسمح لنا بالوصول الى النتائج وتعميمها.

2. مفاهيم أساسية حول تكنولوجيا المعلومات:

يتكون مفهوم تكنولوجيا المعلومات من شقين أولهما التكنولوجيا حيث أنه نظراً للتطورات السريعة في مختلف الميادين أظهرت الأهمية الحقيقية للتكنولوجيا التي تعتبر من الأمور الحيوية التي تضمن عوائد اقتصادية كبيرة، وثانيهما المعلومات التي تعتبر المورد الهام لأداء مختلف عمليات المنظمة لذلك سنحاول سرد مفهوم كلا من التكنولوجيا والمعلومات. (مريمة، 2017، صفحة 75)

التكنولوجيا: مجموع المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصميم ولتصنيع منتج أو عدة منتجات وإنشاء مشروع لهذا الغرض. (سليمان، 2009، صفحة 69)

التكنولوجيا: المعدات في الأساليب. (بوفطيمة، يومي 08-09 مارس 2005، صفحة 281)

حيث $\left. \begin{array}{l} \text{المعدات} = \text{الجانب الميكانيكي للتكنولوجيا.} \\ \text{الأساليب} = \text{الجانب الفكري المعنوي للتكنولوجيا.} \end{array} \right\}$

بينما المعلومات فيمكن تعريفها على أنها: "البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد المستقبل لها والتي لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع في القرارات التي يتم اتخاذها". (زيدان، 2019، صفحة 40)

2.1. مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

يعتبر مصطلح تكنولوجيا المعلومات من المصطلحات الذي ذاع صيته في مختلف أنحاء العالم واقترن بعصر الثورة ومجتمع المعلومات، ورغم كثرة استخدامه من طرف المتخصصين والباحثين إلا أنه لم يلقى اجماعاً حول مفهومه، خاصة في ظل عصر يتميز بالتجديد وسرعة التغيير.

عرف روجر (Roger carter) تكنولوجيا المعلومات بأنها: "الأنظمة والأدوات المستخدمة لتلقي، تخزين، تحليل، توصيل المعلومات في أشكالها وتطبيقها في كل جوانب الحياة شاملة بذلك المصنع، المكتب والمنزل". (الصيرفي، 2009، صفحة 19)

وعُرفت من قبل محمد الهادي أنها: "خليط من أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال، ابتداء من الألياف الضوئية إلى الأقمار الصناعية وتكنولوجيا المصغرات الفيلمية والاستنساخ". (نفس المرجع، صفحة 21)

كما تعرف على أنها: "مجموعة الأدوات التي تساعد في استقبال المعلومات ومعالجتها وطباعتها ونقلها بشكل الكتروني سواء كانت على شكل نص أو صوت أو صورة أو فيديو وذلك باستخدام الحاسوب"

(وآخرون، 2004، صفحة 06) وبهذا يمكن التعبير عن تكنولوجيا المعلومات بالمعادلة الآتية: (باكور، 2004، صفحة 205)

تكنولوجيا المعلومات = الحاسوب + الاتصال

التعريف الإجرائي لتكنولوجيا المعلومات: "استخدام أجهزة الحاسوب والوسائل المتطورة الأخرى في معالجة البيانات التي يتم الحصول عليها وتحقيق سرعة في معالجتها، تخزينها، استردادها وتحويلها إلى معلومات موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب". (الحسبان، 2009، صفحة 88)

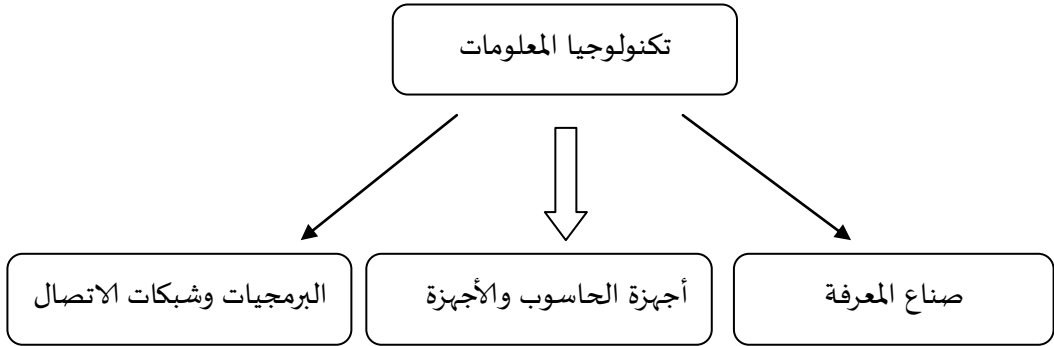
ويمكن أن نختصر مكونات تكنولوجيا المعلومات فيما يلي: (مريم، 2016، صفحة 60)

- صناع المعرفة ؛

- الوسائط المادية والمتمثلة في أجهزة الحاسوب والأجهزة الالكترونية؛

- الوسائط المعنوية والمتمثلة في البرمجيات وشبكات الاتصال؛

شكل 1: مكونات تكنولوجيا المعلومات



المصدر: بربار نور الدين، مشري مريم، المرجع السابق، ص 60.

وبهذا يعتبر تطور تكنولوجيا إدارة المعرفة عامل مهم ووسط حاضن للمعرفة ويساهم بدور كبير وقوي في توفير الحلول للتعامل مع المعرفة الواضحة ومحاولة لعب دور ضئيل في المعرفة الضمنية ودعمها لتصبح واضحة، وهي الوسيلة الوحيدة التي تمكن الأفراد في المنظمة من الوصول إلى المعرفة بسهولة أو دفعها إليهم عند الحاجة، كما تعتبر جوهر الحكمة والإبداع والابتكارات، لهذا جعلها ترتبط

بتكنولوجيا المعلومات ونظم الحاسوب وتطوراتها المختلفة لأن الحصول على المعرفة واستقطابها وترميزها وكذلك التشارك بها وتوزيعها، يحتاج إلى أماكن للتخزين وطرق حديثة للتوزيع. (وآخرون إ.، 2016، صفحة 63)

2.2. المهارات المطلوبة لتكنولوجيا المعلومات:

هناك ثلاث مهارات ذات تأثير فعال في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات هي: (محمد الصيرفي، المرجع السابق، صفحة 31)

1. 2.2: المهارات المشتركة والعمل الجماعي الذي يساعد على رفع كفاءة الأداء في شبكات الاتصال والمعلومات؛

2. 2.2: مهارات فنية مطلوبة في تدعيم عمليات التصميم والتنفيذ والصيانة لشبكات الاتصال، كما تتطلب مهارات فنية لتركيب المعدات وتدريب المستخدمين وإجراء عمليات الصيانة؛

3. 2.2: مهارات للرقابة في إدارة شبكات الاتصال المعقدة وخدمات المعلومات وتطبيقاتها؛

3.2. متطلبات تكنولوجيا المعلومات:

يتطلب تطبيق تكنولوجيا المعلومات في المنظمات دراسات لما تحتاجه لإنجاز الأهداف المرجوة من وراء تطبيق هذه التكنولوجيات، نذكر منها ما يلي: (حسن، 2003، صفحة 364)

- تضافر سياسات التشغيل مع غيرها من السياسات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية؛
- الخلفية التعليمية الملائمة للعمل مع تطوير الذكاء الصناعي؛
- التطبيق الفعال لتكنولوجيا المعلومات يستدعي بعض التغيرات في الهياكل الاجتماعية والأنظمة الإدارية التي تتعامل مع التكنولوجيا؛
- تنمية ثقافة داعمة ومناخ ملائم لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والمشاركة في المعلومات والمرونة في الأدوار لإدراك الفرص الجديدة التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات؛
- توفير أشخاص يتمتعون بدرجة عالية من القدرة على التفكير، التخطيط الفعال، الإدارة الجيدة والقدرة على التجديد والابتكار؛
- توفير الجو والمكان الملائم لتكنولوجيا المعلومات حتى لا تتعرض للأخطار كالرطوبة، الزلازل والفيضانات؛ (أحمد، 2003، صفحة 23)

4.2. الفوائد المترتبة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات:

يترتب عن استخدام تكنولوجيا المعلومات جملة من الفوائد يمكن إبراز أهمها في النقاط التالية:

(المغربي، 2002، الصفحات 158-159)

- رفع مستوى الاداء والانتاجية في المنظمات بشرط وجود درجة من التوافق بين ظروف المنظمة واستراتيجيات تطبيقها؛
- زيادة قيمة المنظمة خاصة في ظل زيادة حدة المنافسة بين المنظمات؛
- فعالية اتخاذ القرارات من خلال توفير البيانات والمعلومات الدقيقة والملائمة وبالشروط المطلوبة؛
- تنمية العمل وتعريف الأفراد بما يدور حولهم بشكل مستمر؛
- تدعيم نجاح المنظمات في المجالات الإدارية والتنظيمية المعقدة التي يصعب فيها استخدام النظم التقليدية؛
- تحسين إدارة المعلومات والمعارف ودفعها نحو خلق ميزة تنافسية مقارنة بالمنظمات الأخرى؛
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للزبائن وكسب رضاهم وسرعة تأدية الخدمات المقدمة لهم؛
- تحسين إدارة الجودة الشاملة من خلال جمع ومراقبة البيانات، تلخيصها، تحليلها والتقرير عنها وزيادة سرعة عمليات المراقبة والتفتيش وتحسين نوعية الاختبارات وتخفيض تكلفة القيام بمختلف نشاطات المراقبة واكتشاف الأخطاء قبل وقوعها؛

3. قواعد سير المرافق العمومية

يرتبط مفهوم المرفق العمومي بالعديد من الجوانب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والقانونية المرتبطة ارتباط وثيق بالدولة وهوما سوف نحاول إبرازه من خلال هذا المحور.

1.3. مفهوم المرافق العمومية:

رغم وجود العديد من التعاريف التي تتناول مفهوم المرافق العمومية الى أن الفقه والقضاء قام

بحصره في معيارين رئيسيين يمكن إبرازهما في النقاط التالية: (كنعان، 2008، صفحة 318)

- المرفق العمومي حسب المعيار الموضوعي: يقتصر على النشاط الذي تمارسه الإدارة بهدف اشباع حاجات عامة تحقق المصلحة العامة؛

— المرفق العمومي حسب المعيار العضوي: يقصد به الهيئة أو المنظمة التي تنشئها الدولة بهدف إشباع حاجات عامة والتي تكون تابعة أو جزء من التنظيم الإداري في الدولة دون أي اعتبار لموضوع النشاط الذي تقوم به هذه الهيئة؛

2.3. فكرة المرفق العام في إطار الدولة الحديثة:

في إطار الدولة الحديثة وبروز مفاهيم جديدة خاصة منها العولمة وانفتاح الدول على بعضهم البعض، أصبحت الدولة ملزمة على تحيين المفهوم التقليدي لفكرة المرفق العام، أين أصبحت الدولة عاجز عن تلبية كل متطلبات الحياة، لذلك كان لا بد عليها من تحديث المرفق العمومي العام، وعليه ظهرت شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص أين حلت المشاريع الخاصة محل الجماعات العامة. وقد أصبح التمييز التقليدي بين المرفق العام الإداري الذي لا يجوز إدارته إلا بطريقة مباشرة من طرف الدولة، والمرفق العام الاقتصادي أو الاستثماري الذي يمكن أن يدار من طرف أشخاص القانون الخاص، غير موجود وذلك لأنه أصبح للشخص المعنوي العام أن يستعين بأشخاص القانون الخاص من أجل إدارة المرفق العام الإداري، وهذا ما برز من خلال قرار "Terrier"، أين اعترف مجلس الدولة الفرنسي بإمكانية التنازل عن إدارة المرفق العام الإداري لفائدة الخواص، كما ظهرت وسائل حديثة في إدارة المرفق العام، وقد قامت الدولة أيضا بالتنازل عن بعض المرافق العمومية الاقتصادية لفائدة الخواص بموجب نصوص قانونية خاصة. (معر، صفحة 111)

3.3. الدوافع التكنولوجية التي أدت إلى ترقية المرافق العمومية:

تمثل الأسباب التكنولوجية والتقنية أهم مصدر لإحداث التغيير في المنظمات، خاصة في الوضع الراهن الذي أصبحت فيه المنافسة على المستوى العالمي، حيث يظهر التطور العلمي واضح في جميع نواحي الحياة، إذ تؤثر ثورة المعلومات التكنولوجية بشكل كبير على أساليب الإدارة وتقديم الخدمات وتتصاعد هذه التأثيرات يوما بعد يوم بشكل سريع نظراً لأن التطور التكنولوجي مستمر، وكذا تقنية المعلومات أصبحت جزء من الاتجاه الهادف إلى إنجاز المهام المتداولة بفعالية أكبر وبناء على ذلك تجد المرافق العمومية نفسها مجبرة على مجازة التغيرات التكنولوجية الحاصلة في البيئة من أجل الصمود أمام المنافسة، من خلال اتباع سياسة الانفتاح حيال كل تطور تكنولوجي، مما يساعد على إنجاز أهدافها بكفاءة وفعالية أكبر باعتبارها قائمة على المعرفة التي تمكنها من الاستفادة مما تملكه من معارف وتحويلها إلى ابتكارات واختراعات جديدة تمكنها من تحقيق التميز والتفوق على باقي المنافسين.

(مرسلي، 2012، صفحة 26)

4. طرق عمل المرافق العمومية الحديثة وفق الأنظمة التكنولوجية الحديثة

من خلال التحول إلى بيئة رقمية تسمح بإنشاء فضاء اتصال مستقل عن التوقيع المادي، ويتيح توفر المعلومات في أي وقت وفي أي مكان وبالدقة والسرعة المطلوبة إيماناً من تونس بضرورة إدخال وتعزيز استخدام تكنولوجيا البيئة الرقمية والتحول من الأساليب التقليدية التي طالما لازمتها في الإدارات العمومية وإعادة النظر فيها.

1.4. تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

ترتكز عملية تعميم تكنولوجيا المعلومات على الجوانب التالية: (بواوي، 2017، صفحة 263)

- استكمال البنى الأساسية للمعلومات، ووضع نظم إعلام مندمجة وتنمية الكفاءات البشرية؛
- نشر تطبيقات قطاعية متميزة؛
- تطوير الخدمات الإلكترونية لفائدة المواطنين، الشركات، العمال والإدارات الأخرى؛

2.4. طرق عمل المرفق العام وفق نظام الحكومة الإلكترونية:

يمكن أن نميز أهم مظاهره في النقاط التالية: (سعداوي، 2016، صفحة 339)

- أتمتة الأنظمة: يقصد بها تحول الأعمال الإدارية إلى أعمال إلكترونية تتم من تلقاء نفسها دون تدخل العنصر البشري، وهو يعكس التقدم والرق في أداء العمل بطريقة الكترونية خاصة فيما يتعلق بالأعمال التي تتطلب وقت ودرجة كبيرة من الدقة؛
- حوسبة العمل: ظهر انتشار الحاسب الآلي في مختلف الجهات الحكومية، أي الاعتماد بشكل رئيسي على الحاسب الآلي وتطبيقاته في مختلف الأعمال بدقة مع توفير الوقت والجهد والمال اللازم لذلك، والحوسبة في هذه المرافق تعني استخدام الحاسب الآلي وتطبيقاته من أجل إنجاز مهام المرافق العمومية، وكذلك استخدام هذه الأجهزة خارج أماكن العمل من قبل الموظفين لإنهاء مهامهم الوظيفية المكلفين بها؛
- التدفق الإداري للبيانات والأرشفة الإلكترونية: يتطلب أداء أعمال المرافق العمومية تدفق العديد من البيانات والأرشفة من أجل القيام بإنجاز مختلف الخدمات وتلبية رغبات جميع المستفيدين منها، ويستوجب أن تتم عملية تدفق البيانات بشكل إلكتروني على بين مختلف مستويات المرفق العام، وفي اتجاهات مختلفة من أعلى مستويات الإدارة إلى أدناها والعكس صحيح، أي سعي المرافق العمومية إلى الحد من تداول الأوراق أو السجلات التي مضى عليها

وقت طويل في اطار المرفق العام الإلكتروني بحيث يتم ادخال البيانات والسجلات عن طريق المسح الضوئي ثم تناسب عبر شبكة الحاسب الآلي الى كل الموظفين ذوي الاختصاص والعلاقة.

2.4. طرق عمل المرفق العام وفق نظام الإدارة الإلكترونية:

تعتبر الإدارة الإلكترونية إدارة توجيه وتنفيذ الأعمال الإلكترونية، وهي تتم بشكل إلكتروني بحيث تصبح كل المهام تنجز باستخدام تكنولوجيا المعلومات، أما الحكومة الإلكترونية فلها دور على مستوى المنظمات العامة للدلالة على الإدارة الإلكترونية، وهذه الأخيرة تسعى الى تحقيق كافة الأهداف المطلوب تحقيقها على المستوى المنظمة، والعمل على مواصلة التقدم ومواكبة التغيير المستمر للبيئة الداخلية والخارجية. (الفرجي، 2010، صفحة 27)

جدول 1: مقارنة بين النموذج الإداري القديم والحديث

الخصائص	النموذج القديم	النموذج الحديث
التنظيم	بناء هرمي به تدرجات معروفة وثابتة للتقدم في العمل	وجود شبكة الأنترنت وإنشاء البنية المؤسسية على أساس التعاون
الأسلوب	التعامل مع الحدث بعد وقوعه	التعامل مع الحدث قبل وقوعه والبحث عن ابتكار طرق جديدة للعمل
الموارد	الاعتماد على الأصول المادية	الاعتماد على رأس المال الفكري وأساليب العمل المرنة
الخدمات	تقدم بالطرق التقليدية ومن خلال الورق وهي مثقلة بالبيروقراطية	تتسم بالتجديد عبر قنوات متعددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
نطاق العمل	محلي	عالمي
سرعة الاستجابة	شهور لضعف الترابط بين الإدارات وصعوبة في التعديل	ساعات ومتابعة مستمرة وسهلة جدا
مستوى البيروقراطية	عالي	منخفض
الاستراتيجية	الإدارة هي الأساس	الزبون هو الأساس
القيادة	متسلطة	استشارية

المصدر: صحر قدوري، (2010)، الإدارة الإلكترونية وامكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة، مجلة المنصور، العدد 14، الجزء الأول، ص 160.

يوضح الجدول أعلاه أن النموذج التقليدي لم يعد على مواكبة المستجدات التي تفرضها البيئة الأمر الذي أدى إلى ظهور النموذج الإلكتروني لاستيعاب هذه التغيرات السريعة والمتوالية من خلال المزايا الإلكترونية التي أصبحت تعرف اليوم بالتخطيط الإلكتروني ويمكن توضيحه في الجدول التالي:

جدول 2: أوجه الاختلاف بين التخطيط التقليدي والتخطيط الإلكتروني

الفرق	التخطيط التقليدي	التخطيط الإلكتروني
من حيث الهدف	الأهداف محددة وواضحة بحيث يمكن تنفيذها في السنة القادة	الأهداف عامة، مرنة، آنية واحتمالية بدرجة عالية فضلا عن كونها قابلة للتجديد والتطوير المستمر
من حيث المعلومات	التخطيط متقطعاً من خلال استخدام التقارير، الخطط بأنواعها المختلفة (اليومية، الأسبوعية، الفصلية، ... الخ)	تدفق المعلومات باستمرار لذا يكون التخطيط مستمراً
من حيث تقسيم العمل	المديرون هم المخططون من خلال استخدام مدخل من أعلى الى أسفل	استخدام مدخل الجميع في كل الاتجاهات الشبكية
من حيث المدة	خطط طويلة أو متوسطة أو قصيرة	خطط قصيرة الأمد، آنية ومتعددة الاستجابة للظروف المختلفة تنطوي جميعها تحت خطة استراتيجية طويلة الأمد ذات مرونة عالية

المصدر: إيمان حسن مصطفى خلوف، واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010، ص30.

5. تطور البحث العلمي في الجامعة العربية

عرف تكنولوجيا المعلومات العديد من المشاكل والتحديات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، خاصة وأن هذه التكنولوجيات بمثابة القاعدة الأساسية التي تنطلق منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك سنقوم في هذا المحور بعرض أهم الأدوار التي تقوم بها شركة الاتصالات بتونس في دفع عجلة التنمية بالإضافة إلى إبراز أهم التحديات والعراقيل التي تواجهها.

1.5. عدد المراكز العمومية للاتصالات:

حتى تحقق الشركة دورها في المجتمع لا بد أن توفر المراكز اللازمة لتنفيذ مخططاتها:

جدول 3: تطور عدد المراكز العمومية للاتصالات بتونس خلال الفترة (2013-2014)

المؤشر	الوحدة	2013	2014
عدد المراكز العمومية للاتصالات	العدد	125	138

المصدر: <http://www.ins.tn/ar/themes/technologies-de-communication>

يوضح الجدول أعلاه تطور عدد المراكز العمومية للاتصالات بتونس خلال الفترة 2013-2014 بهدف تحقيق الارتباط الوثيق بالمجتمع وتلبية احتياجاته من الخدمات المقدمة، بالإضافة إلى التنوع في مصادر الخدمات التي تقدمها.

2.5. تطور عدد المشتركين بشبكة الهاتف القار بالعدد:

مما لا شك فيه أن شركة الاتصال التونسية قد ساهمت في الوقت الحاضر في تنمية كثير من اقتصاد الدولة، من خلال الانجازات التي تقوم بها لإيجاد الحلول والمقترحات المتعلقة بالمشكلات التي تعيق عملية التنمية في قطاعها والتي تنعكس بدورها على القطاعات الأخرى بغرض بلوغ مجالات التنمية الاقتصادية وعليه سوف نحاول من خلال هذا العنصر إبراز تطور عدد المشتركين في تحقيق الأهداف المسطرة من خلال الجدول التالي:

جدول 4: عدد المشتركين بشبكة الهاتف القار للفترة (2013-2017)

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017
اتصالات تونس	961972	881909	856891	853462	901179
شركة الاتصالات أوريدو	126	8215	24692	51984	122898
شركة الاتصالات أورونج	61447	59538	62059	68683	89091

المصدر: <http://www.ins.tn/ar/themes/technologies-de-communication>

وتجدر الملاحظة أن التفاوت في عدد المشتركين يرجع إلى اعتمادها على الحكومة بشكل كبير في اتصالات تونس، تليها شركة اتصالات أورونج في المرتبة الثانية وفي المرتبة الثالثة شركة أوريدو، حيث نلاحظ ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى، الأمر الذي يفسر أن التنافس في تقديم الخدمات مفعّل بشكل مستمر بهدف إيجاد مصادر تمويل جديدة تستطيع أن تدعم بها أنشطتها وخدماتها المقدمة.

3.5. مجالات تطبيق التكنولوجيا الحديثة:

يمكن تلخيص مجالات تطبيق التكنولوجيا الحديثة حسب إحصائيات الديوان الوطني

للإحصائيات بتونس في الجدول التالي: (<http://www.ins.tn/ar/themes/technologies-de-communication>، بلا تاريخ)

جدول 5: تطور مجالات تطبيق التكنولوجيا الحديثة في تونس خلال (2013-2017)

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المشتركين بشبكة الأنترنت	3964	5820	7545	7807	8320
عدد المشتركين بشبكة الأنترنت لكل 1000 ساكن	36.2	52.6	67.2	68.6	72.2
عدد مستعملي شبكة الأنترنت	5660000	--	--	--	--
عدد مستعملي شبكة الأنترنت لكل 1000 ساكن	517	--	--	--	--
نسبة الأسر المرتبطة بشبكة الأنترنت	29.5	30.7	37.5	44.5	--
عدد مواقع الواب	19303	24673	29183	35900	38141
سعة الربط الدولية للأنترنت	90	130	180	190	320
عدد الحواسيب بجميع أنواعها لكل 100 ساكن	18.3	21.2	22.7	22.3	22.8
نسبة انتشار الحواسيب لدى الأسر	33.2	34.5	39.3	47.1	--

المصدر: <http://www.ins.tn/ar/themes/technologies-de-communication>

يوضح الجدول أعلاه أوجه المقارنة ذات العلاقة بمجالات تطبيق التكنولوجيا الحديثة في شركة الاتصالات بتونس خلال السنوات بداية من الفترة 2013 إلى غاية الفترة 2017 تعطي دلالة عملية واضحة بسبب التفاوت من سنة إلى أخرى في معدلات استخدامها في العديد من الجوانب الاقتصادية الاجتماعية، التكنولوجية، العلمية والفكرية.

4.5. مكانة توس عربيا في مجال استخدام التكنولوجيا:

توفر العديد من المعوقات المادية والفنية والبشرية التي تحول دون تقدم البحث العلمي في هذه البلاد وأدائه لدوره المنشود، وغياب التشريعات الكافية والملزمة التي تؤدي إلى الشراكة الحقيقية بين البحث العلمي ومؤسسات المجتمع المختلفة، وغياب التحديد العلمي السليم للأهداف التعليمية وأهداف البحث العلمي وفقاً للظروف المجتمعية، وإهمال ترتيب أولويات الشراكة والتفاعل المثمرين

بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية ومؤسسات المجتمع المدني كما هو موضح في الجدول التالي: (تقرير قياس مجتمع المعلومات، 2016، صفحة 19)

جدول 6: مكانة تونس عربيا في مجال تكنولوجيا

الترتيب العربي	البلد	الترتيب التنافسي العالمي	قيمة المؤشر
1	البحرين	29	7.46
2	الإمارات	38	7.11
3	السعودية	45	6.9
4	قطر	46	6.9
5	الكويت	53	6.54
6	عمان	59	6.27
7	لبنان	66	5.93
8	الأردن	85	5.06
9	تونس	95	4.58
10	المغرب	96	4.6
11	مصر	100	4.44
12	الجزائر	103	4.4
13	فلسطين	106	4.28
14	سوريا	122	3.32
15	السودان	138	2.6
16	موريتانيا	151	1.12
17	اليمن	155	2.02
18	جيبوتي	161	1.82

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير قياس مجتمع المعلومات، 2016، ص 09.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تونس جاءت متصدرة المرتبة التاسعة عربياً في مجال تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال مقارنة بأداء الدول العربية، في حين الجزائر جاءت في المرتبة 12 حيث سبقتهما دول الخليج والأردن بأشواط كبيرة.

6. خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى أهمية الدور الكبير الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات وما يرتبط بها من تكنولوجيا حديثة ساهمت في التحول من النمط التقليدي الذي يعتمد بشكل كبير على الكم الكبير من الأوراق والملفات، إلى النمط التكنولوجي الإلكتروني الحديث الذي ساهم في اختصار الوقت، الجهد والمكان، بالإضافة إلى أداء المهام بدقة وفعالية كبيرتين، الأمر الذي عمل على ترشيد دور على شركة الاتصال بتونس وتفعيلها للارتقاء إلى المستوى المطلوب.

1.6. نتائج الدراسة:

في نهاية الموضوع وعقب هذا التحليل، يمكننا التطرق إلى جملة من الاستنتاجات التي نراها ضرورية ومفيدة في هذا الشأن:

- تتطلب التكنولوجيات الحديثة ترسيخ مفهوم التطوير وتفعيله بآليات حديثة التي تتطلب تقبلها من الإدارة والمواطن واستجابة جميع الأطراف فيها حتى تكون ناجحة؛
- ظهور الجانب التوعوي للموظفين حول أهمية تكنولوجيا المعلومات، والاهتمام أكثر بتحسين أداء العاملين؛
- تتطلب التكنولوجيات الحديثة استقطاب المورد البشري الكفاء الذي يقوم بتسييرها ويتكيف مع تطورها؛
- غياب الدور الرقابي الفعال، الأمر الذي ولد كثير من الغيابات وسوء استخدام السلطة في بعض المرافق العمومية؛

2.6. الاقتراحات:

- يمكن تلخيص أبرز الاقتراحات والتوصيات التي نلاحظ أنها مهمة وضرورية والمتمثلة فيما يلي:
- ضرورة انتقاء تكنولوجيات حديثة بناء على دراسات علمية تراعي امكانية تطبيق هذه التكنولوجيات بشكل أوسع؛
 - القدرة على مراعاة توازن المصالح والتحقق من القدرة على العمل وإتقانه؛
 - العمل على تطوير كفاءة العاملين المهنية وتحسين قدرتهم على العمل واستخدام التكنولوجيات المتطورة من خلال دورات تكوينية في هذا المجال؛
 - توعية الموظفين لضرورة التغيير في التكنولوجيات وإجراءات العمل حتى يتقبلوا التغيير ولا يعارضونه؛

7. قائمة المراجع:

- 1-(2016). تقرير قياس مجتمع المعلومات. الاتحاد الدولي للاتصالات.
- 2 (بلا تاريخ). - <http://www.ins.tn/ar/themes/technologies-de-communication->
- 3-أبو زيد أحمد. (أكتوبر، 2003). ثورة المعلومات ومجتمع المستقبل . مجلة العربي، العدد 539.
- 4-الزعبي محمد وآخرون. (2004). الحاسوب والبرمجيات الجاهزة. عمان، الأردن: دار وائل للنشر، الطبعة السادسة.
- 5-الغلم مريمة. (2017). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية الكفاءات المهنية. مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد 06، العدد 06.
- 6-الفرجي، ع. ح. (2010). الإدارة الإلكترونية: مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس العملية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، الطبعة الثانية.
- 7-ايت قاسي عزو رضوان، حاج بن زيدان. (ديسمبر، 2019). دور تكنولوجيا المعلومات في تنمية الموارد البشرية. مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 03.
- 8-بريار نور الدين، مشري مريم. (ديسمبر، 2016). مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحديث الخدمات المالية (دراسة حالة بريد الجزائر). مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01.
- 9-بلكبير بومدين، فؤاد بوفطيمة. (يومي 08 - 09 مارس 2005). ثقافة المنظمة المتعلمة كمدخل إستراتيجي لتحقيق الأداء المتميز. المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.

- 10-بومايله سعاد، فارس بو باكور. (مارس، 2004). أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المؤسسة الاقتصادية. مجلة الاقتصاد، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، العدد 03.
- 11-جمال داود سليمان. (2009). اقتصاد المعرفة. عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- 12-حميس معمر. (بلا تاريخ). المرفق العمومي في الجزائر ورهاناته كأداة لخدمة المواطن. مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي . جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق.
- 13-راوية حسن. (2003). مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية. عمان: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- 14-رفيق بن مرسل. (2012). الأساليب الحديثة للتنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق. رسالة ماجستير. الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية: جامعة مولود معمري تيزي وزو.
- 15-عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2002). نظم المعلومات الإدارية: الأسس والمبادئ. المنصورة، مصر: المكتبة العصرية.
- 16-عبد الرحمان إدريس البقيري أبو جلع وآخرون. (2016). دور تكنولوجيا إدارة المعرفة في تحسين جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي (دراسة تطبيقية على الجامعات السودانية في ولاية الخرطوم في الفترة 2012-2015)،. مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم .
- 17-عطا الله احمد سويلم الحسيان. (2009). الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- 18-محمد الصيرفي. (2009). إدارة تكنولوجيا المعلومات، L.T. . الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى.
- 19-محمد الصيرفي. (نفس المرجع).
- 20-محمد سعداوي. (2016). انعكاسات تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية على أداء المرافق العمومية. المرفق 02، العدد 15.

- 21-مصطفى بوادي. (جوان، 2017). صناعة بيئة رقمية في ظل عصنة المرفق العام وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر: الصعوبات والآفاق . دفاتر السياسة والقانون، العدد17.
- 22-نواف كنعان. (2008). القانون الإداري. عمان، الأردن: دارالثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- 23- وآخرون، إ. أ. (2016). دور تكنولوجيا إدارة المعرفة في تحسين جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي (دراسة تطبيقية على الجامعات السودانية في ولاية الخرطوم في الفترة (2012-2015، . مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، الخرطوم، المجلد 17، العدد 01.

السلوك البيئي: خيار استراتيجي للمؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة

Environmental behavior : a strategic choice for economic institutions to achieve sustainable development

أ.رجال إيمان	أ.سايجي الخامسة	أ.بن صغير فاطمة الزهرة
جامعة بسكرة - الجزائر	جامعة تبسة - الجزائر	جامعة تبسة - الجزائر
rahal.imene@gmail.com	saihikamsa@yahoo.fr	bs.fatimaelzahara@gmail.com

Received:27/03/2020

Accepted: 11/04/2020

Published:30/06/2020

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى ابراز دور المؤسسات والمنظمات في تعزيز متطلبات التنمية المستدامة وتحقيق العدالة والمساواة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية في كافة الموارد الطبيعية من خلال تغيير الاستراتيجيات التسويق والانتاج، وجعلها أكثر ملائمة مع البعد البيئي والتوجه نحو السلوك البيئي وتبني فلسفة الانتاج والتسويق الأخضر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تغيير المؤسسات الاقتصادية لسياساتها واستراتيجياتها والتوجه نحو الابعاد والتوجهات البيئية والتزامها بكافة مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية في جميع أنشطتها وعملياتها يعمل فعلا وبكفاءة على تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مبادئ الثقافة البيئية السليمة والارتقاء بالبعد البيئي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التسويق الأخضر، المزيح التسويقي الأخضر، الانتاج الأنظف، السلوك البيئي.

تصنيف JEL: Q01، M39.

* المؤلف المرسل : د. بن صغير فاطمة الزهرة: ، الإيميل: bs.fatimaelzahara@gmail.com

Abstract:

This research paper aims to highlight the role of institutions and organizations in promoting the requirements of sustainable development and achieving justice and equality between present and future generations in all natural resources through changing marketing and production strategies, and making them more appropriate with the environmental dimension and orientation towards environmental behavior and adopting the philosophy of production and green marketing.

This study found that changing economic institutions to their policies and strategies and moving towards environmental dimensions and trends and their commitment to all their social and environmental responsibilities in all of their activities and operations actually and efficiently works to achieve sustainable development and to promote the principles of sound environmental culture and upgrading the environmental dimension.

Keywords: *sustainable development; green marketing; Green marketing mix ;Cleaner production; Environnemental behavior.*

Jel Classification Codes:Q01, M39.

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنشطتها الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ ترتبط أنشطة هذه المؤسسات بعملية التنمية ارتباطا عضويا من حيث أنها المصدر الأساسي لتلبية الاحتياجات البشرية، لذا تعتبر الموارد المستخدمة في أنشطة المؤسسات الاقتصادية وحسن إدارتها واستخدامها بطريقة رشيدة وعقلانية من أهم سياسات واستراتيجيات التنمية المتواصلة والمستدامة، كما يشكل انتاج هذه المؤسسات من سلع وخدمات عاملا أساسيا في دفع عجلة الإقتصاد وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي مما يوفر فرص العمل ويساهم في تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر عبر العالم، ويتجه الإطار العام للبحث في مجال السلوكيات والاستراتيجيات البيئية للمؤسسات نحو إمكانيات توظيف مبدأ الانتاج الأنظف وتحقيقه من خلال جملة من العناصر التي تتجسد في عناصر المزيج التسويقي الأخضر، إذ يعتبر توفيره والوصول إليه مطلب ضروري للتطوير الاقتصادي والاجتماعي المستدام، إلى جانب الدور الذي تلعبه استراتيجية التسويق الأخضر والإنتاج الأنظف في مواجهة التهديدات البيئية والاقتصادية للتغير المناخي وحماية البيئة وتوفير عامل الأمان البيئي، وفي هذا الإطار تسعى جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيق تنمية مستدامة، بالتركيز على ضرورة إدراج الاقتصاد الأخضر كأقرب إستراتيجية لخلق تنمية مستدامة برعاية الأمم المتحدة لإنقاذ كوكب الأرض مما تعرض له من استنزاف وتدمير للطبيعة ولصحة الإنسان، وهو بمثابة الثورة الصناعية الرابعة التي ستنتقل العالم من الحضارة الصناعية إلى حضارة النظم الطبيعية. وتأسيسا على ما سبق تم طرح التساؤل والذي تسعى هذه الورقة البحثية للإجابة عنه في الشكل التالي:

ما مدى مساهمة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ؟

1.1 أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

- تحليل مفهوم السلوك البيئي وإبراز أهميته في الحفاظ على البيئة.
- إبراز دور وأهمية السلوك البيئي في رسم السياسات البيئية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تسليط الضوء على المشكلات المتعلقة بالسلوك البيئي.

2.1. أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- التعرف على مفهوم السلوك البيئي ومكانته في تفعيل جهود تحقيق التنمية المستدامة.
- إبراز التوجه الجديد المتعلق بضرورة حماية البيئة من خلال تعديل السلوك البيئي.
- إيجاد مدخل علمي يحدد أهم المتغيرات التي تؤثر على السلوك البيئي.

2. الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

2.1. تعريف التنمية المستدامة:

يعود أول استخدام لهذا المصطلح بشكل رسمي لرئيسة وزراء النرويج Gro Harlem Bruntland سنة 1987 في تقرير مستقبلنا المشترك للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وهكذا عرفت هذه الأخيرة التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". (عماري، 2008، صفحة 04)

واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف التنمية المستدامة على أنها ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضر والمستقبل. (العايب، 2011، صفحة 134)

تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة هذا الموضوع وقدمت هذه اللجنة التعريف عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك إذ يعد هذا التعريف شاملا ومختصرا للتنمية المستدامة حيث يعرفها بأنها " هي التنمية التي تلبى حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم". (عبد الله حسون و آخرون، 2010، صفحة 340)

2.2. خصائص التنمية المستدامة:

إن للتنمية المستدامة عدة خصائص نذكر أهمها فيما يلي: (ناصر، 2009، صفحة 109)

- الاستمرارية: بحيث يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه، حتى يسمح بإجراء الاحلال والتجديد والصيانة للموارد.
- تنظيم استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وكذلك القابلية للنفاذ بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.
- تحقيق التوازن البيئي: وذلك من خلال المحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة وضمان إنتاج الثروات المتجددة، مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة.

إضافة إلى الخصائص السابقة فإن التنمية المستدامة تتصف بجملة من الخصائص الأخرى منها: (فلاق و سالي، 2016، صفحة 97)

- هي تنمية تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، رعاية حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي للكوكب.
- تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول.
- الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية.
- تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي الأولى أهدافها فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية الاستقرار النفسي والروحي لمفرد والمجتمع.
- التنمية المستدامة هي تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسيولة التحكم فيها فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي.
- التنمية المستدامة هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.

3.2. أبعاد التنمية المستدامة:

تشمل التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية، وهي: (مولحسان و مرعوش، 2017، صفحة 80)

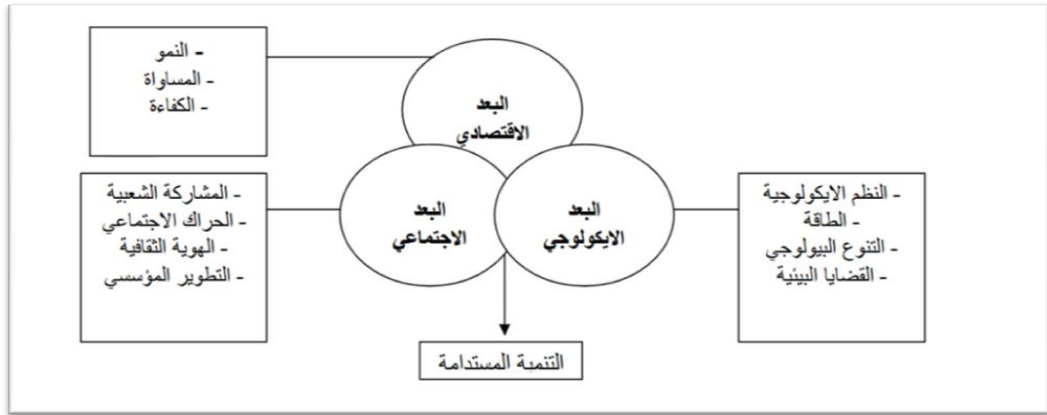
1.3.2. البعد الاقتصادي: وتعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام والمسكن والملبس والصحة والتعليم.

2.3.2. البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الحياة السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

3.3.2. البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الصحية لجميع المحتاجين إليها، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

ويمكن توضيح تداخل هذه الأبعاد في الشكل التالي:

الشكل 1: تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة



المصدر: العايب عبد الرحمن (2011)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، ص26.

وتمثل الإدارات والمؤسسات العامة الجهة التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وهذا ما يدخل ضمن البعد المؤسسي للتنمية المستدامة.

أيا كانت طبيعة وتوجه وهدف التنمية، وأين ما وجدت الجهة التي تتحقق فيها هذه التنمية، فهي بحاجة لكي تصبح واقعا إلى موارد البيئة، وهذا يعني أن الإنسان الذي يطمح إلى النمو يتصرف كعامل معي لتلك الموارد ويحدث بذلك نظاما من العلاقات بين البيئة والتنمية، وتقوم التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر أساسية هي : الاقتصاد والمجتمع والبيئة. ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا، والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها، كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة، ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا أي تحقيق النمو الاقتصادي وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة. (بهاوي وفضيلة، 2012، صفحة

(125)

كما أكد خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول هذه الأبعاد أنه كثيرا ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية اتباع الأساليب الإدارية البيئية إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط بل يشمل التركيز على استراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظورا بيئيا واجتماعيا ومؤسسيا قوامه التنمية البشرية. (العايب، 2011، صفحة 24)

4.2. أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي: (مدحت و مدحت محمد، 2017، صفحة 88)

- تحقيق نوعية حياة أفضل لأفراد المجتمع.
- تعزيز وعي الأفراد بالمشاكل البيئية القائمة.
- حفظ الموارد الطبيعية والبيئية.
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني وأمثلة للموارد.
- ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع.
- إحداث تغير مناسب في حاجات وأولويات المجتمع.
- تحقيق نمو اقتصادي تقني.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

3. المواصفة الدولية إيزو 14001:

1.3. مفهوم مواصفة إيزو 14001:

تعد المواصفة 14001 مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس الدولية، وفي ضوءها حددت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام إدارة بيئية، لتمكن المنظمة من صياغة سياسة وأهداف تأخذ في الاعتبار المتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بالجوانب البيئية المهمة. فغاية هذه المواصفة هو تزويد المنظمات بعناصر نظام إدارة بيئية فاعلة يمكن أن تتعامل مع المتطلبات الإدارية الأخرى للمنظمة، كما تسعى إلى مساعدة المنظمات في تحقيق التوازن بين أهدافها البيئية والاقتصادية.

2.3. مجال تطبيق مواصفة إيزو 14001:

تنطبق هذه المواصفة على الجوانب البيئية التي تستطيع المنظمة أن تتحكم فيها والتي يتوقع أن تؤثر عليها، ويمكن تطبيقها على أي منظمة ترغب في:

- صياغة وتطبيق وتحسين نظام الإدارة البيئية .

- المطابقة الذاتية مع السياسة البيئية المعلنة .
- إقامة الدليل على شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية من قبل جهة خارجية .
- التقرير والإعلان الذاتي للمطابقة مع المواصفة.

3.3. آلية الحصول على شهادة الإيزو 14001:

يستلزم على المنظمة أن تقوم بإنشاء والمحافظة على نظام الإدارة البيئية طبقاً لمتطلبات المواصفة، وتتمثل هذه المتطلبات في العناصر التالية:

- السياسة البيئية: وهي بيان بنوايا المؤسسة ومبادئها المتعلقة بأدائها البيئي الشامل، والذي يوفر إطار للعمل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية، وينبغي أن تحدد الإدارة العليا هذه السياسة لتأكيد الالتزام بالوقاية من التلوث والتقييد بالقوانين والتشريعات وتوفير إطار لوضع الأهداف البيئية ومراجعتها، بالإضافة إلى توثيق السياسة البيئية ونشرها.
- التخطيط : يبدأ التخطيط بتحديد الجوانب البيئية وحصر أكثرها أهمية، ويجرى بعدها تحديد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها المؤسسة، ومن ثم تطوير الغايات والأهداف البيئية للمؤثرات وإعداد برنامج عمل لإنجازها وفق المطلوب وبما يتناسب والمعلومات المستخدمة ،ويشمل تشخيص الجوانب والمؤثرات البيئية وإعادة الموازنات لمعالجتها، توثيق الغايات البيئية ومراجعتها باستمرار ووضع برامج إدارة البيئة ضمن إطار زمني.
- التنفيذ : يحتاج تنفيذ الخطة البيئية إلى موظفين مؤهلين ومدربين وإلى إجراءات موثقة وخطوط اتصالات واسعة، بالإضافة إلى ضبط الوثائق وضبط العمليات والاستعداد للطوارئ، ويستدعي التنفيذ النجاح لنظام إيزو 14001 إلزاماً من قبل العاملين بالمؤسسة، وبذلك لم يعد اقتصار المسؤوليات البيئية على الأقسام البيئية بل أضحت ضمن أعمال المنظمة ككل.
- الفحص والإجراءات التصحيحية: لابد من متابعة الأنشطة البيئية وقياسها، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات التصحيحية والوقائية والاحتفاظ بالسجلات البيئية وإجراء تدقيق النظام.
- مراجعة الإدارة : أكدت المواصفة على المراجعة الدورية للنظام من طرف الإدارة، وضرورة توثيق عمليات المراجعة لبلوغ التحسين المستمر، وتشمل المراجعة على : نتائج وعمليات التدقيق، تقييم مدى تجسيد الأهداف والغايات، وتحقيق مرونة النظام بما يتناسب والظروف المتغيرة. (جوادي، عبد اللاوي، وهالة، 2012، الصفحات 453-454)

4. السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية:

أدى النمو الاقتصادي الذي شهده العالم من جهة وارتفاع مستويات الطلب على المنتجات والخدمات من جهة أخرى إلى ارتفاع في عدد المؤسسات الاقتصادية والصناعية، إذ تعمل هذه الأخيرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي وتلبية الطلب العالمي المتزايد على مختلف المنتجات، وهو ما تسبب في خلق العديد من الأزمات البيئية وأصبحت البيئة تواجه العديد من المخاطر بسبب الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية وكذا مخلفات عمليات التصنيع السائلة والصلبة والإنبعاثات الغازية السامة التي تؤدي إلى التلوث البيئي وتزعزع الاستقرار والتوازن البيئي وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر وغيرها.

وفي هذا الإطار تزايد الاهتمام بالتحديات العالمية التي تواجه القضايا الرئيسية المتعلقة بمجال البيئة والتنمية ومحاولة إيجاد استراتيجيات من شأنها مواجهة هذه المشاكل من جهة وتحقيق متطلبات واحتياجات التنمية من جهة أخرى، وبعد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة والتي أدت بدورها إلى تغيير جميع المفاهيم بطريقة جديدة لضمان الاستدامة، برز مصطلح التنمية المستدامة لتحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية وحماية البيئة الطبيعية. وللوصول إلى أهداف التنمية المستدامة وتحقيق أبعادها المختلفة يتعين على المؤسسات الاقتصادية تبني مجموعة مختلفة من الاستراتيجيات الصديقة للبيئة والتي تتماشى مع هذا التوجه الجديد، ومن أهمها ساسية التسويق الأخضر والإنتاج الأنظف.

1.4. التسويق الأخضر:

يعد مفهوم التسويق الأخضر امتداد وتطور للمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية وترجمة لمتطلبات عملية التسويق، ويتمحور التسويق الأخضر حول التزام المؤسسات الاقتصادية للتعامل بالسلع والمنتجات الخضراء الصديقة للبيئة وممارسة الأنشطة التسويقية مع مراعاة الاعتبارات البيئية لضمان المحافظة على البيئة وتحقيق التوازن البيئي، كما أن التسويق الأخضر يستعمل للتعبير عنه بعدة مصطلحات منها " التسويق الإحيائي، التسويق المستدام والتسويق البيئي"، وقد تم اعتماد مصطلح التسويق الأخضر وذلك لشمولية المصطلح واتساع نطاق استخدامه واعتباره الأكثر تعبيرا عن البيئة، حيث أن مصطلح التسويق الأخضر يشير إلى العديد من التفسيرات التي تتعلق بحماية البيئة، إذ يرى البعض أنه يعبر على مسؤولية المؤسسة الاجتماعية اتجاه البيئة واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لحمايتها، في حين يرى البعض الآخر أنه أسلوب لتوجه المؤسسة

غير الهادف للربحية وحماية المستهلك، وهناك من يحصر التسويق الأخضر في أنشطة إعادة تدوير المواد فقط.

وقد اختلفت التعريفات المتعلقة بالتسويق الأخضر من قبل رجال التسويق نظرا لاختلاف الزاوية والمنظور الذي يتبناه كل منهم، إلا أنهم اتفقوا في العديد من النقاط التي يمسها التسويق الأخضر، ويعتبر تعريف ثامر البكري الأكثر توضيحا حيث يعرفه على أنه " التسويق الأخضر هو مدخل نظمي متكامل يهدف إلى التأثير في تفضيلات الزبائن بصورة تدفعهم نحو التوجه إلى منتجات غير ضارة بالبيئة وتعديل عاداتهم الاستهلاكية بما ينسجم مع ذلك، والعمل على تقديم مزيج تسويقي متكامل قائم على أساس الابداع بشكل يرضي هذا التوجه بحيث تكون المحصلة النهائية الحفاظ على البيئة، حماية المستهلكين وارضائهم وتحقيق هدف الربحية للشركة." (مولحسان و مرعوش، 2017، صفحة 84)

ويستند تطبيق منهج التسويق الأخضر إلى أربعة أبعاد رئيسية هي كما يلي: (صالح، 2011،

صفحة 79)

- تقليل التلف والضياع: إن التلوث أو تقديم منتجات تالفة أو غير ملائمة للاستعمال عادة ما ينبع من عدم كفاءة العمليات الانتاجية، لذا أصبح من الضروري التركيز على رفع كفاءة هذه العمليات عوضا عن البحث في كيفية التخلص من تلك المنتجات التالفة، أو مخلفاتها الصناعية.
- توضيح العلاقة بين التكلفة والسعر: إن كل منتج يجب أن يعكس تكلفته الحقيقية أو ما يقارنها عند تحديد السعر الخاص به، وهذا يعني أن سعر السلعة يجب أن يوازي القيمة التي يحصل عليها الزبون من تلك السلعة، علما أن هذه القيمة لا تعكس فقط كون أن هذه المنتجات لا تضر بالبيئة وإنما تعكس الجانب الآخر لها المتمثل في البحث عن موارد بديلة وحماية الموارد الطبيعية وما يحتويه ذلك من تكاليف عالية كارتفاع مصاريف البحث والتطوير.
- جعل التوجه البيئي أمرا مربحا: لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية ولربما مستدامة خاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وتحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضر وبالتالي سيكون هذا التوجه أمرا مربحا وخاصة في المدى الطويل.
- تغيير المفاهيم المتعلقة بالمنتجات: تتمثل في أن المنتجات الجديدة يجب أن تعتمد بشكل كبير على موارد أولية غير ضارة بالبيئة، ولا تستهلك الكثير من المواد، بالإضافة إلى ضرورة تدوير بعض

المنتجات بعد انتهاء المستهلك من استخدامها لإعادة تفكيكها والاستفادة منها مرة أخرى، فضلا عن ضرورة تغيير أساليب تعبئة وتغليف المنتجات بحيث تتضمن أغلفة يمكن الاستفادة منها مرة أخرى ولا تحتوي مواد ضارة أو مآذية فضلا عن الاعتماد على مصادر بديلة لتصنيع تلك الأغلفة.

2.4. المزيج التسويقي الأخضر:

إن مفهوم المزيج التسويقي الأخضر يعتبر امتداد لمفهوم المزيج التسويقي التقليدي، إلا أن المزيج التسويقي الأخضر ينطلق من مبدأ الحفاظ على البيئة وحمايتها، فضلا عن التوجهات الفلسفية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لأنشطة المؤسسة عامة ولعملية التسويق خاصة، كما يركز المزيج التسويقي الأخضر على التوجه البيئي في جميع مراحل العناصر المكونة له وكيفية اتخاذ القرار بشأنها.

إن عناصر المزيج التسويقي الأخضر لا تختلف من حيث التسمية والمكونات عما هو عليه في المزيج التسويقي التقليدي. ولكن وجه الاختلاف يكمن تحديدا في التوجهات الخضراء التي يسعى إلى تحقيقها المزيج التسويقي الأخضر والمستندة إلى الحفاظ على البيئة ومواردها من الاستنزاف المفرط وترشيد النزعة الاستهلاكية لدى أفراد المجتمع والعمل على تقديم منتج آمن وقابل لإعادة التدوير لاحقا إلى المستهلك، والعمل على تقليل مستويات التلوث البيئي جراء العمليات التصنيعية للمنتج وتوزيعه، وكذلك الأمر في تقليص الاستخدام للموارد الطبيعية والعمل على إيجاد موارد بديلة ويقفز في مقدمتها التحول من استخدام مصادر الطاقة التقليدية إلى استخدام الطاقة المتجددة أو النظيفة في مجمل مفردات الحياة اليومية وسواء كان في عمليات الإنتاج أو التسويق. (البكري و اسماعيل، 2016، صفحة 65)

1.2.4. المنتج الأخضر:

ويمكن تعريف المنتج الأخضر على أنه ذلك المنتج الذي أجريت عليه تحسينات جوهرية لمقابلة احتياجات المشتري مستقبلا وباتجاه تقليل مستوى التلف وأن يكون متوافقا مع الاستدامة البيئية. هذا التعريف أبرز جوهر المنتج الأخضر حيث أنه موجه لخدمة البيئة وفي ذات الوقت لاشباع حاجات المستهلك، وهذا ما يميز المنتج الأخضر عن المنتج التقليدي، فخاصية الحفاظ على الاستدامة البيئية جعل من المنتج الأخضر على قمة الهرم الانتاجي قياسا بالمنتجات المشابهة أو البديلة. (البكري و اسماعيل، 2016، صفحة 65)

وتتميز المنتجات الخضراء بالخصائص التالية: (صالح، 2011، صفحة 80)

- المنتجات الخضراء هي منتجات ذات منافع للبيئة كأجهزة معالجة التلوث البيئي والتخلص الآمن من النفايات والإنبعاثات.

- منتجات أقل أضرارا وتكلفة بيئية مقارنة بالمنتجات المماثلة الأخرى (كالمنتجات ذات علب التغليف القابلة للتدوير أو لتحليل البيولوجي أو لإعادة الاستخدام، أو السيارات والآلات التي تستعمل البتزين الخالي من الرصاص).
 - منتجات أكثر استخداما للمواد والطاقات المتجددة كالمنتجات الغذائية من مواد زراعية أو المنتجات التي تستهلك الطاقة الشمسية.
 - منتجات أقل استخداما للمواد الخطرة كالمواد الحافظة والكيميائية، السمية والنووية.
 - منتجات أكثر تحقيقا للجودة البيئية كأن تكون أقل تلفا، تلوثا وأثارا جانبية وفي المقابل أكثر استجابة لحاجات الزبائن وجمعيات حماية المستهلك.
 - منتجات موجهة لحاجات حقيقية خضراء لدى الزبائن وليس نحو الرغبات التي يخلقها التسويق والإعلان السلبي عن طريق إثارة الحاجات المزيفة.
 - منتجات أكثر تحقيقا للإعادات الخمس (5Rs) وهي: إعادة التدوير، إعادة الإستعمال، إعادة التكيف إعادة التصنيع، وأخيرا التصليح.
- ولقد أصبحت المنتجات الخضراء قادرة على أن تكتسب هوية بيئية متميزة من خلال الملصق البيئي أو ما يسمى بالملصق الأخضر، ليكون بمثابة دعوة للزبائن الخضر لتفضيل هذا المنتج على المنتجات المنافسة الأخرى، وبهذا يكون الملصق الأخضر وسيلة ترويجية تحقق مصلحة المنظمة في مبيعات أكثر ومصلحة البيئة في منتجات ودية بيئيا.

2.2.4. السعر الأخضر:

التسعير الأخضر بدأ الاهتمام به في سبعينات القرن الماضي، ولكن الاهتمامات الجادة كانت في نهاية ثمانينات القرن الماضي، حين برزت قضايا التلوث المرافقة لعملية الانتاج او ما بعد ذلك، ومن هنا اصبح المستهلك يربط ما بين قيمة المنتج الذي يرغب بشرائه مع الاثار البيئية التي يمكن ان يعكسها سلبا، كما يوجد من المستهلكين من لديه استعداد لدفع سعر أعلى من اجل الحصول على المنتجات الخضراء التي لا تحدث ضرر في البيئة او بصحته. (البكري و اسماعيل، 2016، صفحة 66)

تحمل المنتجات الخضراء اضافة سعرية بسبب التكاليف الإضافية الخاصة بجعل المنتج صالحا من الناحية البيئية لأن المنتجات الخضراء عادة ما تتطلب جهودا وتكاليف كبيرة في مجال البحث والتطوير والتعديل في الاساليب الإنتاجية بما ينسجم مع هدف الاستخدام الكفء للطاقة وتقليل التلف والضبايع في المواد استخدام الاولى. (صالح، 2011، صفحة 81)

3.2.4. الترويج " الاعلان " الأخضر:

يمكن تعريف الترويج الأخضر على أنه الأنشطة والفعاليات الهادفة إلى خلق التأثير الإيجابي لدى الزبون تجاه التعامل مع المنتجات الصديقة للبيئة والأمنة، عبر اعتماد وسائل اتصال لا تحدث استنزاف للموارد الطبيعية والطاقة، فعملية الترويج الأخضر لا تركز على مضمون الربحية فحسب وإنما تذهب لأبعد من ذلك وهو نحو كيفية اقناع المستهلك وعبر حوار تفاعلي بما يمكن أن يقدمه المنتج من خدمة للبيئة وتحقق الرضا لديه بذات الوقت، وللحصول على كل ذلك لابد من وجود أدوات تخدم هذه العملية بالطريقة المثلى والتي تتمثل بعناصر المزيج الترويجي الأخضر. (البكري و اسماعيل، 2016، صفحة 66)

4.2.4. التوزيع الأخضر:

تعتبر عملية التوزيع هي آخر مرحلة من مراحل العملية التسويقية وذلك بوصول المنتج إلى المستهلك في الوقت والمكان المناسب، ويمكن تعريف التوزيع الأخضر بأنه عملية التي يتم من خلالها إيصال المنتجات من المنتج إلى المستهلك دون إلحاق الضرر بالبيئة ومراعاة الاعتبارات البيئية والعمل على حمايتها من التلوث بكل أنواعه ومصادره نتيجة استعمال وسائل للنقل والتوزيع، ولتحقيق هذا العنصر ولأن النقل يعتبر عصب عملية التوزيع لابد من أخذ الاعتبارات التالية في الحسبان:

- المفاضلة بين مجموعة من خيارات النقل التي تتمتع بالوعي البيئي.
- استخدام وسائل النقل المختلفة من سيارات وشاحنات تكون صديقة للبيئة خاصة إذا ما تعلق الأمر بالوقود والغازات المنبثقة عنه أو حجم هذه الوسائل.
- استخدام النقل المشترك للمواد مع مراعاة شروط الحفظ والتغليف المناسبة. (صالح، 2011، صفحة 82)

5.2.4. العمليات الخضراء:

يجب أن تكون العمليات بالمؤسسة منسجمة مع التوجه الرئيسي الخاص بمدخل التسويق الأخضر والمعتمد على خفض الطاقة المستعملة وتقليل التلف الضائع واستنزاف للموارد الطبيعية ومنع التلوث وغيرها بحيث تركز على النقاط التالية:

- تسعى المؤسسة من خلال عملياتها للتقليل من من الضرر بالبيئة.
- عمليات المؤسسة ملتزمة بيئياً واجتماعياً وأخلاقياً.

- عمليات المؤسسة تحقق التكامل بين عمليات التسويق الأخضر وباقي عناصر المزيج التسويقي الأخضر.
- ترقى عمليات التسويق الأخضر إلى الابداع وليس للضغوط فقط.
- عمليات المنظمة الخضراء تهتم بإدارة العلاقة مع جماعات الضغط والبيئة والشركاء من جهة أخرى.
- . ترقى عمليات المؤسسة الخضراء لمكافأة أفراد المؤسسة والزبائن وفق منظور بيئي.
- تكامل إدارة الإنتاج وإدارة التسويق مع ما يتوافق وترسيخ فلسفة الغاء النفايات من خلال إعادة التدوير والاستخدام. (براهيمي، 2016، صفحة 98)

6.2.4. تقديم المعلومات:

تعتبر المعلومات المقدمة أحد أهم المدخلات في العملية الانتاجية بالنسبة للمؤسسات، وخاصة إذا كانت هذه المؤسسات تتبنى الفكر البيئي، ولهذا يتوجب عليها المراقبة باستمرار كل المعلومات الخاصة بأذواق الزبائن وميولهم وتوجهاتهم لاعتماد المؤسسة عليها في العملية الانتاجية، وكذلك المعلومات حول كيفية ايجاد المواد الأولية أو البدائل الأخرى لها، أو الموردين وطرق التوريد وغيرها من المعلومات التي تعتبر أساسية في عملية صياغة القرارات التسويقية. (مولحسان و مرعوش، 2017، صفحة 88)

7.2.4. المستهلك الأخضر:

المستهلك الأخضر أو ما يسمى أحيانا بالمستهلك البيئي والذي لا يمكن اغفال أهميته في العملية التسويقية الخضراء، لكونه المؤثر الأقوى في أداء المؤسسات البيئي، وعبر مجال زيادة الحصة السوقية للمؤسسات في سوق التنافس التي تعمل به، وقد عرف المستهلك الأخضر على أنه ذلك الشخص الذي يحمل قلعا لاتجاه البيئة ويقوم بشراء المنتجات التي تكون صديقة للبيئة وفي الغالب هي منتجات طبيعية ولا تحدث تلوث في البيئة. (البكري و اسماعيل، 2016، صفحة 67)

8.2.4. الأداء البيئي:

بواسطة الأداء البيئي تستطيع المؤسسة ترجمة ادراكات ووعي المؤسسة حول القضايا البيئية إلى أفعال حقيقية وذلك من خلال:

- الموازنة بين الأء البيئي والاجتماعي وأهداف الربحية وغير الربحية دوما.
- تتبع الحصة السوقية وفق المسؤوليات البيئية والاجتماعية وليس فقط الربحي
- تعتمد على معدل كسب الزبائن وخسارتهم وفق تقييم الأداء البيئي.
- تقارن التغير في أدائها وتطلعات لزبائن ذو التوجه الاخضر.

- تقوم بالتجديد ومحاولة الابداع في الالتزام البيئي وأداؤها ليس مجرد التزام قانون. (براهيمي، 2016، صفحة 100)

5. الإنتاج الأنظف كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة:

إن عملية الإنتاج هو إجراء تحويلات على المستخدمات لظهور منتجات والسلع قد تكون استهلاكية او انتاجية حسب الاستخدام إن تكرار هذه العملية بمرور الوقت يلحق أضرار كبيرة على أهمية التي يعملون بها، ومن هنا بدأت أغلب الدول بتطبيق مبادرات تطوعية لتخفيف الاعباء على البيئة والعمل على حمايتها في ظل الظروف الصناعية المتزايدة والعمل على تطوير استراتيجيات وسياسات شاملة ومتكاملة وفي هذا الاطار يعتبر الإنتاج الأنظف الطريقة الأكثر فعالية والوسيلة الأكثر كفاءة في خلق التجانس بين توفير متطلبات العالم من السلع والخدمات والمحافظة على البيئة واستقرارها.

ولقد تم إعطاء مفهوم الإنتاج الأنظف في عام 1990 بواسطة البرنامج البيئي للأمم المتحدة حيث يعرف الإنتاج الأنظف بأنه التطوير المستمر للعمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع وخفض كمية المخلفات عند المنبع وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة. (كافي و طالم، 2017، صفحة 512)

كما أن الإنتاج الأنظف هو عملية انتاجية حكيمة تقوم على استبعاد الملوثات قبل حدوثها، وهذا بدلا من المقاربة التقليدية باهضة التكاليف والقائمة على معالجة التلوث بعد حدوثه. (مولحسان و مرعوش، 2017، صفحة 89)

ويتم تنفيذ تقنية الإنتاج الأنظف بتحديد الخيارات التي تحقق للمؤسسة الاقتصادية مزايا نسبية من الناحية الفنية والاقتصادية والبيئية، وبناء على هذه الخيارات تضع المؤسسة أولوياتها على النحو التالي: (كافي و طالم، 2017، الصفحات 515-516)

- الأولوية الأولى: تتعلق بالعوامل ذات آثار تلويثية قوية أو ذات فائدة ملموسة للمؤسسة الاقتصادية من خلال تقليل التكلفة وتحسين الكفاءة، وتشمل هذه الأولويات اجراءات التطوير الواضحة قليلة التكلفة وسهلة التطبيق في المدى القصير والتي لا تتجاوز سنة واحدة.
- الأولوية الثانية: تتعلق بالعوامل ذات الآثار التلويثية الظاهرة أو المحتملة، والتي تحقق فوائد للمؤسسة الاقتصادية من خلال استثمارات في فترة زمنية متوسطة تحدد بسنة إلى ثلاثة سنوات.

- **الأولوية الثالثة :** تتعلق بالعوامل التي ليس لها آثار سلبية سريعة، ولكن يمكن للمؤسسة أن تتوقع فوائد على المدى الطويل والتي تتجاوز ثلاثة سنوات.
- وبعد تحديد الأولويات يمكن للمؤسسة أن تطبق تقنية الإنتاج الأنظف وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الاجراءات التالية:
- **التحكم في مصادر التلوث:** وذلك بتحديد الخطوات التنفيذية والتي تشمل على:
 - التحكم في العملية الإنتاجية أو تعديلها بدء من عمليات تداول المواد الخام.
 - تطوير وتحسين أساليب الصيانة.
 - استبدال المواد الخام أو المدخلات الأخرى.
 - استعادة المواد الخام وتدوير المخلفات.
- **ترشيد استخدام المواد والحد من تولد المخلفات الخطرة:** حيث يتم وصف الاجراءات المقترحة للتوفيق بين إدارة الموارد والمخلفات الخطرة وفق متطلبات القانون.
- **تحسين بيئة العمل :** يتم أيضا تحديد الخطوات والاجراءات المقترحة لتحسين بيئة العمل طبقا لمتطلبات القانون.
- **رصد الملوثات الصناعية :** وذلك بتحديد الخطوات المزمع تنفيذها لتأسيس نظام الرصد الذاتي.
- وللقيام بإنتاج نظيف وبشكل كفء يتطلب الاعتماد على مجموعة من الأسس التالية:
- **جعل المنتجات قابلة للتدوير:** من خلال تصميم المنتجات بحيث يمكن إعادة استخدام مكوناتها مرة أخرى.
- **استعمال مواد معادة:** وذلك بإعادة جمع ما تبقى من المنتجات بعد استعمالها ومعالجتها ومن ثم إعادة استعمالها في العملية التصنيعية.
- **استعمال مواد أولية وسليمة من الناحية البيئية:** أي دراسة خصائص مكونات المواد الأولية أو استبدال المواد الضارة بمواد عضوية.
- **استعمال مواد ومكونات اخف وزنا:** ويتم ذلك بشكل كبير في تقليل كمية المواد المستعملة، وهذا شائع كثيرا في صناعة السيارات.
- **استخدام طاقة أقل:** وذلك بتقليل الطاقة المستخدمة في العملية الانتاجية وتقليل الطاقة التي يحتاجها المنتج عند الاستعمال.

6. خاتمة:

يعد موضوع التسويق الأخضر واحدا من أهم المواضيع خاصة في ظل الاوضاع العالمية الرامية لحماية البيئة والمحافظة على استقرارها وتوازنها، حيث أصبحت اغلب المؤسسات اقتصادية أمام خيار حتمي لتبني هذا المفهوم الذي يحقق لبيئتها الداخلية والخارجية جملة من الفوائد ويساعدها على تعزيز مركزها التنافسي في السوق العالمية، وذلك بالتزامها على المحافظة على البيئة ومحاربة التلوث من خلال ادراج البعد البيئي من عملياتها الانتاجية والصناعية وكذا التسويقية للتقليل من الآثار السلبية لهذه العمليات على البيئة او أحد عناصرها.

كما أن تطبيق استراتيجية الانتاج الأنظف وما يتماشى معها من سياسات تسويقية وانتاجية تعتبر خيار فعال لتحقيق التوافق والانسجام بين متطلبات التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو وكذا التنمية الاجتماعية من جهة وتحقيق الاستدامة البيئة من جهة أخرى، وذلك من خلال الوصول الى اشباع الحاجات والرغبات من منتجات خضراء للمستهلكين مع مراعاة العدالة في توزيع الموارد الطبيعية وضمان حقوق الاجيال القادمة، مع ضرورة المحافظة على البيئة وتقليل استخدام المواد الضارة بها والحفاظ على النظام الايكولوجي والتنوع البيولوجي ومحاربة التلوث، كما يمكن للمؤسسات أن تصبح أكثر استجابة للمطالب البيئية وتحقيق الاستدامة من خلال الإلتزام بالتوصيات التالية:

- الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
- المحافظة على الطاقة والإستخدام البيئي الآمن والمستدام لمصادر الطاقة.
- إنتاج المنتجات والخدمات الآمنة التي لا تسبب الضرر البيئي.
- خفض النفايات والتخلص منها عن طريق معالجتها وإعادة تدويرها.
- زيادة التوجه نحو نشر الوعي البيئي بين طبقات المجتمع المختلفة من خلال التركيز على مفهوم المسؤولية البيئية للتحفيز على تبني السلوك الأخضر، والذي ينعكس بدوره على شراء واقتناء المنتجات الخضراء والتي تحد من استهلاك الطاقة وإحداث التلوث.

7. قائمة المراجع:

1. أبو النصر مدحت، و ياسمين مدحت محمد،(2017)، التنمية المستدامة: مفهومها - أبعادها - مؤشرات، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
2. آيات الله مولحسان، و إكرام مرعوش، (2017)، السلوك البيئي: توجه حتمي للمؤسسات لتحقيق التنمية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والادارية (02).
3. ثامر البكري، و هديل اسماعيل،(2016)، أثر الميزج التسويقي الأخضر على سلوك المستهلك لإستخدام المنتج ذو الطاقات المتجددة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (47).
4. سميرة صالح،(2011)، التسويق الأخضر بين الأداء التسويقي والأداء البيئي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المجلة الجزائرية للعمولة والسياسات الاقتصادية ، 02 (01).
5. عبد الرحمان العايب،(2011)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر.
6. علي فلاق، و رشيد سالمي، (2016)، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مع الاشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية، مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي (25).
7. عمار عماري،(2008)، اشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر.
8. فاروق براهيم، (2016)، التسويق الأخضر كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة، الجزائر.
9. فريدة كافي، و علي طالم، (2017)، الإنتاج الأنظف كإستراتيجية لدعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة مؤسسة فرتيال بعنابة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، 03 (01).
10. محمد عبد الله حسون، و آخرون. (2010)، التنمية المستدامة، المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي (67).
11. مراد ناصر، (2009)، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية (46).

12. نعيمة يحيوي، و عاقل فاضلة، (2012)، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر.

13. نور الدين جوادي، عقبة عبد اللاوي، و جديدي هالة، (2012)، السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر دراسة ميدانية حول تجربة شركة الورود لإنتاج العطور في إطار مشروعها للحصول على شهادة الإيزو 14001، الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر.

المخاطر الائتمانية وإدراجها في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية

- دراسة حالة بنك دبي الإسلامي -

Credit risk and its management in Islamic financial and banking institutions - Dubai Islamic Bank case study-

ط.د: حاكمي إبراهيم *

جامعة الجلفة - الجزائر ، الإيميل : Hakim.brahim87@gmail.com

د.قطاف عبدالقادر

المركز الجامعي أفلو - الجزائر مخبر: الدراسات القانونية والاقتصادية

ae.k.guettat@cu-afrou.dz

Received :16/02/2020

Accepted: 21/05/2020

Published:30/06/2020

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى محاولة فهم عمل البنوك الاسلامية والتطور الذي عرفته منذ نشأتها واعتمادها عالميا أكثر فأكثر، وإبراز مدى قدرتها على تحقيق الاستقرار والتوازن المالي لها مرورا بالخصائص التي تميزها عن البنوك التقليدية وكذا التعرف على المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك الاسلامية ومختلف الأساليب التي تستخدمها لإدارة مخاطرها الائتمانية لأن امكانية ادارة هذه الأخيرة في البنوك الاسلامية محدودة ويرجع السبب في ذلك لتقيدها بأحكام الشريعة الاسلامية في معاملاتها المالية ومدى اختلافها عن البنوك الاخرى ونستعرض التجربة الأردنية التي تعتمد على بعض السياسات والاجراءات والأساليب المعتمدة في اتخاذ القرار والتي تعتمد بدورها على درجة كبيرة من المعلومات والبيانات المالية في كل بنك.

وتوصلت الدراسة الى أن المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية استطاعت أن تقدم البديل الشرعي لفئة كبيرة من المدخرين خاصة الذين يلحون حرجا شرعيا في التعامل مع البنوك التي تعتمد في معاملاتها على الفوائد الربوية، كما تركز في معظم تمويلاتها على الصبغ الأقل مخاطرة بالاعتماد على المعايير المعتمدة للهيئات العالمية والمؤسسات المالية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: بنوك اسلامية، مخاطر ائتمانية، مؤسسات مالية ومصرفية

تصنيف G24 ;O16:JEL

*المؤلف المرسل: ط.د. حاكمي إبراهيم ، الإيميل : Hakim.brahim87@gmail.com

Abstract:

This research paper aims to try to understand the work of Islamic banks and the development that they have known since their inception and adoption globally more and more, and to highlight the extent of their ability to achieve stability and financial balance through them through the characteristics that distinguish them from conventional banks, as well as identify the credit risks facing Islamic banks and the various methods that they use to manage their risks Credit is because the possibility of managing the latter in Islamic banks is limited, and the reason for this is their adherence to the provisions of Islamic Sharia in their financial transactions and the extent of their difference from other banks. The policies, procedures, and methods adopted in decision-making, which in turn depend on a large degree of financial information and data in each bank.

The study found that Islamic banks were able to offer the Sharia alternative to a large group of savers, especially those who have a legitimate embarrassment in dealing with banks that depend on their transactions for usurious interests, as they focus in most of their financing on the formulas that are less risky by relying on the approved standards of international bodies and Islamic financial institutions .

Keywords: Islamic banks, credit risks, financial and banking institutions

Jel Classification Codes: G24;O16

1. مقدمة :

أضحت البنوك الإسلامية حقيقة ملموسة وظاهرة متميزة فالساحة المحلية والإقليمية تشهد تطورا هائل في تقدم العمليات المصرفية الإسلامية سواء في إنشاء البنوك الإسلامية أو تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية أو على شكل فتح فروع إسلامية لبنوك تقليدية لأن الدافع الإسلامي للبنك هو النهوض بالمجتمع فتحقيق الربح بالنسبة للبنك الإسلامي يعتبر حافزا وليس هدفا وهذا ما يحتمل البنك مسؤولية كبيرة اتجاه عملائه فهو مؤتمن على أموالهم لذا وجب الحرص الدائم عليها فالمودعين رغم قبولهم لمبدأ المشاركة في أرباح وخسائر البنك فهم لا يرغبون بالمجازفة بأموالهم في عمليات غير محسوبة العواقب، للبنك الإسلامي أساليب عمل تقوم على الأصول الحقيقية لا الوهمية لذلك ركزت الدراسات النظرية على صيغ التمويل الإسلامية لتكون بديلا للإقراض.

إن التطور الهائل في الصناعة البنكية فرض مخاطر عديدة ومتعددة، مما دفع بالقائمين على البنوك الإسلامية في البحث عن أساليب تحوطية وطرق مناسبة لطبيعة عملها، ونظرا لأهمية الإدارة في نجاح أي مشروع فإن البنوك الإسلامية تولي اهتماما كبيرا لإدارة المخاطر التي تتعرض لها إدارة فعالة تجنبها نتائج سلبية غير مرغوب فيها ، وباعتبار أن الائتمان هو أساس العمل البنكي كان لزاما على البنوك الإسلامية البحث عن وسائل وطرق كفيلة لمواجهتها والتقليل منها، فالبنوك ومع التنافس الكبير الذي تشهده ونتيجة لتزايد الأزمات التي تعترض نجاحها أصبحت مطالبة بتطوير أساليبها لقياس المخاطر التي تتعرض لها للحفاظ على أصولها وحمايتها من الخسائر من خلال تخفيف احتمالات وقوعها بوضع البدائل المناسبة.

1.1. إشكالية الدراسة: من خلال ماسبق يمكن طرح الاشكال التالي :

- ماهي الأساليب التي يمكن اتخاذها لتحوط من إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية ؟

2.1. أهمية الدراسة وأهدافه:

تتمركز أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول بالبحث والتحليل طرق وأساليب جديدة أخذة بالتزايد والانتشار في إدارة وتقييم مخاطر الائتمان المصرفي، وتأتي أهمية هذا البحث حيث أنه يسعى إلى تحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وحصرها في مجموعات متناسقة حسب مصدرها وبيان كيفية الوقاية منها وتجنب الوقوع فيها ، أو كيفية مواجهتها ومعالجتها في حال وقوعها

كما تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

- التعرف على المخاطر الناشئة عن صيغ التمويل الإسلامي؛
- بيان العلاقة بين مستوى مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وقرار منح الائتمان؛
- فهم خصوصية المخاطر التي تتعرض لها البنوك الاسلامية، ودراسة طرق إدارتها؛
- بيان العلاقة بين مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وقرار منح التمويل

2. الإطار المفاهيمي للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية

لا يوجد تعريف محدد للبنوك الاسلامية متفق عليه، بل توجد عدة تعاريف لها، تشير إلى مضامين أساسية منها ما يلي:

- **التعريف الأول:** البنوك الإسلامية مؤسسات نقدية مالية، تعمل على جذب الموارد النقدية من افراد المجتمع، وتوظيفها توظيفاً فعالاً، يكفل تعظيمها ونموها في اطار القواعد المستقرة للشريعة الاسلامية وبما يخدم شعوب الأمة على تنمية اقتصادياتها. (محمد بو حديده، 2011، صفحة 209)
- **التعريف الثاني:** البنك الإسلامي: مؤسسة مالية تساهم في تطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية في انه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة الاسلامية في مجال المال والمعاملات (شهاب أحمد سعيد العززي، 2012، صفحة 11)
- **التعريف الثالث:** البنوك الإسلامية هي كل مؤسسة تباشر الاعمال المصرفية مع التزامها باجتناب الفائدة الربوية بوصفها تعاملًا محرماً شرعاً. (عصام بوزيدي، 2016، صفحة 23)
- **التعريف الرابع:** مؤسسة مالية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط مشروعة بهدف تحقيق الربح لها رسالة انسانية ذات بعد تنموي. (ابراهيم عبد الحليم عبادة، 2008، صفحة 27)
- **التعريف الخامس:** البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الاموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الاسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الاسلامي مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو عطاءً، وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الاسلامية.
- **التعريف السادس:** البنوك الاسلامية هي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بفائدة (الربا) أخذاً أو عطاءً فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر، بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب. (عبد الرحمان يسري، 2001، صفحة 259)

- نستخلص مما سبق أن البنك الإسلامي هو: المصرف الذي يلتزم بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

2.2. مصادر المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية

- 1- المصادر الداخلية: تتكون الموارد الداخلية للأموال في البنك الاسلامي من عنصرين هامين هما رأس المال والاحتياطيات، ولا تختلف هذه الموارد الداخلية للبنك الاسلامي عنها من غيرها من البنوك الربوية:
 - رأس المال: يقصد به في الفكر الاسلامي أصل مال الذي يحوزه ويملكه الانسان بالفعل للانتفاع به، سواء اكان مادة او غيرها، وما لا يملكه الانسان ولا يدخل في حيازته لا يعد مالا، وهو يمثل قيمة الاموال التي يحصل عليها البنك من المساهمين فيه عند بدء تأسيسه (محمد عبد الله الشبلي، 2002 ، صفحة 264)
 - الاحتياطيات: هي المبالغ المقتطعة من صافي الأرباح القابلة للتوزيع، والتي تدعم المركز المالي للبنك وتحفظ رأسماله من أي اقتطاع، وفي حالة وقوع خسارة ما وتكون مبالغها من حق المساهمين، لأنها تغطي من الأرباح التي كان من المفروض أن توزع عليهم. (محمد بوجلal، 1990، صفحة 53)
 - ارباح غير موزعة: غالبا ما يتفق مساهمو البنك على عدم توزيع الارباح المحققة، جزئيا او كليا ويفضلون ضمها الى رأس المال بهدف توسيع النشاط ودعم المركز المالي للبنك، كما تستخدم في مجابهة المخاطر غير المتوقعة التي قد يواجهها البنك الإسلامي (كناربهية، 2007، الصفحات 63-64)
- 2- المصادر الخارجية: تلجأ البنوك الإسلامية عادة إلى المصادر الخارجية لتوفير الموارد وذلك لتغطية جميع احتياجاتها وتمثل هذه الموارد في:
 - الودائع تحت الطلب: تسمى ايضا بودائع الجارية تعرف على انها الودائع التي يحق للعميل المودع ان يطلبها في اي وقت سواء نقدا او عن طريق استعمال الشيكات او اوامر التحويلات المصرفية لعملاء اخرين، ولا تدفع البنوك عليها اي عوائد لعدم ثبات رصيدها الذي قد يصبح صفرا في اي لحظة مما لا يعطي البنك الفرصة لاحتسابه ضمن خطته في الاستثمار (محمد جلال سلي مان ، 1996 ، صفحة 17)

والودائع الجارية تمثل سندا هام لنشاط البنك وذلك لإتاحة التمويل قصير الاجل والاحتياجات التمويلية

الطارئة لذوي الأنشطة الانتاجية في المجتمع كما تمثل عنصر من عناصر السيولة لمشروعات البنك الاستثمارية (مسدور فارس، 2007، صفحة 94).

– **الودائع الادخارية:** تفتح البنوك الاسلامية حسابات توفير لحث المدخرين على التعامل معها وتستخدمها بالأدوات الاسلامية الخاصة بها وهي تأخذ نصيبها من مردودية الاستثمارات التي يباشرها البنك، ونسبة الارباح العائدة لهذه الحسابات بالمقارنة مع المبالغ المودعة لا تحدد مسبقا وهي متغيرة ولا يمكن للبنك ان يتعهد مسبقا بنسبة محددة، يتم فيها الاستثمار على اساس مضاربة المطلقة من جانب البنك ويكون لصاحبها الحق في سحب بعض أو كل هذه الوديعة بموجب دفتر التوفير الذي يمنحه البنك إياه، ويدفع البنك على هذه الودائع عوائد بحسب الوديعة والمدة التي بقيتها في البنك (عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، 2004، صفحة 121)

– **الودائع الاستثمارية:** هي الاموال التي يتم ايداعها من قبل اصحابها بقصد استثمارها في مختل المشاريع، دون ان يكون لهم الحق في سحبها خلال الفترة التي تم الاتفاق عليها مع البنك، ما يجعلها أحد أهم الموارد التي تتميز بالاستقرار والتي يعتمد عليها البنك الاسلامي في ممارسة مختلف أنشطته الاستثمارية، تكيف الوديعة الاستثمارية في البنك الاسلامي على انها عقد مضاربة بين المودع الذي يعتبر رب المال، والبنك الذي يعد مضاربا بالأموال، بحيث لا يضمن اصل الوديعة ولا الارباح الناتجة عن استثمارها الا اذا ثبت عنه تقصيرا او تعدى او مخالفة لاحد شروط العقد، ففي حالة تحقيق أرباح، يتم تقاسمها حسب النسب المتفق عليها في عقد المضاربة، أما الخسائر فتقع على رب المال ويخسر المضارب جهده وعمله (فادي محمد الرفاعي، 2004، صفحة 102).

3. المخاطر الائتمانية وأشكالها

تكون مخاطر الائتمان في صورة تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على احد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا، وان عليه أن يسلم أصولا قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرض البنك لخسارة محتملة. وتأتي مخاطر الائتمان في حالة صيغ المشاركة في الأرباح في صورة عدم قيام

الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول الأجل (الساعاتي عبد الرحيم عبد الحميد، 2010، صفحة 9)

1.3. مفهوم المخاطر الائتمانية

- **التعريف الأول:** يمكن أن تنشأ هذه المخاطر عند تباين البيانات والمعلومات لدى المصارف الإسلامية بشأن الأرباح الحقيقية للمستثمرين، ويتحدد حجم مخاطر الائتمان في عاملين هما: الموقف الائتماني لدى العميل أو المستثمر، وكيفية تركيز المخاطر أو إلى أي مدى يوزع العميل أو المستثمر أنشطته التجارية (ضرار الماحي العبيد أحمد،، 2011، صفحة 11)
- **التعريف الثاني:** في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد قيمة القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها في عقد منح الائتمان. (ابتهاج مصطفى عبد الرحمان،، 2002، صفحة 444)
- **التعريف الثالث:** عدم السداد الكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية (حمزة محمود الزبيدي،، 2002، صفحة 98).

وبالتالي يقصد بالمخاطر الائتمانية على أنها خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده للبنك المقرض في تاريخ الاستحقاق المحدد وفق الشروط المتفق عليها.

2.3. أهم أشكال المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية:

- **مخاطر السيولة:** تعتبر السيولة مؤشراً هاماً لمعرفة مدى سلامة المركز المالي للبنك الإسلامي، تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها (Sophie Brana, Michel Gazals, , 2003, p. 114). تحتاط البنوك لمثل هذه السحوبات من خلال الاحتفاظ بمبلغ احتياطي في شكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى البنوك أو مؤسسات أخرى أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد (سمير الخطيب، 2005، صفحة 152) أي أن خطر السيولة هو تعرض البنك لموجة سحوبات مفاجئة من قبل المودعين مع عدم توفر سيولة بديلة مما يحد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته

- مخاطر عدم السداد: تنشأ نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها (صادق راشد الشمري، 2009، صفحة 195)، وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل أو تغيرات في حركة السوق تنتج عليها آثار سلبية على المقرضين (عبد الجليل بو داح، 2001)، وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر:
- خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناء على سمعته وجدارته الائتمانية.
- خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية. وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقرض سداد قيمة المبلغ المقرض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من ثلاث شهور بعد حلول موعد السداد و خرق الاتفاق (عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد، 1999، صفحة 183).
- مخاطر السمعة أو الثقة: يقوم البنك الإسلامي بتقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من الخدمات للأفراد والمؤسسات، ويشكل عام لاختلاف نوعية هذه الخدمات من بنك إلى آخر بقدر ما تختلف طريقة تقديمها، وهذا ما يؤثر على صورة البنك لدى العملاء فيكسب ثقتهم أو يفقدوها، تنشأ هذه المخاطر نتيجة افتقاد الفهم السليم لرسالة البنوك الإسلامية سواء تعلق الأمر بالعاملين في البنك أو المتعاملين معه، وهذا ما يؤدي الى اهتزاز الثقة في البنك الاسلامي وبالتالي عدم التعامل معه (شيرين محمد سالم أبو قعنونة، 2006، صفحة 147)
- مخاطر التشغيل: يمكن أن تكون هناك مخاطر تشغيلية حادة في البنوك الإسلامية مثل مخاطر العاملين وتنشأ مخاطر التشغيل هنا عندما لا يتوفر للبنك الإسلامي الموارد البشرية الكافية والمدرية تدريباً كافياً للقيام بالعمليات المالية الإسلامية (Abid fadila, 2014)، مخاطر متعلقة بأطراف أخرى ناتجة عن أنشطة الأطراف الخارجية التي يتعامل معها البنك، مثل الغش الخارجي والإصلاحات القانونية المؤثرة سلباً على نشاطه، وكذلك الأحداث الخارجية التي تلحق خسائر بالبنك كعمليات التخريب والكوارث الطبيعية. (Lamarque e, 2003, p. 65)

- مخاطر سعر الصرف: تتعامل البنوك الإسلامية بالعملات الأجنبية على عدة وجوه منها الشراء والبيع، والتمويل والاستثمارات بالعملات الأجنبية وقبول الودائع، وهذا كله يعرض مركز البنك المالي إلى تقلبات في أسعار هذه العملات، يظهر هذا نتيجة تذبذب أسعار الصرف، وبالتالي فهو يمثل الخسارة الناتجة في أسعار الديون المقومة بالعملة الصعبة وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة. (ابراهيم الكراسنة، 2006، صفحة 40)
- مخاطر أسعار الفائدة: لا تتعامل البنوك الإسلامية بالفائدة كما هو الحال في البنوك التقليدية، لكن هذا لا يمنع أن تقيّم البنوك الإسلامية تكلفة أموالها أو عائد استثماراتها وفقا لمعدلات الفائدة السائدة في السوق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تقلب أسعار الفائدة يؤثر على أسعار الأوراق المالية، وخاصة الأسهم بالنسبة للبنوك الإسلامية، الأمر الذي يؤثر على قيمة محفظتها الاستثمارية، وأخيرا فإن تغيير أسعار الفوائد يؤثر على أسعار صرف العملات مما يؤثر على قيم الأصول والالتزامات المقومة بالعملات الأجنبية لدى البنك الإسلامي. (محمد محمود العجلوني، 2008، صفحة 427)
- المخاطر السياسية والقانونية: من المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها (ابتهاج مصطفى عبد الرحمان، 2002، صفحة 449) أو عبارة عن خطر حدوث تغيرات في حكومة الدولة وسياساتها الحكومية (براين كويل، 2006، صفحة 69)، وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح القوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي للدولة، وبالتالي نستطيع توقع احتمالات عدد من المخاطر القانونية منها: (محمد سهيل الدروبي، 2007، صفحة 73)
- مخاطر ناجمة عن أخطار في العقود أو المستندات أو التوثيق؛
- مخاطر ناجمة عن عدم فعالية النظام القضائي في بلد ما أو فساد؛
- مخاطر ناجمة عن التأخر في اتخاذ بعض الإجراءات القانونية في مواعيدها الملزمة؛
- مخاطر ناجمة عن مخالفة بعض القوانين أو الاتفاقيات الملزمة.

4. إدارة مخاطر الائتمان في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2014-2016)

1.4. بنك دبي الإسلامي: يعد البنك أول مؤسسة مصرفية إسلامية في منطقة الخليج العربي، تم تأسيسه سنة 1975 يقدم بنك دبي الإسلامي العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية التي تعتبر بديلا إسلاميا عن الخدمات البنكية التقليدية (عمرو عياش، مشري فريد، 2013، صفحة 7).

- بنك إسلامي متكامل الخدمات يقدم الخدمات المصرفية وما يتعلق بها، وفقا لأسس الشريعة الإسلامية أصبح رائدا في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، تركز أهدافه على تقديم حلول بنكية إسلامية للعالم أجمع وتكمن رؤيته في أن يصبح مجموعة مالية إسلامية رائدة في المنطقة والعالم.

2.4. إدارة المخاطر في بنك دبي الإسلامي

ان عملية ادارة المخاطر هامة لاستمرارية البنك في تحقيق أرباح كما أن كل فرد داخل البنك مسؤول عن تعرض البنك لمخاطر متعلقة بمسؤولياته، يتولى قسم ادارة المخاطر مسؤولية تطبيق واتباع الاجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وذلك لضمان بقاء المخاطر ضمن حدود مقبولة وفقا لما هو مصرح به من قبل مجلس الادارة، ويكون القسم مسؤول عن الموافقة على التسهيلات الائتمانية وإدارتها ومراقبة كافة المخاطر بشكل عام.

- المخاطر الائتمانية: من أجل تجنب التركيز الزائد للمخاطر، تتضمن سياسات واجراءات المجموعة توجهات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ متنوعة، وتتم مراقبة التركيزات المحددة لمخاطر الائتمان طبقا لذلك.

- يقوم البنك بإدارتها وضبطها من خلال:

- تقدير احتمالية تعثر كل طرف من الأطراف المقابلة باستخدام أدوات تصنيف داخلي تم اعدادها لفئات الأطراف المقابلة المختلفة؛
- اعداد نماذج داخلية لتقييم المشاريع العقارية، ونماذج أخرى متعلقة بالشركات والمتعهدين والشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- تم الاستحواذ عليها من موديز وتعديلها بما يتوافق مع معايير التصنيف الداخلي للمجموعة؛
- يتم استخدام النماذج مع أداة موديز للتصنيف وتحليل المخاطر؛

- تتم مراجعة وتحديث أدوات التصنيف عندما يلزم الأمر:
- تقوم المجموعة بصورة منتظمة بالتحقق من فعالية أداة التصنيف وقدرته على التنبؤ بحالات التخلف عن السداد.

3.4. دراسة تحليلية لبنك دبي الإسلامي للفترة الممتدة من (2014-2016)

من خلال هاته النقطة سنحاول تحليل ودراسة صيغ التمويل المقدمة من طرف بنك دبي الإسلامي المحققة خلال فترة الدراسة (2014/2016).

فيما يلي سنقدم صيغ التمويل المقدمة من بنك دبي الإسلامي ونسبها من خلال الجداول التالية:

جدول 1 : تطور صيغ التمويل لبنك دبي الإسلامي لسنة 2014

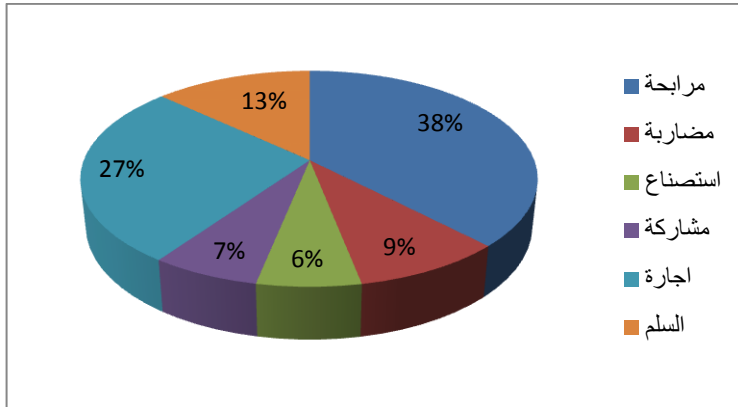
الوحدة: الدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي

صيغ التمويل	الدرهم الإماراتي	الدولار الأمريكي	متوسط سعر الصرف	النسبة المئوية %
مربحة	24.918.701	6.785.02	3.67	37.75%
مضاربة	6.058.634	1.649.56	3.67	9.18%
استصناع	4.123.091	1.122.67	3.67	6.25%
مشاركة	4.326.521	1.177.94	3.67	6.55%
اجارة	17.973.087	4.884.14	3.67	27.18%
السلم	8.642.763	2.353.17	3.67	13.09%
المجموع	66.042.797	17.972.5		100%

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من التقرير السنوي المفصل لسنة 2014

بالنسبة لبنك دبي الإسلامي يتضح لنا أن صيغة المربحة تمثل أكبر حصة من تمويلات البنك، بنسبة 37.75% وتليها صيغتي الإجارة والسلم بنسبتي 27.18% و 13.09% على التوالي، ثم تليها الصيغ التمويل الأخرى مضاربة، مشاركة، استصناع بنسب 9.18% و 6.55% و 6.25% على التوالي.

الشكل 1 : يمثل نسب صيغ التمويل في بنك دبي الإسلامي لسنة 2014



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Excel 2010

جدول 2 : تطور صيغ التمويل لبنك دبي الإسلامي لسنة 2015

الوحدة: الدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي

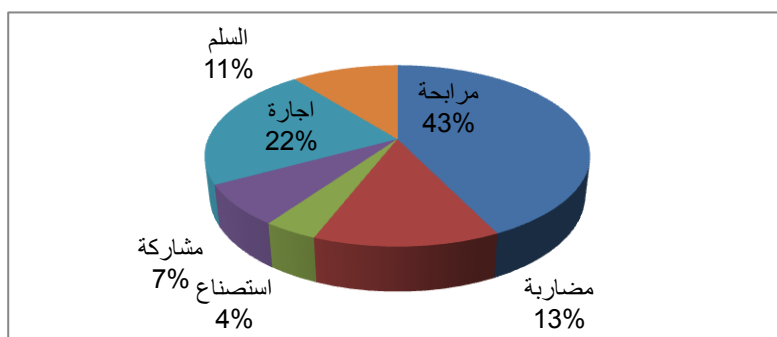
صيف التمويل	الدرهم الإماراتي	الدولار الأمريكي	متوسط سعر الصرف	النسبة المئوية %
مرابحة	34.513.582	9.397.69	3.67	42.75%
مضاربة	10.637.682	2.896.39	3.67	13.18%
استصناع	3.114.303	0.847.924	3.67	3.86%
مشاركة	5.885.591	1.602.45	3.67	7.29%
اجارة	17.973.087	4.884.14	3.67	22.22%
السلم	8.642.763	2.353.17	3.67	10.70%
المجموع	80.767.008	21.981764		%100

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من التقرير السنوي المفصل لسنة 2015

نلاحظ بالنسبة لسنة 2015 تمويلات البنكحققت قفزة نوعية لاسيما في صيغتي المرابحة والمضاربة بنسبتي 42.75% و 13.18% على التوالي مقارنة بسنة 2014 وارتفاع طفيف في صيغة

المشاركة بنسبة 7.29%، بحيث يقابل هذا الارتفاع انخفاض في صيغتي الاجارة والسلم بنسبتي 22.22% و 10.70% على التوالي، وأقل نسبة تم تعامل بها من خلال البنك لصيغة الاستصناع قدرت ب 3.86%.

الشكل 2 : يمثل نسب صيغ تمويل لسنة 2015



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Excel 2010

جدول 3 : تطور صيغ التمويل لبنك دبي الإسلامي لسنة 2016

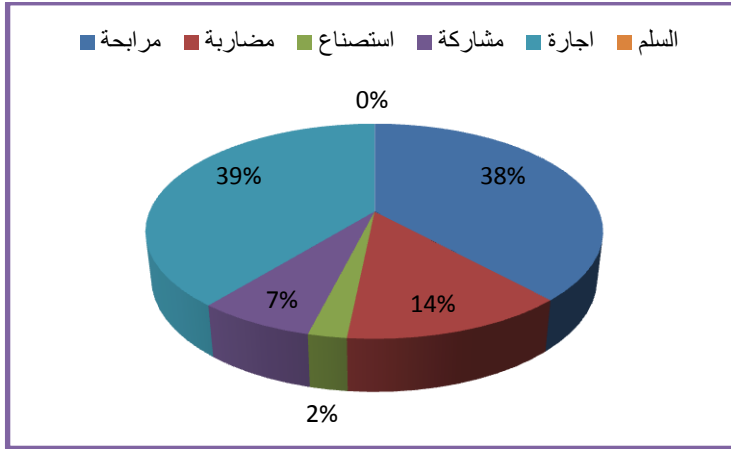
الوحدة: الدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي

صيف التمويل	الدرهم الإماراتي	الدولار الأمريكي	متوسط سعر الصرف	النسبة المئوية %
مربحة	35.275.872	9.605.17	3.67	38.22%
مضاربة	12.357.683	3.364.74	3.67	13.38%
استصناع	2.134.869	0.581.076	3.67	2.31%
مشاركة	6.439.908	1.753.30	3.67	6.97%
اجارة	36.120.709	9.835.26	3.67	39.12%
السلم	-	-	-	-
المجموع	92.329.0416	25.139.546		%100

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من التقرير السنوي المفصل لسنة 2016

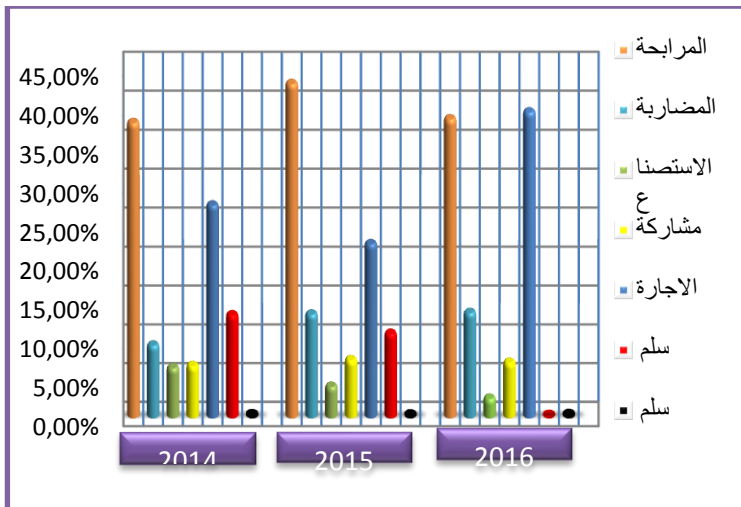
فيما يخص سنة 2016 أن صيغة الإجارة احتلت المركز الأول من حيث نسبة التطور التي بلغت 39.12 % مقارنة بالسنتين الماضيتين، أما فيما يخص صيغة المراجعة شهدت انخفاض بنسبة 38.22 % ، مع بقاء نسب الصيغ الأخرى متقاربة مقارنة بسنتي 2014 و 2015 ماعدا صيغ السلم التي لم يتم التعامل بها لهذه السنة من طرف البنك.

الشكل 3 : يمثل نسب صيغ تمويل لسنة 2016



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Excel 2010

الشكل 4 : تطور صيغ التمويل لبنك دبي الإسلامي لسنتي 2014/2016



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجداول السابقة و بناء على مخرجات Excel 2010

نلاحظ من خلال الشكل أن الصيغ التمويلية المعمول بها من قبل البنك قد اختلفت معدلات نموها بحسب السنوات حيث أنه في عام 2015 سجلت المربحة أعلى نسبة لها وهي 42.75% لتحل صدارة الصيغ التمويلية في البنك، لتليها الاجارة في المرتبة الثانية عام 2016 بنسبة 39.12%، يفسر هذا الارتفاع في الصيغتين السابقتين أن بنك دبي الاسلامي يعتمد على التمويل القصير الأجل لاجتناب المخاطر أو التقليل منها وذلك لأن هذه الصيغ من الصيغ القائمة على المديونية كما أن هذه الصيغ سهلة في استيفاء الضمانات المناسبة لسداد الأقساط، ومن الملاحظ أن السلم في عام 2014 تجاوزت نسبته 13% لتتقدم في سنة 2016، يرجع السبب في ارتفاع صيغة السلم في أن بنك دبي الاسلامي تلقى العديد من الآراء والمقترحات من المتعاملين حول حاجتهم الى السيولة النقدية حيث أنه في غياب هذا المنتج دفع بالعملاء الى التوجه للبنوك التقليدية للاقتراض، لذا تم اطلاق صيغة السلم حلا اسلاميا لتوفير السيولة للمتعاملين على شكل ثمن مقدم لشراء بضاعة معينة وبالتوافق مع الشريعة الاسلامية، أما بالنسبة لصيغتي المضاربة والمشاركة فانه كلما ارتفعت صيغة تنخفض الأخرى سجلت المضاربة أعلى نسبة لها سنة 2016 بلغت 13.38%، وأقل نسبة مسجلة كانت لصيغة الاستصناع 2.31% سنة 2016 ، يرجع السبب في ذلك أن هاتين الصيغتين أكثر عرضة للمخاطر وفي نفس الوقت تساهمان في تحقيق البنك لعوائد كبيرة وكذلك يتطلب هذا النوع من الصيغ دراسة حالة طالب التمويل من مختلف جوانبه من حيث الظروف العامة والخاصة المحيطة به ومدى قدرته على ادارة نشاطه وتسديد التزاماته، وعلى العموم بنك دبي الاسلامي يتبع سياسة التنوع في محفظته الائتمانية للتقليل من المخاطر.

5. خاتمة الدراسة :

المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية تسعى دائما للبحث عن أساليب وطرق تحوطية واستخدام وسائل محددة للتعامل مع تلك المخاطر وخاصة الائتمانية والعمل على تجنبها ، فالوسائل المستعملة للتخفيف منها متنوعة ولكنها مضبوطة بقواعد الشريعة الإسلامية وباعتبار ان الائتمان هو الركيزة الأساسية في العمل المصرفي فلقد أولت البنوك الإسلامية اهتماما كبيرا لإدارة المخاطر الائتمانية، وضرورة التأكد من سلامة عملية تقديم ومنح الائتمان من خلال وضع معايير واضحة لمنحه والحفاظ على إدارة ائتمان مناسبة في ضوء قياس ومراقبة وضمان السيطرة الكافية على المخاطر.

ولتحسين الأصول للبنوك الإسلامية لابد من تقييم الائتمان بموضوعية قبل وبعد منحه، والمراقبة الدقيقة لحسابات العملاء وأن تتم الزيارات الميدانية لمشروع المقترض بانتظام، كما يجب عليها إعطاء الأهمية اللازمة لتطبيق مراقبة الائتمان بشكل سليم وضبط آلية المراقبة.

فالبنك محل الدراسة يقوم بالإجراءات والتدابير الملائمة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية لإدارة مخاطر الائتمان والتخفيف منها إلى حدود مقبولة، لأنه من الصعب التخلص منها نهائيا وإنما العمل على التحكم فيها، وللاحظ من خلال دراستنا أنهم يعتمدون على صيغ التمويل قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل احتياجات عملائهم أي صيغ المداينات لأنها تحقق ربحا بمستوى مخاطر أقل.

1.5. الاقتراحات:

من خلال ماتم التطرق اليه يمكن المساهمة بالاقتراحات التالية:

- كلما زاد البنك في تنوع محفظته الائتمانية سواء بحسب العملاء أو المناطق الجغرافية أو القطاعات كلما كان عاملا مخففا للمخاطر؛
- توزيع التمويل في المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية على مختلف القطاعات، خاصة القطاع الزراعي الذي تهمله أغلبها، وضرورة وضع سقف للتعامل في كل صيغة خاصة البيوع نظرا لإفراط هذه البنوك فيها دون غيرها من الصيغ؛
- يتعين على المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية أن يكون لديها نظام للإدارة المستمرة للمحافظ الاستثمارية المشتتة على المخاطر الائتمانية؛

- ضرورة تكوين العنصر البشري وتثقيفه على تسيير المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية وإدارة المخاطر بما يسمح له في المستقبل من التنبؤ بالمخاطر وتحوط منها؛
- على المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية نشر جميع ما تقوم به من خدمات في مجال العمل المصرفي و مجال الاستثماري بكل صوره وأشكاله وذكر الأصول الشرعية لهذا من أجل إلغاء الشك المحيط بمعاملات البنوك الإسلامية؛
- ضرورة الإتصال المستمر للمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية بالعملاء وهذا لتوثيق العلاقة بينهم مما يسمح بمعرفة المشاكل الي يواجهها العميل؛
- الاهتمام بالتمويل طويل الأجل، نظرا لما يمكن أن يعود به من تنمية اقتصادية واجتماعية في ذات الوقت.

6. قائمة المراجع :

- Abid fadila. (2014). Analysais of crédit risk management in Islamicbanks,TishreenUniversity). *Journal of Research and ScientificStudies-Economico and Légal Sciences Series*.
- Lamarque e. (2003). , *gestion bancaire*, ., paris: Edition,pearson,.
- Sophie Brana, Michel Gazals, ., (2003). , *économie monétaire et financier 2émeÉdition Dunod*,. Paris,.
- ابتهاج مصطفى عبد الرحمان.. (2002). *ادارة البنوك التجارية*. دار النهضة العربية، لقاهرة.
- ابراهيم الكراسنة. (2006). ، *أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر*، .، أبو ظبي..
- ابراهيم عبد الحليم عبادة. (2008). ، *مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية*.. عمان الأردن: ، دار النفائس.
- الساعاتي عبد الرحيم عبد الحميد. (2010). ، *نظام التأمين الإسلامي: التضامن في تحمل الخطر*، . مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي المملكة العربية السعودية.
- براين كويل. (2006). ، *تحديد مخاطر الائتمان*، .، دار الفاروق للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.
- حمزة محمود الزبيدي.. (2002). *إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*، مؤسسة الوراق، عمان.
- سمير الخطيب. (2005). ، *قياس وإدارة المخاطر بالبنوك*، . الاسكندرية، منشأة المعارف.

- شهاب أحمد سعيد العززي. (2012). *إدارة البنوك الإسلامية*، . عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- شيرين محمد سالم أبو قعنونة. (2006). *إدارة المخاطر في العمل المصرفي الإسلامي*، دراسة تحليلية، . رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا جامعة البلقاء التطبيقية، عمان الأردن.
- صادق راشد الشمري. (2009). *إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية*، . عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1.
- ضرار الماحي العبيد أحمد. (2011). *أنواع المخاطر التي تواجه المالية الإسلامية وكيفية إدارتها*، . مداخلة مقدمة للملتقى، معهد إسلام المعرفة، جامعة الجزيرة، السودان.
- عبد الجليل بوداح. (2001). *معالجة موضوع المخاطرة في مجال منح القروض البنكية*، نوفمبر 2001. *ملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري، واقع وإفاق*. جامعة الشلف.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). *الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية*. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
- عبد الرحمان يسري. (2001). *قضايا إسلامية معاصرة*، . الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد. (1999). *جودة إدارة الائتمان*، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
- عصام بوزيدي. (2016). *محاولة اختبار كفاءة نظام التمويل الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه (منشورة) في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- عمرو عياش، مشري فريد. (2013). *إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية*، *الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية*. جامعة ميلة.
- فادي محمد الرفاعي. (2004). *المصارف الإسلامية*، بيروت1: منشورات الحلبي الحقوقية.
- كنار بهية. (2007). *معايير تمويل المشاريع الاستثمارية في البنوك الإسلامية*، . مذكرة ماجستير (منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- محمد بو حديد. (2011). *النظام المالي الإسلامي*، . الجزائر: دار كليك للنشر.
- محمد بوجلal. (1990). *البنوك الإسلامية*، . الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- محمد جلال سلي مان. (1996). *الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية*، . القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

- محمد سهيل الدروبي،. (2007). إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، . مصر.
- محمد عبد الله الشبلي. (2002). ، بنوك تجارية بدون ربا، دراسة نظرية وعملية. دار عالم الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد محمود العجلوني. (2008). ، البنوك الإسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاته المصرفية،،. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- مسدور فارس. (2007). ، التمويل الاسلامي من الفقه الي تطبيق المعاصر لدى البنوك الاسلامية، ، ، . الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

قطاع الفلاحة الجزائري بين مشكل التمويل واثره على التنمية الاقتصادية

The Algerian agricultural sector between the financing problem and its impact on economic development

ط.د : همكة محمد

جامعة غرداية - الجزائر

hemka.mohamed@univ-ghardaia.dz

Received:15/01/2020

Accepted: 28/06/2020

Published:30/06/2020

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة واقع النشاط الفلاحي الجزائري وما يوفره من عائدات تنعكس ايجابا على الاقتصاد الوطني ن بالاضافة الى ما يحتاجه من تمويلات وخدمات ، ممثلة بالجهاز البنكي ومدى قدرته على تجميع الادخارات وتوفير الموارد المالية . وبما ان القطاع الفلاحي يحتل مرتبة مهمة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية ، إذ يمثل في الجزائر العنصر المحرك للاقتصاد الى جانب المحروقات ، فإن تمويل قطاع الفلاحة يعد من اعقد المشاكل ، نتيجة الصعوبات التي يعاني منها ، و محاولة منا لمعرفة هذا القطاع سنحاول عرض بعض الاحصائيات سواء ما تعلق بالجانب الاقتصادي او الاجتماعي كاثرا للتنمية في تجنب العوائق المستقبلية للقطاع .

الكلمات المفتاحية : الزراعة ، قطاع الفلاحة، التمويل، التنمية.

تصنيف JEL: Q17; O13

*المؤلف المرسل: همكة محمد، الإيميل : hemka.mohamed@univ-ghardaia.dz

Abstract:

This study aims to know the reality of the Algerian agricultural activity and the revenues it provides positively reflected on the national economy, in addition to what it needs from funds and services, represented by the banking system and the extent of its ability to collect savings and provide financial resources, and since the agricultural sector occupies an important rank within the overall sectors Economic, as it represents in Algeria the driving element of the economy besides hydrocarbons, the financing of the agriculture sector is one of the most complex problems, as a result of the difficulties that it suffers from, and an attempt by us to know this sector. The future of the sector.

Key words: agriculture, agriculture, finance, development.

Jel Classification Codes:O13;Q17

1. مقدمة:

يكتسي القطاع الفلاحي أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول النامية كانت أم متقدمة، فهو يعتبر أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، حيث تظهر أهميته من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبشكل مصدرا للغذاء والمواد الأولية ويستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة، كما يسهم في توفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات، وتساهم كذلك في الحصول على الموارد المالية من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية، فرغم ذلك إلا أنه يعاني من مشاكل لذا لا بد من تشجيع الاهتمام به و. من اجل الإحاطة والتعرف على مساهمة القطاع الفلاحي ودوره في تحريك عجلة التنمية قمنا في هذه الورقة البحثية على تقديم عرض على ان القطاع الفلاحي يحتل مرتبة مهمة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية ، إذ يمثل في الجزائر العنصر المحرك للاقتصاد الى جانب المحروقات ، فإن تمويل هذا القطاع يعد من اعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الاقتصادية نتيجة الصعوبات التي يعاني منها ، فقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير وتركيز من قبل الدولة حيث أصبح يمثل الأولوية في مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهذا الاهتمام كان منذ السنوات الأولى للاستقلال سعيا منها لتنمية و تطوير هذا القطاع لذلك سخرت لأجله أموالا معتبرة و أجهزة متخصصة في التمويل بداية بإنشاء البنك الوطني الجزائري سنة 1966، وتكليفه بتمويل هذا القطاع اثناء مرحلة التخطيط المركزي، ثم تأسيس بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي وهو بنك الفلاحة و التنمية الريفية سنة 1982، والذي واكب مرحلة الإصلاحات التي مر بها الاقتصاد الجزائري و القطاع الفلاحي بالخصوص.

وقد تميزت سياسة التمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية بعدم الاستمرارية حيث شهدت فترة الستينات مرحلة التسيير الذاتي المرحلة التمهيديّة التي اعادت صيغه التسيير الاراضي المهملة اما فترة السبعينات فقد عرفت المشاركة المؤسساتية للدولة في إدارة القطاع ليأتي في فترة الثمانينات الإصلاح الزراعي في محاولة للانتقال نحو اقتصاد السوق وتشجيع الزراعة الخاصة، ثم انسحاب الدولة في سياق برنامج التكيف الهيكلي في التسعينات، ولا تزال الدولة تسعى جاهدة لإحداث تطورات داخل هذا القطاع الحساس.

1.1 إشكالية الدراسة.

من اجل التطرق في الجوانب المتعددة في هذا الموضوع، ولإبراز أهمية القطاع الفلاحي بالجزائر، وإشكالية التمويل قمنا بطرح الاشكال على النحو التالي:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي على التنمية بالجزائر وسبل تطويره ؟

تندرج تحت الإشكالية الرئيسة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية؟

- ماهي أهمية، ومراحل تطور التمويل للقطاع الفلاحي؟

2.1: فرضيات الدراسة.

ارتأينا صياغة مجموعة من الفرضيات كإجابات أولية لهذه التساؤلات والتي من شأنها تحديد

معالم الورقة البحثية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- للقطاع الفلاحي مساهمة بالغة في تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي، والتشغيل وكذلك

الناتج الإجمالي وهي اهم محاور التنمية الاقتصادية؛

- التمويل المالي لقطاع الفلاحي مر بعدة مراحل أدت الى تغيرات في بنيته الهيكلية، وتكمن أهمية

التمويل ، في الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها.

3.1: أهمية الدراسة.

تنبع أهمية الدراسة من خلال محاولة إبراز دور القطاع الفلاحي، كذلك المبالغ الكبيرة التي

صرفت على هذا القطاع من أجل تطويره وتنميته.

4.1: أهداف الدراسة. تتمثل فيما يلي:

- واقع الزراعة في الجزائر

- التعرف على أهمية قطاع الفلاحة بالجزائر؛

- التعرف على مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية ودوافع التمويل التي يحققها .

2 واقع الزراعة في الجزائر

1.2: الزراعة في الجزائر:

يعتبر قطاع الفلاحة او ما يسمى بالقطاع الزراعي على انه العصب الحساس في اقتصاديات

بلدان العالم. فالدولة التي تهتم بقطاعها تضمن العيش الكريم لشعبها، وذلك من خلال تحقيق أقصى

ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، بل وترى انها أمة جديدة بالاحترام لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي. ويمكن القول أنه مهما كانت خلفياتها الإستراتيجية والتنموية المتبعة فمن الواجب أن يحض القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثيره بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى (باشي، 2003، صفحة 108)

وتعرف الزراعة بأنها علم وفن وصناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان. وتعريف الزراعة بأنها علم يعتبر تعريفا حديثا نسبيا لأنه كان ينظر إليها على أنها مجرد عميلة بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها، وتحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في العديد من الدول نظرا لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل، وتشكل الزراعة في الجزائر قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، ومن أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر الحبوب (القمح، الشعير) التي تغطي هذه الزراعة نسبة 45 % من المساحة الزراعية، كما تنتج الجزائر الحمضيات و الكروم و الخضرو البقول. إلا أن الإنتاج الزراعي في الجزائر يتأثر تأثيرا كبيرا بالتقلبات المناخية مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى. وعموما فإن الإنتاج الزراعي وخاصة الحبوب لا يغطي متطلبات الاستهلاك المحلي الأمر الذي يستوجب استيراد كميات كبيرة (awladdz.info)

2.2: الإصلاحات الزراعية في الجزائر:

يعرف الإصلاح الزراعي بأنه: "مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغييرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف بها، لينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول. ويتم ذلك عن طريق وضع حد أعلى للملكية الزراعية الخاصة لا يجوز تخطيه، والاستيلاء على ما يتجاوز هذا الحد من أراض وتوزيعها على فقراء الفلاحين المستحقين وفقا لشروط وأولويات تختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية لكل بلد. والإصلاح الزراعي بهذا المعنى المحدد الأكثر شيوعا يركز على: (بخوش، 2011، صفحة 8)

- إصلاح نمط توزيع الأرض، أي على تحقيق العدالة وفتح الطريق أمام تحرير الفلاحين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من استغلال إقطاعي أو شبه إقطاعي؛

- تحقيق النمو أي. انه يشمل في هذه الحالة بعض الإجراءات الكفيلة بتنظيم العلاقات الزراعية بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها، وتدريب الفلاحين وإرشادهم وتنظيمهم في تعاونيات؛
 - تطوير طرق الزراعة ووسائلها، وتوفير القروض لهم ومساعدتهم في تسويق المنتجات الزراعية وإقامة وحدات إنتاجية زراعية على أسس جماعية متقدمة، وغير ذلك."
 وبالرجوع إلى تطور القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال فإنه مر بعدة مراحل : (بخوش،، 2011، الصفحات 8-9)

1- بعد الاستقلال (1962-1982) عرفت بالتسيير الذاتي

إذ كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعاً مؤلماً حيث كانت منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز وقامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين دون مالك وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون و تم تأميمها، ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس و أكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ 2.4 مليون هكتار؛

2- مرحلة الثورة الزراعية

جاءت كنتيجة للوضع التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، والتباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14/07/1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها". إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، و الرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة، وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤممة؛ فبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية

تقريبا، وبعد 1970 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت مساعدات الدولة للفلاحين، وهذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام من جديد وخاصة في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

3- صدور قانون إعادة الأملاك المؤممة سنة 1990، حيث تم إرجاع 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق. وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي واستجابة لنداء الفلاحين وممثلهم قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (9 صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي)، مع تقديم إعانات (إعفاءات) جبائية وشبه جبائية للفلاحين (زيري،، 2004، الصفحات 6-8).

4- إصدار قانون سنة 1995 القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع. و شمل البرنامج أيضا إجراءات تهدف لدعم الاستغلال الزراعي وتوفير الشروط المحركة للإنتاج الزراعي.. ليلها في سنة 1996 صدور تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وتأجيرها تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق. ثم جاء برنامج إعادة الهيكلة الذي مس كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، إلا أن القطاع عرف تذبذبا في الإنتاج خاصة بالنسبة للحبوب باستثناء سنوات 1994 و1995 و1996 و هذا لاعتماده كليا على المناخ ، إذ عرفت الجزائر عدم انتظام الأمطار المتساقطة (الدين، 2004، الصفحات 13-14)

وعقب الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها البلاد، فإن السياسة الاقتصادية للدولة كانت تهدف أولا للعمل على إعادة تثبيتها في إطارها القانوني كمسئول على الأهداف الاقتصادية على المدين المتوسط و البعيد ومحرك لبرنامج تطوير الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية، ومن ثم شرع في تطبيق برنامجين تنمويين، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات (بين سنتي 2001 و2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد على خمس سنوات من 2005 إلى 2009. فالبرنامج الأول، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كان من أهدافه الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل و تحقيق التوازن الجهوي و إعادة إنعاش الفضاء الوطني، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني و إعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003 حيث سجلت نسبة 7% .. (الاجتماعي،، جوان 2007، الصفحات 3-4)

3. مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها: (غربي، 2008، الصفحات 253-289)

1.3 : مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

- التقليل العمدي من طرف الإنسان: وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف، والتوبيير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية؛
- فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة: حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية؛
- انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح: يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها؛

- التصحر: الذي يعد من أخطر الظواهر الطبيعية على القطاع الفلاحي.

2.3 : مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية

- نقص العمالة الزراعية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري؛
- ضعف البرامج التدريبية: لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة؛
- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: لإخلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كلالدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات؛
- مشاكل أخرى: نذكر منها مشكل التسويق، مشاكل متعلقة بالصادرات، مشاكل التسيير الإداري للزراعة؛

-مشاكل تتعلق بالتمويل البنكي: يعاني نظام التمويل البنكي للقطاع الفلاحي عدة مشاكل نذكر منها:

- القضية العقارية وما تنجر عنه من عقبات عدة تقف امام التمويل الفلاحي وذلك لان الكثير من الفلاحين لا يملكون عقود ملكية لأراضيهم، الامر الذي كان يصعب معه تحديد حدود الأراضي العمومية وتمييزها عن الأراضي الخاصة وبالتالي فان البنك لا يستطيع تقديم تمويلات امام هذا المشكل نظرا لمخاطره الكبيرة؛
- عدم استقرار ملاك الأراضي هذه الوضعية تشكل عائقا امام البنك لاسترجاع أمواله، حيث ان هناك تغيير مستمر لملاك الأراضي إما بسبب الافلاس او بسبب إرجاع الأراضي لأصحابها بموجب قانون 25-90 وهكذا يجد البنك نفسه عاجزا عن المطالبة بأمواله؛
- مشكل عدم التسديد القروض الممنوحة حيث يعتبر من بين أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك، حيث ان الفلاح المستفيد لا يحترم الآجال المحددة لتسيير القروض المستحقة بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي؛
- الوازع الديني ويتمثل في الحرج الذي يجده الفلاح في التعامل مع القروض الربوية، حيث يلاقي هذا النظام نوعا من الاعتراض وعدم الاستجابة لمؤثراته الإغرائية من فئات عريضة من المدخرين والمستثمرين باعتبار ان هذه التقنيات التمويلية المعمول بها في البوك الجارية هي نوع من المعاملات الربوية المحظورة شرعا. (دلال،، 2006، الصفحات 14-15)

4. :التمويل الفلاحي وشروط نجاح سياسة التمويل.

1.4 . مفهوم التمويل الفلاحي.

يعتبر التمويل حاجة ضرورية، لان التمويل الداخلي الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لإنجاز مشاريعها الإنتاجية فتتوجه إلى طلب التمويل من جهات خارجية فالقطاع الفلاحي هو الآخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات وهذا من اجل تنميته تطويره.

هناك عدة تعاريف للتمويل الفلاحي نذكر منها:

- التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصه استغلال لأراضيهم وكذلك استصلاح الاراضي الصحراوية من خلال قدراتهم على اقتناء انواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الاراضي وتجهيتها وتدعيم الري لاستغلال الاراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة (علي، صفحة 135)

- تمويل الفلاح هو التوفير اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إذا كان من خلال الاقتراض الزراعي التمويل الذاتي او مساعدات او اصدار سندات... (وليد،، 2014، صفحة 36)
- يعتبر التمويل الفلاحي من أهم العوامل التي تدفع الاستثمار الفلاحي الى تحقيق معدلات هامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاية بصفة خاصة، حيث ان عملية توفير المال اللازم للاستثمار هو أحد أول العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الاستثمار، فالتمويل هو عصب العملية الاستثمارية (سمير،، 2012، صفحة 71).

2.4. : شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي.

- إن لكل سياسة او استراتيجية شروط لنجاحها، وحتى تكن سياسة التمويل الفلاحي ناجحة فعالة يجب ان تراعي الأسس التالية (بن سميعة، 2004، الصفحات 31-32):
- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب ان يهيأ له المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي الى زيادة في النتاج الذي يترتب عليه الزيادة في الدخل الفلاحي، وهو هدف منح القروض؛
- أخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار وذلك بتقديم القروض بسعر فائدة مناسب، منخفض نسبيا، لان إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة؛
- منح الائتمان الفلاحي يجب ان يؤسس على الحيافة وليس الملكية، لان الكثير من الفلاحين ليست لديهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقاتهم على الاقتراض؛
- على المؤسسة المقرضة ان تضع خطة بسيطة توضع فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح وخاصة صغار الفلاحين الاستفادة من القروض؛
- وفاء الفلاحين بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض لتشجيع البنوك على مواصلة عملها تجاه الفلاحين مهما كانت مستوياتهم مناطق الفلاحة؛
- قيام الفلاحين بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة؛
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج، وطبقات المقترضين؛
- استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من اجلها، حتى تعود بالفائدة على الفلاحين والبنوك على حد سواء؛

- يجب ان تكن مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل، وعلى أقساط تسهيلا للدفع؛
- تأكد البنوك من استخدام الائتمان الممنوح سوف يعطي ايرادا يكفي تسديده؛
- يجب ان يهيأ المناخ المناسب لاستخدام القروض بفعالية حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج؛
- امتداد الائتمان الفلاحي الى الصناعات الملحقه بالقطاع الريفي، لان نم هذه الصناعات سوف يؤدي إلى زيادة دخل القطاع الفلاحي.

5. مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في التنمية

1.5. دور القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

يعتبر الأمن الغذائي قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا، بأسعار تتناسب مع دخولهم، اما الاكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية عن طيق انتاجها محليا. (معزز زكية، 2014، صفحة 59)

يتطلب مخطط الأمن الغذائي توفر جملة من الركائز تتمثل في تعزيز جهود تحديث الزراعة وتنمية قدرتها التنافسية والإنتاجية وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والحفاظة على البيئة كما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة. وهو ما يتطلب كذلك توجيه التنمية الزراعية لتحقيق الأهداف التالية:

- زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من الموارد الغذائية؛
- تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع إنتاجيته عن طريق الاستغلال الامثل للمواد الإنتاجية وإدخال الابتكارات والاختراعات التقنية.
- تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني. خلال الفترتين 2009-2000 و 2010-2017، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40٪ من المساحة الزراعية المفيدة.
- تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2009-2000 بحوالي 3200930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي 74 ٪ من إجمالي مساحة الحبوب.
- خلال الفترة 2010-2017، معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار، بزيادة 6٪ مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009).

ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26٪ مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار.

ويتكون الإنتاج أساساً من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51٪ و 29٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017 (<http://madrp.gov.dz>).

الجدول 1 : نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة 2004 – 2011.

الإنتاج	الصادرات	الواردات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي %	
3376.39	9.76	7722.58	11089.21	30.45	2008 - 2004
5253.15	6.03	7925.19	13172.31	39.88	2009
4558.57	6.03	7925.19	12496.38	36.48	2010
3727.99	8.34	7946.15	11665.80	31.96	2011

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للاحصائيات الزراعية، المجلد 32، ص 296

المساحة: ألف هكتار الانتاجية: كجم/هكتار الانتاج: ألف طن

الدول	2014			2015			2016	
	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية	الانتاج	المساحة	الانتاجية
	Area	Yield	Prod.	Area	Yield	Prod.	Area	Yield
الجزائر	2509,02	6137,16	3435,23	2686,08	7711,54	3760,95	1855,92	9009,77

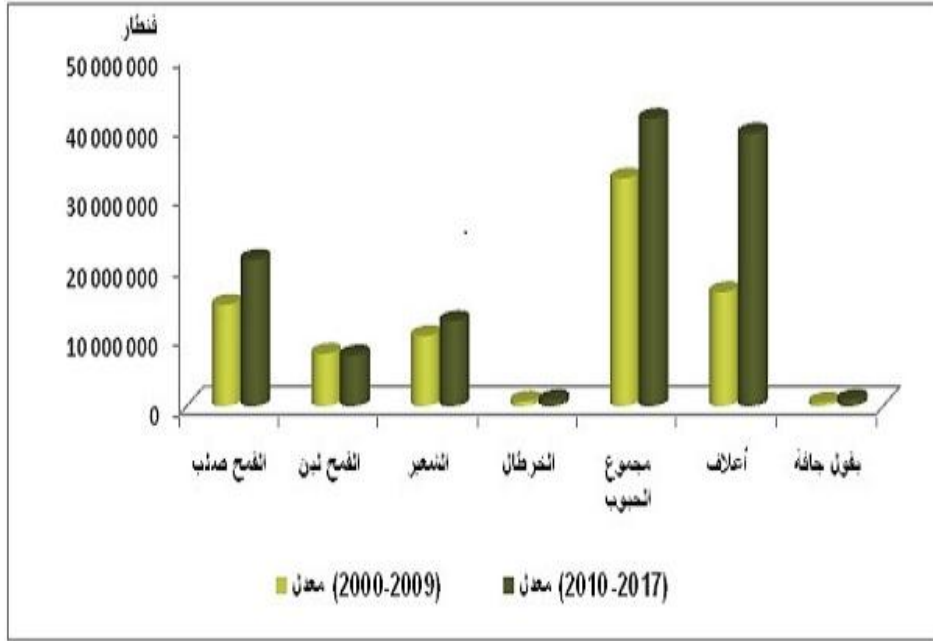
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للاحصائيات الزراعية، المجلد 37، القسم 3، ص 52.

على الرغم من الحصيلة الإنتاجية للحبوب سنة 2009 إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب لم تتجاوز نسبة 39.88 ٪ وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأمن الغذائي لهذا

المحصول كما أنها بعيدة عن النسبة المرجوة من خلال الإصلاحات والسياسات التي عكفت عليها الوزارة ابتداء من سنة 2000، كما تدل على أن أكثر من 60% من احتياجاتنا الغذائية من الحبوب تعتمد على الاستيراد وهو ما يشكل عبء علبميزان المدفوعات وجعلنا عرضة للآثارالسلبية لتقلبات الأسعار والأزمات الاقتصادية.

الشكل 1: انتاج الحبوب خلال الفترتين 2009-2000 و 2010-2017



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الموقع الرسمي، إحصائيات فلاحية.

<http://madrp.gov.dz>

إن معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر هو معدل أقل بكثير من المعدل المستهدف والمطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية وهذا ما سبب في انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي لهذه المحاصيل والسلع، كما أن حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار وهذا ما يضيف أهمية بالغة وضرورية جدا للحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وهكذا أصبحت الزراعة الجزائرية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وسد الفجوة الغذائية المتسعة، بالإضافة إلى عدم

القدرة على توفير المادة الأولية للصناعات المحلية وهذا ما أدى إلى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز الغذائي مما تشكل عبئا متزايدا على العجز في ميزان المدفوعات.

2.5. مساهمة القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البطالة ومن نجم عنها من تفشي الآفات الاجتماعية، إحدى أهم الانشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الاقتصادية وخاصة بالجزائر، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي كانت ومازالت وستظل إحدى أهم القطاعات الإستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة.

الجدول 2: القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016

الوحدة: ألف نسمة

العاملية القوى الزراعية	القوى العاملة الكلية	السنة	
Agricultural Labour	Total Labour	Year	الدولة
1609.63	9730.95	2006	الجزائر
2220.12	9968.91	2007	
2358,34	10544,00	2009	
2442,60	10662,00	2011	
2476,50	11423,00	2012	
2528,90	11964,00	2013	
2550,60	11454,00	2014	
4959,80	11931,00	2015	
2545,00	12117,00	2016	

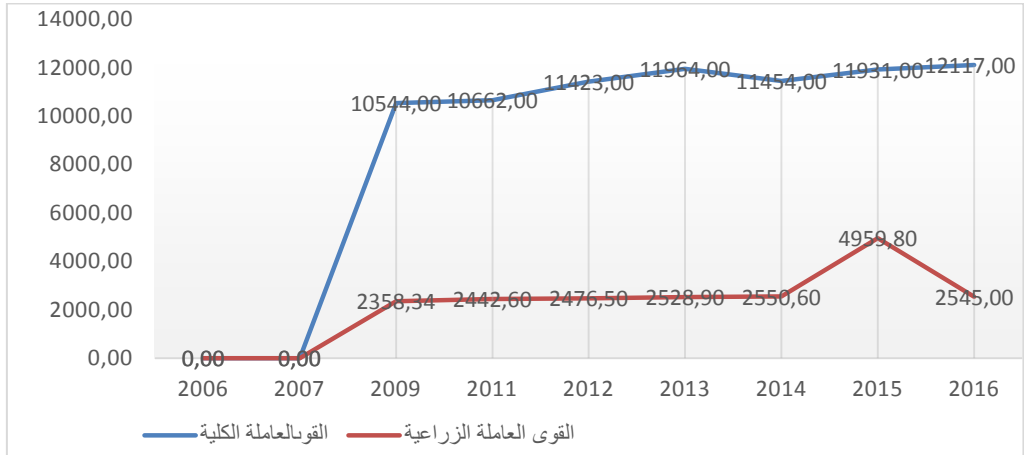
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للاحصائيات الزراعية، المجلدات من 26 إلى 37، القسم الأول البيانات العامة.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن هناك تطورا في حجم القوى العاملة الإجمالية. وحجم القوى العاملة في القطاع الفلاحي، فهي في ارتفاع مستمر طيلة الفترة من 2006-2016 وهذا يرجع

لاستجابة سوق العمل للإصلاحات الفلاحية التي شهدت الفترة والتسهيلات إلى منحها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين، ما يفسر لنا سياسة الدولة الهادفة إلى توفير نسبة كبيرة من مناصب الشغل في هذا القطاع عبر المشاريع الاستثمارية والمحافظة على التوازن الاقتصادي والسياسي العام، وهذا لبداية تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية.

الشكل رقم 02: منحى القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2006-2016



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

الجدول 3: مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي

متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)			مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي		
2011	2010	2009	2011	2010	2009
442.43	382.61	365.25	16110.62	13644.41	12820.26
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)			مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي		
2016	2015	2014	2016	2015	2014
476.95	493.41	561.60	119476.73	19718.00	21966.60

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للاحصائيات الزراعية، المجلدات من 26 إلى 37، القسم الأول البيانات العامة.

من الجدول نلاحظ أن مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2009-2016 نظرا لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، ونفس الشيء بالنسبة لنصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي التي ترجع إلى الزيادة في كمية الإنتاج الفلاحي من جهة وإلى ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية نتيجة تحرير الأسعار.

3.5 : مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي

يحتل القطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول الآتي يوضح مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر:

4.5 : مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات، وهو ما نتناوله فيما يلي:

1- المساهمة في ترقية الصادرات:

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخرًا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول 4: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات:

الصادرات الكلية والزراعية والغذائية خلال الفترة 2009-2016 الوحدة: المليون دولار أمريكي

الدولة	متوسط الفترة 2009-2013			2014			2015			2016		
	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
	TOTAL	AGRIC.	FOOD	TOTAL	AGRIC.	FOOD	TOTAL	AGRIC.	FOOD	TOTAL	AGRIC.	FOOD
	EXPORTS	EXPORTS	EXPORTS	EXPORTS	EXPORTS	EXPORTS	EXPORTS	EXPORTS	EXPORTS	EXPORTS	EXPORTS	EXPORTS
الجزائر	54523,0	406,8	271,8	62884,3	647,0	302,6	34796,0	648,1	221,3	29992,1	771,2	317,7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للاحصائيات الزراعية، المجلد 37، صادرات كلية وزراعية وغذائية ج 361.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2009-2016 انتقلت فيها من 406.8 مليون دولار إلى 771.2 مليون دولار، وهذا التطور كان بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

2- المساهمة في ترقية الواردات:

إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع، ويظهر هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول 5: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات الوحيدة: مليون دولار

الدولة	متوسط الفترة 2009-2013			2014			2015			2016		
	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
	TOTAL	AGRIC.	FOOD	TOTAL	AGRIC.	FOOD	TOTAL	AGRIC.	FOOD	TOTAL	AGRIC.	FOOD
	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS	IMPORTS
الجزائر	45455,9	10333,5	6613,3	58274,1	12872,9	9618,2	51803,1	10247,8	8297,2	47090,7	9085,7	7949,1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي

للاحصائيات الزراعية، المجلد 37، واردات كلية وزراعية وغذائية ج188.

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك ارتفاعا مستمرا في قيمة الواردات الزراعية من سنة إلى أخرى، حيث كانت 1033.5 في الفترة 2009-2013 لتعرف ارتفاعا مستمرا وصل إلى 9085.7 مليون دولار سنة 2016، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا.

6. خاتمة

من خلال ما سبق تبين ان القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، والامن الغذائي، وكذلك مساهمته في التشغيل والناتج الإجمالي. لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب تعزيز فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي ومعالجة جديّة للمشاكل التي يتخبط فيها.

للقطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكونه يساهم بنسبة 12% في الإنتاج الداخلي الخام يوظف 21% من اليد العاملة النشطة وبالرغم من ذلك نحد أن الجزائر تعد من البلدان التي لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي وهو ما يبرر لنا اختبار الفرضيات التالية:

-الفرضية الاولى : صحيحة اذا ماتم الاهتمام بالقطاع الفلاحي فانه يساهم بدرجة عالية في تحقيق الامن الغذائي ويمنح فرص الراحة المالية للدولة في مجال التشغيل والتجارة الخارجية وزيادة النمو في العملة الوطنية وكذلك الناتج الإجمالي ؛

- الفرضية الثانية : صحيحة اي ان التمويل المالي لقطاع الفلاحي هو من بين القطاعات التي تحضى بالاهتمام وهوما ترجمته مختلف التقارير نحو زيادة الدخل وتقليص الفوارق الاجتماعية للأفراد .

1.6 النتائج

نستخلص من خلال ورقتنا البحثية ان سياسة التمويل الفلاحي في الجزائر شهدت عدة تخطيطات خلال عقود من الزمن كعدم استمرارية الدعم الفلاحي ، كما شهدت ايضا مرحلة التسيير الذاتي وسمي بمرحلة تسيير الاراضي المهملة كونها مرحلة صعبة تقتضي بالضرورة الى العودة الى المشاركة المؤسساتية للدولة وهو واقع الحال في فترة السبعينات لياتي بعدها الاصلاح الزراعي كمحاولة نحو التوجه اقتصاد السوق وتشجيع الفلاحة الخاصة .

2.6 التوصيات

- مما تجدر الاشارة اليه ان مساعي الدولة ومؤسساتها يطمح الى بعث الامل في تحقيق الاكتفاء الذاتي وبلوغ مستويات نمو تشاركية الى جانب المحروقات ، ومحاولة منا اعطاء تصورات عليها تؤسس لقاعدة فعالة في تحقيق توازنات مالية واخرى اجتماعية نوجزها في ما يلي :
- فرض رقابة التسيير والمتابعة للمشاريع الزراعية الممولة من الدولة ؛
 - ارساء قواعد الشفافية والنزاهة في توزيع القروض لمستحقيها مع ضرورة فتح صناديق خاصة لرصد مداخيل الزراعة بمختلف انواعها؛
 - تشجيع التنوع الزراعي على المستوى الوطني وتحسين استغلال الاراضي ؛
 - السهر على تعبئة المنتج والمستهلك في اهمية الفلاحة كمصدر اساسي لتحقيق التنمية والابتعاد عن التبعية الاقتصادية .

7. المراجع والاحالات

1. awladdz.info، ا. الزراعة في الجزائر.
2. http://echo.hmsalgeria.net، ع. ا.
3. http://madrp.gov.dz/حصائيات فلاحية. الموقع الرسمي، .
4. الاجتماعي، و. ا. جوان. (2007) تقرير المدير العام في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي جنيف . جنيف، :مؤتمر العمل الدولي جنيف.
5. الدين، ب. ل. (2004). تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، الجزائر: نادي الدراسات الاقتصادية، على الموقع. cee.nada@caramail.com :
6. باشي، أ. (2003). القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح. الجزائر: مجلة الباحث، عدد 2.
7. بخوش، ع. ج. (2011). دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر. الجزائر: ملتقى دولي، جامعة المسيلة .
8. بن سميحة، د. (2004). التمويل البنكي للقطاع الفلاحي. الجزائر: رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر.
9. دلال، ب. س. (2006). سياسات المويل المصرفي وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات . الجزائر: الملتقى الدولي بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة، .
10. زبيوي، ر. (2004). حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة..
11. سمير، ع. ا. (2012). انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر . الجزائر: رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر 3.
12. علي، ب. ش. اشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش القطاع الفلاحي. الجزائر: الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية كبديل للموارد الزائلة جامعته بسكرة، .
13. غربي، ف. (2008). الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية. الجزائر: أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري، قسنطينة.

14. معزوز زكية، ق. ح. (2014). دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر. الجزائر: الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية-جامعة المدية،..
15. وليد، ح. ب. (2014). دور السياسة الانتمائية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر. الجزائر : رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، جامعة باتنة.